

الموطأ

لإمام الأئمة وعالم المدينة
مالك بن أنس رضي الله عنه

«ما ظهر على الأرض كتابٌ بعد
كتابِ الله، أصبح من كتابِ مالك»
«الإمام الشافعي»

صحيحه، ورقمته،
ونخرج أحاديثه، وعلق عليه
محمد فؤاد عبيد الباقي

كتاب الشعب

الموطأ

لإمام الأئمة وعالم المدينة
مالك بن أنس رضي الله عنه

« ما ظهر على الأرض كتاب بعد
كتاب الله ، أصبح من كتاب مالك »
« الإمام الثاني »

صحيحه ، ورقمه ،
وتخرج أحاديثه ، وعلق عليه
محمّد فؤاد عبد الباقي

إذا كان « الكتاب » مسجلًا في مجلد واحد فننزع هذه الورقة

قَالَ مَالِكٌ : وَلَيْسَ لِلْبِكْرِ جَوَازٌ فِي مَالِهَا ،
حَتَّى تَدْخُلَ بَيْتَهَا ، وَيَعْرِفَ مِنْ حَالِهَا .

٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ
الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ ، وَسَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ،
وَعَلِيَّ بْنَ يَسَّارٍ ، كَانُوا يَقُولُونَ فِي الْبِكْرِ ،
يُزَوِّجُهَا أَبُوهَا بِغَيْرِ إِذْنِهَا : إِنَّ ذَلِكَ لَكِرْمٌ لَهَا .

(٣) بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّدَاقِ وَالْحِيَاءِ

٨ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي
حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ ،
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ
اللَّهِ ! إِنِّي قَدْ وَهَبْتُ نَفْسِي لَكَ . فَقَامَتْ قِيَامًا
طَوِيلًا . فَقَامَ رَجُلٌ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ
زَوِّجْنِيهَا . إِنَّ لَمْ تَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ . فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « هَلْ عِنْدَكَ مِنْ مَتَى تُصَدِّقُهَا
إِيَّاهُ ؟ » فَقَالَ : مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي هَذَا .
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ أُعْطِيَتْهَا إِيَّاهُ ،
جَلَسَتْ لَا إِزَارَ لَكَ . فَالْتَمِسْ شَيْئًا » فَقَالَ :

« مَا جَاءَ فِي الصَّدَاقِ وَالْحِيَاءِ »

(الصدّاق) يفتح الصاد ويكسرها ، ويجمع عل صدق .
والثالثة لغة الحجاز صدقة وتجمع عل صدقات . وفي التنزيل -
وَأَتَوُا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ - والرابعة لغة تجم صدقة والجمع صدقات .
مثل غرفة وغرفات . وأصداها بالألف أصداعا صداعها .
(والحياء) الإصباح بلا عوض .

(٧) بَابُ اسْتِثْنَانِ الْبِكْرِ وَالْأَيِّمِ فِي أَنْفُسِهَا

٤ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
الْفَضْلِ ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ بْنِ مُطْعِمٍ ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ
الْأَيِّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا ، وَالْبِكْرُ تَسْتَأْذِنُ
فِي نَفْسِهَا . وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا .

أخرجه مسلم في ١٦ - كتاب النكاح ٨ - باب
استئذان النيب في النكاح بالنطق ، والبيكر بالسكوت ، حديث ٩٦

٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ
سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ : قَالَ عُمَرُ بْنُ
الْخَطَّابِ : لَا تُنْكَحِ الْمَرْأَةُ إِلَّا بِإِذْنِ وَلِيِّهَا .
أَوْ ذِي الرَّأْيِ مِنْ أَهْلِهَا . أَوْ السُّلْطَانِ .

٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ
الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ ، وَسَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ، كَانَا
يُنْكِحَانِ بَنَاتِهِمَا الْأَبْكَارَ ، وَلَا يَسْتَأْمِرَانِهِنَّ .
قَالَ مَالِكٌ : وَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي نِكَاحِ
الْأَبْكَارِ .

٤ - (الأيّم) من لا زوج له . رجلا كان أو امرأة .
بكراً أو ثيباً . قال الشاعر :

لقد إبت حق لأمي كل صاحب رجاء سليبي أن تلم ، كما إبت
والمراد هنا الثيب . (أحق بنفسها من ولها) لفظة أحق
المشاركة . أي أن لها في نفسها ، في النكاح ، حقاً . ولولها .
وحقها أكثر من حق . (تستأذن في نفسها) أي يستأذنها ولها .
أيما كان أو غيره . تليقاً لنفسها .
(صماتها) أي سكوتها .

٦ - (ولا يستأمرانهن) أي يستأذنانهن .

١٠ - وحدثني عن مالك ، عن نافع ،
أن ابنه عبيد الله بن عمر ، وأمه بنت زيد بن
الخطاب ، كانت تحت ابن لعبد الله بن عمر .
فمات . ولم يدخل بها . ولم يسم لها صداقا .
فابتعت أمها صداقا . فقال عبد الله بن عمر :
ليس لها صداق . ولو كان لها صداق لم
نمسيك ، ولم نظلمها . فابت أمها أن تقبل
ذلك . فجعلوا بينهم زيد بن ثابت . ففضى
أن لا صداق لها . ولها الميراث .

• • •

١١ - وحدثني عن مالك ، أنه بلغه أن
عمر بن عبد العزيز كتب في خلافته إلى بعض
عماله : أن كل ما اشترط النكاح ، من كان
أبا أو غيره ، من حياء أو كرامة . فهو للمرأة
إن ابتغته .

قال مالك ، في المرأة ينكحها أبوها ،
ويشترط . في صداقها الحياء بخي : إن ما كان
من شرط . يقع به النكاح ، فهو لا يبتغيه إن ابتغته
وإن فارقها زوجها ، قبل أن يدخل بها ،
فليرزقها شرط الحياء الذي وقع به النكاح .
قال مالك ، في الرجل يزوج ابنه صغيرا
لا مال له : إن الصداق على أبيه إذا كان الغلام

ما أجده شيئا . قال : « التمس ولو خاتما من
جليد » فالتمس قلم يجده شيئا . فقال له
رسول الله ﷺ : « هل معك من القرآن شيء ؟ »
فقال : نعم . معي سورة كذا ، وسورة كذا .
يسور منها . فقال له رسول الله ﷺ : « قد
أنكحكها بما معك من القرآن » .

أخرجه البخاري في : ٦٧ - كتاب النكاح ، ٤٠ - باب
السلطان ول .
ومسلم في : ١٦ - كتاب النكاح ، ١٢ - باب الصداق .
وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد وغير ذلك ، حديث ٧٦ .

• • •

٩ - وحدثني عن مالك ، عن يحيى بن
سعيد ، عن سعيد بن المسيب ، أنه قال . قال
عمر بن الخطاب : أيما رجل تزوج امرأة وبها
جئون ، أو جذام ، أو برص ، فمسها ، فلها
صداقها كاملا . وذلك لزوجها غرم على وليها .

قال مالك : وإنما يكون ذلك غرما على
وليها لزوجها ، إذا كان وليها الذي أنكحها ،
هو أبوها أو أخوها ، أو من يرى أنه يعلم ذلك
منها . فأما إذا كان وليها الذي أنكحها ،
ابن عم ، أو مؤتى ، أو من العشيرة ، ممن
يرى أنه لا يعلم ذلك منها ، فليس عليه غرم .
وترد تلك المرأة ما أخذته من صداقها . ويترك
لها قدر ما تستحل به .

(٤) باب إرخاء السور

١٢ - حدثني يحيى عن مالك ، عن يحيى ، عن ابن سبيد ، عن سبيد بن المسيب ، أن عمر بن الخطاب قضى في المرأة إذا تزوجها الرجل ، أنه إذا أرخيت الستور ، فقد وجب الصداق ،

...

١٣ - وحدثني عن مالك ، عن ابن شهاب ، أن زيد بن ثابت كان يقول : إذا دخل الرجل بامرأته ، فأرخيت عليهما السور ، فقد وجب الصداق .

...

وحدثني عن مالك ، أنه بلغه أن سبيد بن المسيب كان يقول : إذا دخل الرجل بالمرأة في بيتها صدق الرجل عليها . وإذا دخلت عليه في بيته ، صدقت عليه .

قال مالك : أرى ذلك في المسييس . إذا دخل عليها في بيتها فقالت قد مسني ، وقال كم أمسها ، صدق عليها . فإن دخلت عليه في بيته . فقال كم أمسها ، وقالت قد مسني ، صدقت عليه .

...

١٤ - (في المس) أي بالملح .

يوم تزوج لا مال له . وإن كان للغلام مال فإلصداق في مال الغلام . إلا أن يسمى الأب أن الصداق عليه . وذلك النكاح ثابت على الابن إذا كان صغيراً ، وكان في ولاية أبيه . قال مالك ، في طلاق الرجل امرأته قبل أن يدخل بها وهي بكر ، فيعفو أبوها عن نصف الصداق : إن ذلك جائز لزوجها من أبيها ، فيما وضع عنه .

قال مالك : وذلك أن الله تبارك وتعالى قال في كتابه - إلا أن يعفون - فهن النساء اللاتي قد دخل بهن - أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح - فهو الأب في ابنته البكر ، والسيّد في أمتيه .

قال مالك : وهذا الذي سمعت في ذلك . وألبي عليه الأمر عندنا .

قال مالك ، في اليهودية أو النصرانية تحت اليهودية أو النصرانية ، فتسلم قبل أن يتدخل بها : لأنه لا صداق لها .

قال مالك : لا أرى أن تنكح المرأة بأقل من ربع دينار . وذلك أدنى ما يجب فيه القطع .

(وذلك أدنى ما يجب فيه القطع) أي في السرقة . فقام عليها ، بجامع أن كل ضرر يستباح بقدر من المال فلا بد أن يكون مقدراً بها .

(٥) باب المقام عند البكر والأيم

١٤ - حدثني يحيى عن مالك ، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي ، عن أبيه ، أن رسول الله ﷺ حين تزوج أم سلمة ، وأصبحت عنده ، قال لها : « ليس بك على أهلك هوان . إن شئت سبعت عندك وسبعت عندهن . وإن شئت ثلثت عندك ودزت » فقالت : ثلثت .

أخرجه مسلم في : ١٧ - كتاب الرضاع ؛ ١٢ - باب قدر ما تستحقه البكر والتيب من إقامة الزوج عندها عقب الزفاف ، حديث ٤١ - ٤٤ .

* * *

١٥ - وحدثني عن مالك ، عن حميد الطويل ، عن أنس بن مالك ، أنه كان يقول : للبيكر سبع ، وللتيب ثلاث .

أخرجه البخاري في : ٧٧ - كتاب النكاح ؛ ١٠٠ - باب إذا تزوج البكر على التيب . ١٠١ - إذا تزوج التيب على البكر . ومسلم في : ١٧ - كتاب الرضاع ؛ ١٢ - باب قدر ما تستحقه البكر والتيب من إقامة الزوج عندها عقب الزفاف ، حديث ٤٥ و ٤٦ .

« المقام عند البكر وعند التيب »

(المقام) بفتح الميم وضمة هاء . قال الجوهري : قد يكون كل منهما معنى الإقامة ، وقد يكون معنى موضع القيام . لأنك إن جملة من قام يقوم لفنوح . وإن جملة من أقام يقم فقوم .

١٤ - (ليس بك على أهلك هوان) أي لا أهل فعلا يظهر به هوانك له . وأراد (أهلك) نفسه الكريمة . وكل من من الأزواج أهل . (سبت) أي أقمت سيما . (ثلثت) أي أقمت ثلاثا .

قال مالك : وذلك الأمر عندنا .

قال مالك : فإن كانت له امرأة غير التي تزوج . فإنه يقسم بينهما . بعد أن تمضي أيام التي تزوج بالسواء . ولا يحسب على التي تزوج ، ما أقام عندها .

* * *

(٦) باب ما لا يجوز من الشروط في النكاح

١٦ - حدثني يحيى عن مالك ، أنه بلغه أن سعيد بن المسيب سئل عن المرأة تشتريه على زوجها أنه لا يخرج بها من بلدها . فقال سعيد بن المسيب : يخرج بها إن شاء .

قال مالك : فالأمر عندنا أنه إذا شرط الرجل للمرأة . وإن كان ذلك عند عقدة النكاح ، أن لا أنكح عليك ، ولا أنسر : إن ذلك ليس بشئ . إلا أن يكون في ذلك بين بطلان ، أو عتاقة ، فيجب ذلك عليه ، ويلزمه .

* * *

(٧) باب نكاح الخلل وما أشبهه

١٧ - حدثني يحيى عن مالك ، عن المسور بن رفاع القرظي ، عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير ، أن رفاع بن مسور طلق

١٩ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ ، سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَيْتَةَ . ثُمَّ تَزَوَّجَهَا بَعْدَهُ رَجُلٌ آخَرُ . فَمَاتَ عَنْهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسَهَا . هَلْ يَحِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ يَزَوِّجَهَا الْأَوَّلَ أَنْ يُرَاجِعَهَا ؟ فَقَالَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ : لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ يَزَوِّجَهَا الْأَوَّلَ أَنْ يُرَاجِعَهَا .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي الْمُحْطَلِّ : إِنَّهُ لَا يُتِمِّمُ عَلَى نِكَاحِهِ ذَلِكَ ، حَتَّى يَسْتَقْبِلَ نِكَاحًا جَدِيدًا . فَإِنْ أَصَابَهَا فِي ذَلِكَ ، فَلَهَا مَهْرُهَا .

• • •

(٨) بَابُ مَا لَا يَجْمَعُ بَيْنَهُ مِنَ النِّسَاءِ

٢٠ - وحَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا ، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا » .

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي : ٦٧ - كِتَابُ النِّكَاحِ ، ٢٧ - بَابُ لَا تَنْكِحُ الْمَرْأَةَ عَلَى صَبَتِهَا .
وَمُسْلِمٌ فِي : ١٦ - كِتَابُ النِّكَاحِ ، ٣ - بَابُ تَحْرِيمِ ابْنِ بَيْتِ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا فِي النِّكَاحِ ، حَدِيثُ ٢٣ .

• • •

٢١ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : يُنْهَى أَنْ تَنْكِحَ الْمَرْأَةَ عَلَى صَبَتِهَا .

١٩ - (المحلى) أى المتزوج ميتة ، بقصد إحلالها لَهَا .

أَمْرَأَتُهُ ، تَحِيْمَةً يَنْتَ وَهَبَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَتَبَا . فَتَنَكَّحَتْ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الزُّبَيْرِ . فَاغْتَارَصَ عَنْهَا . فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَمْسَهَا . فَفَارَقَهَا فَأَرَادَ رِفَاعَةَ أَنْ يَنْكِحَهَا . وَهُوَ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ الَّذِي كَانَ طَلَّقَهَا . فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَنَهَاهُ عَنْ تَزْوِيجِهَا . وَقَالَ « لَا تَحِلُّ لَكَ حَتَّى تَلَوْقَ الْعُسَيْلَةَ » .

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي : ٨٧ - كِتَابُ الْبَيِّنَاتِ ، ٦ - بَابُ الْإِزَارِ الْمُهْدَبِ . ٢٣ - بَابُ ثِيَابِ الْخَفْرِ .
وَمُسْلِمٌ فِي : ١٦ - كِتَابُ النِّكَاحِ ، ١٦ - بَابُ لَا تَحِلُّ الْمَطْلَقَةُ ثَلَاثًا لِمَطْلَقِهَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَ . وَيَطْلَعُهَا ثُمَّ يَفَارِقَهَا وَتَنْقَضِي عَنْهَا ، حَدِيثُ ١١١ - ١١٥ .

• • •

١٨ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهَا سُئِلَتْ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَيْتَةَ . فَتَزَوَّجَهَا بَعْدَهُ رَجُلٌ آخَرُ . فَطَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسَهَا هَلْ يَصْلُحُ لِرَجُلٍ أَنْ يَزَوِّجَهَا الْأَوَّلَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا ؟ فَقَالَتْ عَائِشَةُ : لَا . حَتَّى يَلَوْقَ عُسَيْلَتَهَا .

• • •

١٧ - (فارقها) أى طلقها . (العسيلة) تصغير سلة . وهى كناية عن الجماع . شبه لذة بلذة السِّلِّ وحلاوته . فاستعار لها ذوقا . وأدَّت السِّلِّ فى التصغير ، لأنه يذكر ويؤث . أى قطعة من السِّلِّ .

١٨ - (البِتة) من البت ، ويدعو القطع . كأنه قطع العصاة التى بها .

ثُمَّ يَنْكِحُ أُمَّهُا فَيُصِيبُهَا : إِنَّهَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ أُمُّهُ
وَيُتَمَارِقُهُمَا جَمِيعًا . وَيَحْرَمَانِ عَلَيْهِ أَبَدًا . إِذَا
كَانَ قَدْ أَصَابَ الْأُمَّ . فَإِنْ لَمْ يُصِْبِ الْأُمَّ ،
لَمْ تَحْرُمْ عَلَيْهِ أُمُّهُ ، وَفَارَقَ الْأُمَّ .

وَقَالَ مَالِكٌ ، فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ ،
ثُمَّ يَنْكِحُ أُمَّهُا فَيُصِيبُهَا : إِنَّهُ لَا تَحِلُّ لَهُ أُمُّهَا
أَبَدًا . وَلَا تَحِلُّ لِأَبْنَيْهِ ، وَلَا لِأَبْنَيْهِ . وَلَا تَحِلُّ لَهُ
ابْنَتُهَا ، وَتَحْرُمُ عَلَيْهِ أُمُّهُ .

قَالَ مَالِكٌ : قَامَا الزَّوْنَا فَإِنَّهُ لَا يُحْرَمُ شَيْئًا
مِنْ ذَلِكَ . لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ - وَأُمَّهَاتُ
نِسَائِكُمْ - فَإِنَّمَا حَرَّمَ مَا كَانَ تَزْوِيجًا ، وَلَمْ
يَذْكُرْ تَحْرِيمَ الزَّوْنَا . فَكُلُّ تَزْوِيجٍ كَانَ عَلَى
وَجْهِ الْحَلَالِ يُصِيبُ صَاحِبَهُ أُمُّهُ ، فَهُوَ
يَسْمَنْزِلُهُ التَّزْوِيجَ الْحَلَالِ .

فَهَذَا الَّذِي سَمِعْتُ . وَالَّذِي عَلَيْهِ أَمْرُ النَّاسِ
عِنْدَنَا .

(١٠) بَابُ نِكَاحِ الرَّجُلِ أُمِّ امْرَأَةٍ قَدْ أَصَابَهَا
عَلَى وَجْهِ مَا يَكْرَهُ

قَالَ مَالِكٌ ، فِي الرَّجُلِ يَزْنِي بِالْمَرْأَةِ ،
فَيَقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ فِيهَا . إِنَّهُ يَنْكِحُ ابْنَتَهَا .
وَيَنْكِحُهَا ابْنَتُهُ إِنْ شَاءَ . وَذَلِكَ أَنَّهُ أَصَابَهَا حَرَامًا .
وَإِنَّمَا الَّذِي حَرَّمَ اللَّهُ ، مَا أَصِيبَ بِالْحَلَالِ أَوْ عَلَى
وَجْهِ الشُّبْهَةِ بِالنِّكَاحِ . قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى
- وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ - .

أَوْ عَلَى خَالَتِهَا . وَأَنْ يَطَأَ الرَّجُلُ وَلِيدَةً وَفِي
بَطْنِهَا جَزِينَ لِيَغْيِرَهُ .

• • •

(٩) بَابُ مَا لَا يَجُوزُ مِنْ نِكَاحِ الرَّجُلِ أُمِّ امْرَأَتِهِ

٢٢ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ
يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، أَنَّهُ قَالَ : سُئِلَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ
عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً ، ثُمَّ فَارَقَهَا قَبْلَ أَنْ
يُصِيبَهَا . هَلْ تَحِلُّ لَهُ أُمُّهَا ؟ فَقَالَ زَيْدُ بْنُ
ثَابِتٍ : لَا ، الْأُمُّ مُبْهَمَةٌ . لَيْسَ فِيهَا شَرْطٌ .
وَإِنَّمَا الشَّرْطُ ، فِي الرِّبَائِبِ .

• • •

٢٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ ؛
أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ اسْتَفْتَنِي وَهُوَ بِالْكُوفَةِ ،
عَنْ نِكَاحِ الْأُمِّ بَعْدَ الْإِبْنَةِ ، إِذَا لَمْ تَكُنْ الْإِبْنَةُ
مُسْتً . فَأَرَضَ فِي ذَلِكَ . ثُمَّ إِنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ
قَدِمَ الْمَدِينَةَ . فَسَأَلَ عَنْ ذَلِكَ ، فَأَخْبِرَ أَنَّهُ
لَيْسَ كَمَا قَالَ . وَإِنَّمَا الشَّرْطُ ، فِي الرِّبَائِبِ .
فَرَجَعَ ابْنُ مَسْعُودٍ إِلَى الْكُوفَةِ ، فَلَمْ يَصِلْ إِلَى
مَنْزِلِهِ ، حَتَّى أَتَى الرَّجُلَ الَّذِي أَفْتَاهُ بِذَلِكَ .
فَأَمَرَهُ أَنْ يَفَارِقَ أُمُّهُ .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي الرَّجُلِ تَكُونُ تَحْتَهُ الْمَرْأَةُ ،

٢١ - (وليلة) أى أمة .

٢٢ - (يصيبها) يمسها . (الأم مبهمة) أى لا تحل بها

٢٣ - (مست) أى جرمت .

٢٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
ابْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
وَمُجَمَّرِ ابْنَيْ يَزِيدَ بْنِ جَارِيَةَ الْأَنْصَارِيِّ ، عَنْ
حَسَنَةَ بِنْتِ خِدَامِ الْأَنْصَارِيَّةِ ، أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا
وَهِيَ ثَيِّبٌ ، فَكَرِهَتْ ذَلِكَ . فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ ، فَردَّ نِكَاحَهُ .

أخرجه البخاري في : ٦٧ - كتاب النكاح ، ٤٢ - باب
إذا زوج ابنته وهي كارهة فنكاحه مردود .

٢٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ
الْمَكِّيِّ ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَيْىَ بِنِكَاحٍ لَمْ
يَشْهَدْ عَلَيْهِ إِلَّا رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ . فَقَالَ هَذَا نِكَاحُ
السَّرِّ . وَلَا أُجْزِئُهُ . وَلَوْ كُنْتُ تَقَدَّمْتُ فِيهِ ،
لَرَجَمْتُ .

٢٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ
عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ . وَعَنْ مُسْلِمَانَ بْنِ يسَارٍ ؛
أَنَّ طَلِيحَةَ الْأَسَدِيَّةَ . كَانَتْ تَحْتُ رُثَيْدَةَ الثَّقَفِيَّ
فَطَلَّقَهَا . فَتَكَحَّتْ فِي عِدَّتِهَا . فَضَرَبَهَا عُمَرُ بْنُ
الْخَطَّابِ . وَضَرَبَ زَوْجَهَا بِالْخِخْفَةِ ضَرْبَاتٍ :
وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا . ثُمَّ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ :
أَيُّمَا امْرَأَةٍ تَكَحَّتْ فِي عِدَّتِهَا . فَإِنْ كَانَ زَوْجُهَا

٢٦ - (تَقْلَسْتُ) أَي سَبَقْتُ فِيرِي ، وَفِي رِوَايَةٍ تَقْدَسْتُ ،
أَي سَبَقْتُ فِيرِي . (لَرَجِمْتُ) أَي قَاتَلَهُ .
٢٧ - (بِالْخِخْفَةِ) لِلدَّرَةِ الَّتِي يَضْرِبُ بِهَا .

قَالَ مَالِكٌ : فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا نَكَحَ امْرَأَةً فِي عِدَّتِهَا
نِكَاحًا حَلَالًا . فَأَصَابَهَا . حُرِّمَتْ عَلَى ابْنِهِ أَنْ
يَتَزَوَّجَهَا . وَذَلِكَ أَنَّ أَبَاهُ نَكَحَهَا عَلَى وَجْهِ
الْحَلَالِ ، لَا يَقَامُ عَلَيْهِ فِيهِ الْحُدُ . وَيُلْحَقُ بِهِ
الْوَلَدُ الَّذِي يُولَدُ فِيهِ ، بِأَبِيهِ . وَكَمَا حُرِّمَتْ
عَلَى ابْنِهِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا ، حِينَ تَزَوَّجَهَا أَبُوهُ فِي
عِدَّتِهَا ، وَأَصَابَهَا ، فَكَذَلِكَ يَحْرُمُ عَلَى الْأَبِ
ابْنَتَهَا إِذَا هُوَ أَصَابَ أُمَّهَا .

(١١) بَابُ جَامِعِ مَا لَا يَجُوزُ مِنَ النِّكَاحِ

٢٨ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ،
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى
عَنِ الشُّغَارِ . وَالشُّغَارُ أَنْ يَزُوجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ ،
عَلَى أَنْ يَزُوجَ الْآخَرَ ابْنَتَهُ . لَيْسَ بَيْنَهُمَا
صِدَاقٌ .

أخرجه البخاري في : ٦٧ - كتاب النكاح ، ٢٨ - باب
الشغار .
ومسلم في : ١٦ - كتاب النكاح ، ٦ - باب تحريم نكاح
الشغار وبطلانه ، ٥٧

٢٨ - (الشغار) مصدر شاعر يشاعر شاعرا وشاعرة .
مأخوذ من اللقوتم شعر البلد عن السلطان إذا خلا عنه . فخلوه من
الصدائق ، أو فخلوه من بعض الشرائط . وقال ثعلب : من قولهم
شعر الكلب إذا رفع وجهه ليول . كَانَ كَلْبًا مِنَ الْوَلِيِّينَ يَقُولُ
لِلْآخَرِ : لَا تَرَفِعْ رِجْلَ ابْنِي حَتَّى أَرْفَعَ رِجْلَ ابْنِكَ . وَفِي
التشبيه هذه الهيئة القبيحة فتجيب للشغار وتذليل على فاعله .

تَشَاءُ الْحُرَّةُ . فَإِنْ طَاعَتِ الْحُرَّةُ ، فَلَهَا الثُّلُثَانِ مِنْ الْقَسَمِ .

قَالَ مَالِكٌ : وَلَا يَنْبَغِي لِحُرٍّ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَمَةً وَهُوَ يَجِدُ طَوْلًا لِحُرَّةٍ . وَلَا يَتَزَوَّجَ أَمَةً إِذَا لَمْ يَجِدْ طَوْلًا لِحُرَّةٍ ، إِلَّا أَنْ يَخْشَى الْعَنْتَ . وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ - وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فِيمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فِتْيَانِكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ - وَقَالَ - ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنْتَ مِنْكُمْ - .

قَالَ مَالِكٌ : وَالْعَنْتُ هُوَ الزُّنَا .

• • •

(١٣) بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَمْلِكُ أَمْرَانَهُ

وَقَدْ كَانَتْ تَحْتَهُ فُفَارِقُهَا

٣٠ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ ، فِي الرَّجُلِ يُطْلَقُ الْأَمَةُ ثَلَاثًا ، ثُمَّ يَشْتَرِيهَا ، إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لَهُ ، حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ .

• • •

٢٩ - (طولا) غنى أى مبرأ . (العت) الزنا . وأصله المشقة . حتى به الزنا لأنه سببه ، يالحذ في الدنيا ، والعقوبة في الآخرة .

الَّذِي تَزَوَّجَهَا لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ، فَرَّقَ بَيْنَهُمَا . ثُمَّ اخْتَلَتْ بَقِيَّةَ حِدَّتِهَا مِنْ زَوْجِهَا الْأَوَّلِ . ثُمَّ كَانَ الْآخَرُ حَاطِبًا مِنَ الْخُطَابِ . وَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا ، فَرَّقَ بَيْنَهُمَا ، ثُمَّ اخْتَلَتْ بَقِيَّةَ حِدَّتِهَا مِنَ الْأَوَّلِ . ثُمَّ اخْتَلَتْ مِنَ الْآخَرِ . ثُمَّ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا . قَالَ مَالِكٌ : وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ : وَلَهَا مَهْرُهَا بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْهَا .

قَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ حِينَئِذٍ فِي الْمَرْأَةِ الْحُرَّةِ ، يُتَوَقَّى عَنْهَا زَوْجُهَا ، فَتَعْتَدُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا : إِنَّهَا لَا تَنْكِحُ إِلَّا إِنْ ثَابَتَ مِنْ حَيْضَتِهَا ، حَتَّى تَمْتَرِيَ نَفْسَهَا مِنْ تِلْكَ الرَّبِيبَةِ ، إِذَا خَافَتْ الْحَمْلَ .

• • •

(١٢) بَابُ نِكَاحِ الْأَمَةِ عَلَى الْحُرَّةِ

٢٨ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ ، سُئِلَا عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ تَحْتَهُ امْرَأَةٌ حُرَّةٌ . فَأَرَادَ أَنْ يَنْكِحَ عَلَيْهَا أَمَةً . فَكَّرَهَا أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا .

• • •

٢٩ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : لَا تَنْكِحُ الْأَمَةُ عَلَى الْحُرَّةِ . إِلَّا أَنْ

(١٤) باب ما جاء في كراهية إصابة الأعين
بملك اليمن ، والمرأة وابنتها

٣٣ - حدثني يحيى عن مالك ، عن ابن
شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن
مسعود ، عن أبيه ، أن عمر بن الخطاب سئل
عن المرأة وابنتها ، من ملك اليمن . فوطأ
إحداهما بعدة الأخرى . فقال عمر : ما أحب
أن أخبرهما جميعاً . ونهى عن ذلك .

...

٣٤ - حدثني عن مالك ، عن ابن
شهاب ، عن قبيصة بن ذؤيب ، أن رجلاً
سأل عثمان بن عفان عن الأعين من ملك
اليمن ، هل يجمع بينهما ؟ فقال عثمان :
أحلتهما آية . وحرمتها آية . فأما أنا فلا أحب
أن أضنع ذلك .

قال ، فخرج من عنده ، فلقي رجلاً من
أصحاب رسول الله ﷺ فسأله عن ذلك
فقال : لو كان لي من الأمر شيء ، ثم وجدت
أحدًا فعل ذلك ، لجعلته نكالا .

قال ابن شهاب : أراه علي بن أبي طالب .

٣٥ - (أخبرها) أي أطاعها . يقال فحراث خير .
ومنه القنطرة .

٣٦ - (أحلها آية) يريد قوله - والمحصنات من النساء
إلا ما ملك أيانكم . (وحرمتها آية) قوله - وأن تجمعوا
بين الأعين - .

(نكالا) صورة مائة ليريه من ارتكاب مثل ما فعل .
قال الأزهري : النكال العقوبة التي تنكّل الناس من نعل ما جعلت
له جزاء . (أراه) أي أظن الصحابي القاتل هذا .

٣٦ - وحدثني عن مالك ، أنه بلغه أن
سعيد بن المسيب ، وسليمان بن يسار ، سئلا
عن رجل زوّج عبداً له جارية ، فطلقها العبد
البتة ، ثم وهبها سيدها له . هل تحل له بملك
اليمن ؟ فقالا : لا تحل له حتى تنكح زوجاً
غيره .

...

٣٧ - وحدثني عن مالك ، أنه سأل ابن
شهاب عن رجل كانت تحته أمة مملوكة
فاشترها وقد كان طلقها واحدة . فقال : تحل
له بملك يمينه ما لم يبت طلاقها . فإن بت
طلاقها ، فلا تحل له بملك يمينه حتى تنكح
زوجاً غيره .

قال مالك ، في الرجل ينكح الأمة فتلد
منه ثم يشتاعها : إنها لا تكون أم ولده ،
بل ذلك الولد الذي ولدت منه ، وهي لغيره ،
حتى تلد منه ، وهي في ملكه . بعد ابنتيه
إياها .

قال مالك : وإن اشتراها وهي حامل منه ،
ثم وضعت عنده ، كانت أم ولده بملك الحمل
فيما نرى ، والله أعلم .

...

وَهِيَ فِي الْقَمَرِ . فَبَجَلَسْتُ مِنْهَا مَجْلِسَ الرَّجُلِ
مِنْ أَمْرَائِهِ . فَقَالَتْ : إِنِّي حَائِضٌ . فَفُتْتُ .
فَلَمْ أَقْرَبْهَا بَعْدُ . أَفَأَهَبُهَا لِابْنِي يَمْكُوهَا ؟ فَتَهَا
الْقَائِسُ عَنْ ذَلِكَ .

• • •

٣٨ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ
أَبِي عَبْدَةَ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ ، أَنَّهُ
وَهَبَ لِصَاحِبٍ لَهُ جَارِيَةً . ثُمَّ سَأَلَهُ عَنْهَا . فَقَالَ :
قَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَهَبَهَا لِابْنِي ، فَيَفْعَلُ بِهَا كَذَا
وَكَذَا . فَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ : لِمَرْوَانَ كَانَ أَوْرَعُ
مِنْكَ . وَهَبَ لِابْنِي جَارِيَةً . ثُمَّ قَالَ : لَا تَقْرَبْهَا .
فَلِئَلِي قَدْ رَأَيْتُ سَاقَهَا مُنْكَشِفَةً .

• • •

(١٦) بَابُ النَّبِيِّ عَنْ لُكَاكِ إِمَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ
قَالَ مَالِكٌ : لَا يَحِلُّ نِكَاحُ أَمَةٍ يَهُودِيَّةٍ
وَلَا نَصْرَانِيَّةٍ . لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي
كِتَابِهِ - وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ
مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ - فَهِنَّ الْحَرَامُ
مِنَ الْيَهُودِيَّاتِ وَالنَّصْرَانِيَّاتِ . وَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ
وَتَعَالَى - وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكَحِ
الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فِيمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ
فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ - فَهِنَّ الْإِمَاءُ الْمُؤْمِنَاتُ .

٣٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ
الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ مِثْلَ ذَلِكَ .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي الْأَمَةِ تَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ
قَبِيصِيَّةً ، ثُمَّ يُرِيدُ أَنْ يُصِيبَ أَخْتَهَا ، إِنَّهَا
لَا تَحِلُّ لَهُ ، حَتَّى يُحَرِّمَ عَلَيْهِ فَرْجُ أُخِيهَا .
يُنِكَاحُ ، أَوْ عِنَاقَةٍ ، أَوْ كِتَابَةٍ ، أَوْ مَا أَشَبَّهَ
ذَلِكَ . يُزَوِّجُهَا عَبْدَهُ ، أَوْ غَيْرَ عَبْدِهِ .

• • •

(١٥) بَابُ النَّبِيِّ عَنْ أَنْ يُصِيبَ الرَّجُلُ أَمَةً
كَانَتْ لِأَبِيهِ

٣٦ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ
أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَهَبَ لِابْنِيهِ جَارِيَةً . فَقَالَ :
لَا تَمْسَسَهَا . فَلِئَلِي قَدْ كَشَفْتُهَا .

وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
الْمُجَبَّرِ ، أَنَّهُ قَالَ : وَهَبَ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
لِابْنِيهِ جَارِيَةً . فَقَالَ : لَا تَقْرَبْهَا . فَلِئَلِي قَدْ
أَرَدْتُهَا ، فَلَمْ أَتَّشِبْ، إِلَيْهَا .

• • •

٣٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ
سَعِيدٍ ، أَنَّ أَبَا نَهْشَلٍ بْنَ الْأَسْوَدِ ، قَالَ لِلْقَائِسِ
ابْنِ مُحَمَّدٍ : إِنِّي رَأَيْتُ جَارِيَةً لِي مُنْكَشِفَةً عَنْهَا

٣٦ - (كشفتها) معناه أنه نظر إل بعض ما ستره من
جسدها على وجه طلب التلذذ والاستمتاع .
(أردتها) أي على الجماع . (لم أتشيب إليها) لم أجلسها
بعد كشفها .

قَالَ مَالِكٌ : فَإِنَّمَا أَحَلَّ اللَّهُ ، فِيمَا نَرَى ، نِكَاحَ الْإِمَامَةِ الْمُؤْمِنَاتِ . وَلَمْ يَحْلِلْ نِكَاحَ إِمَامَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ . الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ .
قَالَ مَالِكٌ : وَالْأَمَةُ الْيَهُودِيَّةُ وَالنَّصْرَانِيَّةُ تَحِلُّ لِتَسْلِيمَتَا بَيْتِكِ الْيَمِينِ . وَلَا يَحِلُّ وَطْءُ أَمَةٍ مَجُوسِيَّةٍ بِبَيْتِكِ الْيَمِينِ .

* * *

(١٧) بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِحْصَانِ

٣٩ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّهُ قَالَ : الْمُخَصَّنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ هُنَّ أُولَاكُ الْأَزْوَاجِ وَيَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الزَّوَاجَ

(١٨) بَابُ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ

٤١ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَالْحَسَنِ ، ابْنَيْ مُحَمَّدٍ ابْنِ عَلِيٍّ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ ، عَنْ أَبِيهِمَا ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ . وَعَنْ أَكْلِ لَحْمِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ .

٤٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ وَبَلَدَهُ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُمَا سَأَلَا يَقُولَانِ إِذَا نَكَحَ الْحُرَّ الْأَمَةَ فَمَسَهَا ، فَقَدْ أَحْصَنَتْهُ .
قَالَ مَالِكٌ : وَكُلُّ مَنْ أَذْرَكَتْ كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ : تُخَصِّنُ الْأَمَةُ الْحُرَّ . إِذَا نَكَحَهَا فَمَسَهَا ، فَقَدْ أَحْصَنَتْهُ .

قَالَ مَالِكٌ : يُخَصِّنُ الْعَبْدُ الْحُرَّةَ إِذَا مَسَهَا بِنِكَاحٍ . وَلَا تُخَصِّنُ الْحُرَّةُ الْعَبْدَ ، إِلَّا أَنْ يَتَعَقَّ ، وَهُوَ زَوْجُهَا ، فَيَمَسَّهَا بَعْدَ عَتَقِهِ . فَإِنْ فَارَقَهَا قَبْلَ أَنْ يَتَعَقَّ فَلَيْسَ بِمُخَصَّنٍ . حَتَّى يَتَزَوَّجَ بَعْدَ عَتَقِهِ ، وَيَمَسَّ امْرَأَتَهُ .

٤١ - (متعة النساء) هو النكاح لإجل معلوم أو مجهول . سميت بذلك لأن الفرض منها مجرد المتع ، دون التواله وغيره . من أغراض النكاح .

قَالَ مَالِكٌ : وَالتَّبْدُ إِذَا اخْتَفَتْهُ امْرَأَتُهُ ، إِذَا
مَلَكَتْهُ ، وَهِيَ فِي عِدَّةٍ مِنْهُ ، لَمْ يَتَرَاجَعَا إِلَّا
بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ .

• • •

(٢٠) بَاب نِكَاحِ الْمُشْرِكِ إِذَا أَسْلَمَتْ زَوْجَتُهُ قَبْلَهُ

٤٤ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ،
أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ نِسَاءَ كُنْزِ بْنِ عُبَيْدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

يُسْلِمْنَ بِأَرْضِهِمْ . وَهُنَّ غَيْرُ مُهَاجِرَاتٍ .
وَأَزْوَاجُهُنَّ ، حِينَ أَسْلَمْنَ ، كُفَرَاءُ . مِنْهُنَّ بِنْتُ

الرَّكْبِ بْنِ الْمُفِيرَةِ . وَكَانَتْ تَحْتَ صَفْوَانَ بْنِ
أُمَيَّةَ . فَأَسْلَمَتْ يَوْمَ الْفَتْحِ . وَهَرَبَ زَوْجُهَا
صَفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةَ مِنَ الْإِسْلَامِ . فَبَعَثَ إِلَيْهِ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ابْنَ عُمَرَ وَهَبَ بْنَ عُمَيْرٍ . يرداه

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . أَمَانًا لَصَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ . وَدَعَاهُ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْإِسْلَامِ . وَأَنْ يَقْدَمَ عَلَيْهِ .

فَلَمَّا رَضِيَ أَمْرًا قَبِلَهُ . وَإِلَّا سَبَرَهُ شَهْرَيْنِ ، فَلَمَّا
قَدِمَ صَفْوَانُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يردائه ، نَادَاهُ ،
عَلَى رُؤُوسِ النَّاسِ ، فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ! إِنَّ

هَذَا وَهَبُ بْنُ عُمَيْرٍ جَاءَنِي بِرِدَائِكَ . وَزَعَمَ أَنَّكَ
دَعَرْتَنِي إِلَى الْقُدُومِ عَلَيْكَ . فَلَمَّا رَضِيتُ أَمْرًا

قَبِلْتُهُ . وَإِلَّا سَبَرْتَنِي شَهْرَيْنِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ « أَنْتَ أَبَا وَهَبٍ » فَقَالَ : لَا وَاللَّهِ .
وَلَا أَنْتَ حَتَّى تَبَيَّنَ لِي . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :

٤٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ،

عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، أَنَّ خَوْلَةَ بِنْتَ حَكِيمٍ
دَخَلَتْ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ . فَقَالَتْ : إِنَّ

وَبِيعَةَ بِنْتُ أُمَيَّةَ اسْتَمْتَعَ بِامْرَأَةٍ . فَحَلَلْتُ مِنْهُ .
فَخَرَجَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَرْعًا ، يَجُرُّ رِدَائَهُ .

فَقَالَ : هَذِهِ الْمُتَعَةُ . وَلَوْ كُنْتُ تَقَلَّمْتُ فِيهَا ،
لَرَجَعْتُ .

• • •

(١٩) بَاب نِكَاحِ الْعَبْدِ

٤٣ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ
رَبِيعَةَ بْنَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ : يَنْكِحُ الْعَبْدُ
أَرْبَعَ نِسْوَةٍ .

قَالَ مَالِكٌ : وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ
قَالَ مَالِكٌ : وَالتَّبْدُ مُخَالَفَةُ لِلْمَحَلِّ . إِنْ

أَذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ . ثَبَتَ نِكَاحُهُ . وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ
سَيِّدُهُ . فَرُقَ بَيْنَهُمَا . وَالْمَحَلُّ يُفْرَقُ بَيْنَهُمَا
عَلَى كُلِّ حَالٍ ، إِذَا أُريدَ بِالنِّكَاحِ التَّحْلِيلُ .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي التَّبْدِ إِذَا مَلَكَتْهُ امْرَأَتُهُ ،
أَوْ الزَّوْجُ يَمْلِكُ امْرَأَتَهُ : إِنْ مَلَكَ كُلُّ وَاحِدٍ

مِنْهُمَا صَاحِبَهُ ، يَكُونُ فَسْحًا بِغَيْرِ طَلَاقٍ . وَإِنْ
قَرَّاجَعَا بِنِكَاحٍ بَعْدَ ، لَمْ تَكُنْ تِلْكَ الْفُرْقَةُ
طَلَاقًا .

٤٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، أَنَّ أُمَّ حَكِيم بِنْتَ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ ، وَكَانَتْ تَحْتَ عِكْرَمَةَ بْنِ أَبِي جَهْلٍ . فَاسْتَلَمَتْ يَوْمَ الْفَتْحِ . وَهَرَبَ زَوْجُهَا عِكْرَمَةُ بْنُ أَبِي جَهْلٍ مِنَ الْإِسْلَامِ . حَتَّى قَدِمَ الْيَمَنَ . فَارْتَحَلَتْ أُمَّ حَكِيمٍ . حَتَّى قَدِمَتْ عَلَيْهِ بِالْيَمَنِ . فَدَعَتْهُ إِلَى الْإِسْلَامِ فَاسْتَلَمَ . وَقَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَامَ الْفَتْحِ . فَلَمَّا رَأَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَدَبَّ إِلَيْهِ فَرِحًا . وَمَا عَلَيْهِ رِدَاءٌ . حَتَّى بَايَعَهُ . فَتَبَّأَتْ عَلَى نِكَاحِهِمَا ذَلِكَ .

قَالَ مَالِكٌ : وَإِذَا اسْتَلَمَ الرَّجُلُ قَبْلَ امْرَأَتِهِ . وَقَعَتِ الْفُرْقَةُ بَيْنَهُمَا . إِذَا عُرِضَ عَلَيْهَا الْإِسْلَامُ فَلَمْ تَسْلِمَ . لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ - وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوافِرِ - .

• • •

(٧١) بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوَلِيَّةِ

٤٧ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، أَنَّ عُبَيْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبِهِ أَثَرُ صُفْرَةٍ . فَسَأَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ . فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : وَكَمْ سَقَتْ لَهَا ؟ فَقَالَ : زِنَةَ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ .

٤٧ - (كم سقت لها) أي مهرها .

بَلْ لَكَ تَمِيزٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قِيلَ هَوَاذِنٌ يَحْتَنِي . فَأَرْسَلَ إِلَى صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ يَسْتَعِيرُهُ أَدَاةَ وَسِلَاحًا عِنْدَهُ . فَقَالَ صَفْوَانُ : أَطَوْعًا أَمْ كَرْهًا ؟ فَقَالَ بِلْ طَوْعًا فَأَعَارَهُ الْأَدَاةَ وَالسِّلَاحَ الَّتِي عِنْدَهُ ثُمَّ خَرَجَ صَفْوَانُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ كَافِرٌ فَشَهِدَ حُنَيْنًا وَالطَّائِفَ ، وَهُوَ كَافِرٌ . وَامْرَأَتُهُ مُسْلِمَةٌ . وَلَمْ يَفْرُقْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُ وَبَيْنَ امْرَأَتِهِ . حَتَّى اسْلَمَ صَفْوَانُ . وَاسْتَقَرَّتْ عِنْدَهُ امْرَأَتُهُ بِذَلِكَ النِّكَاحِ .

قال ابن عبد البر : لا أعلمه يتصل من وجه صحيح . وهو حديث مشهور معلوم عند أهل السير . وابن شهاب إمام أهلها . وشبهة هذا الحديث أقوى من إسناده . إن شاء الله .
وقد روى بعضه مسلم في : ٤٣ - كتاب الفضائل ، ١٤ - باب ما سئل رسول الله (صل الله عليه وسلم) قط فقال لا . وكثرة عطائه ، حديث ٥٩ .

• • •

٤٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، أَنَّهُ قَالَ : كَانَ بَيْنَ إِسْلَامِ صَفْوَانَ وَبَيْنَ إِسْلَامِ امْرَأَتِهِ نَحْوَ مِنْ شَهْرٍ .

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : وَكَمْ يَبْلُغُنَا أَنَّ امْرَأَةً هَاجَرَتْ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَزَوْجُهَا كَافِرٌ مُقِيمٌ بِدَارِ الْكُفْرِ ، إِلَّا فَرَّقَتْ هِجْرَتُهَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا . إِلَّا أَنْ يَفْلَحَ زَوْجُهَا مُهَاجِرًا قَبْلَ أَنْ تَنْقَضِيَ عِلَّتُهَا .

قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ » .

أخرجه البخاري في : ٦٧ - كتاب النكاح ، ٥٤ - باب الصغرة المتزوج .

ومسلم في : ١٦ - كتاب النكاح ، ١٢ - باب الصداق ، وكوكه تلميح قرآن وخاتم حديد ، حديث ٧٩-٨٣ .

• • •

٤٨ - وحديثي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، أَنَّهُ قَالَ : لَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْلِمُ بِالْوَلِيمَةِ ، مَا فِيهَا خَيْرٌ وَلَا لَحْمٌ .

جاه في موصولا عند ابن ماجه في : ٩ - كتاب النكاح ، ٢٤ - باب الوليمة .

• • •

٤٩ - وحديثي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيمَةٍ فَلْيَأْتِهَا » .

أخرجه البخاري في : ٦٧ - كتاب النكاح ، ٧١ - باب حق إجابة الوليمة والهدية .

ومسلم في : ١٦ - كتاب النكاح ، ١٥ - باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة ، حديث ٩٦ .

• • •

٥٠ - وحديثي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : سُرَّ الطَّعَامُ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ . يُدْعَى لَهَا الْأَغْنِيَاءُ . وَيُتْرَكُ الْمَسَاكِينُ . وَمَنْ لَمْ يَأْتِ

الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ .

أخرجه البخاري في : ٦٧ - كتاب النكاح ، ٧٢ - باب من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله .

ومسلم في : ١٦ - كتاب النكاح ، ١٥ - باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة ، حديث ١٠٧ .

• • •

٥١ - وحديثي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ إِسْحَاقَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ ابْنَ مَالِكٍ يَقُولُ : إِنَّ خَبَاطًا دَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَطَعَامٍ صَنَعَهُ . قَالَ أَنَسُ : فَلَذَهَبْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى ذَلِكَ الطَّعَامِ . فَقَرَّبَ إِلَيَّ هَضِيرًا مِنْ شَعِيرٍ ، وَمَرَقًا فِيهِ ذُبَابٌ . قَالَ أَنَسُ : فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَّبِعُ الذُّبَابَ مِنْ حَوْلِ الْقَصْعَةِ ، فَلَمْ أَزَلْ أَحِبُّ الذُّبَابَ بَعْدَ ذَلِكَ الْيَوْمِ

أخرجه البخاري في : ٧٥ - كتاب الأطعمة ، ٤ - باب من تتبع حوالى القصعة مع صاحبه .

ومسلم في : ٣٦ - كتاب الأثربة ، ٢١ - باب جواز أكل المرق واستحباب أكل اليقطين ، حديث ١٤٤ .

• • •

(٢٢) باب جامع النكاح

٥٢ - حديثي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : إِذَا تَزَوَّجَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ . أَوْ اشْتَرَى الْجَارِيَةَ . فَلْيَأْخُذْ بِخَاصِيَّتِهَا . وَلْيَدْعُ بِالْبُرْكَ . وَإِذَا اشْتَرَى الْبَعِيرَ .

٥١ - (اللباء) القرح ، أو المستجير منه .

٥٦ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّهُ قَالَ : ثَلَاثٌ لَيْسَ فِيهِنَّ لَعِبٌ : النِّكَاحُ ، وَالطَّلَاقُ ، وَالْعَتَقُ .

أصل هذا الحديث مرفوع ، أخرجه أبو داود في : ١٣ - كتاب الطلاق ، ٩ - باب الطلاق في الخزل .
والترمذي في : ١١ - كتاب الطلاق ، ٩ - باب ما جاء في الجدة والخزل في الطلاق .
وابن ماجه في : ١٠ - كتاب الطلاق ، ١٣ - باب من طلق أو كبح أو راجع لامها .

• • •

٥٧ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَلِيجٍ ، أَنَّهُ تَزَوَّجَ بِنْتُ مُحَمَّدٍ ابْنِ مَسْلَمَةَ الْأَنْصَارِيَّ . فَكَانَتْ عِنْدَهُ حَتَّى كَبُرَتْ . فَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا فَتَاةً شَابَةً . فَأَثَرُ الشَّابَةِ عَلَيْهَا ، فَفَنَاشَدَتْهُ الطَّلَاقَ فَطَلَقَهَا وَاحِدَةً . ثُمَّ أَهْمَلَهَا . حَتَّى إِذَا كَادَتْ تَحِلُّ رَاجِعَهَا . ثُمَّ عَادَ فَأَثَرُ الشَّابَةِ . فَفَنَاشَدَتْهُ الطَّلَاقَ فَطَلَقَهَا وَاحِدَةً . ثُمَّ رَاجِعَهَا . ثُمَّ عَادَ فَأَثَرُ الشَّابَةِ . فَفَنَاشَدَتْهُ الطَّلَاقَ . فَقَالَ : مَا شِئْتُ . إِنَّمَا بَقِيتُ وَاحِدَةً . فَإِنْ شِئْتَ اسْتَفْرَرْتُ ، عَلَى مَا تَرْتَبِنَ مِنَ الْأَثَرِ . وَإِنْ شِئْتَ فَارْقُتْكِ . قَالَتْ : بَلَى اسْتَفْرَرْتُ عَلَى الْأَثَرِ . فَامْسِكْهَا عَلَى ذَلِكَ . وَكَمْ يَرِ رَافِعٌ عَلَيْهِ إِذَا حِينَ قَرَّتْ عِنْدَهُ عَلَى الْأَثَرِ .

٥٧ - (فناشدته) طلبت منه . (الأثرة) الاستئثار .

فَلْيَأْخُذْ بِذِرْوَةِ سَنَامِهِ . وَلْيَمْسَعْهُنَّ بِأَلْيَدَيْنِ الشَّيْطَانِ .
مرسل .

• • •

٥٣ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ ، أَنَّ رَجُلًا خَطَبَ إِلَى رَجُلٍ أُخْتَهُ . فَذَكَرَ أَنَّهَا قَدْ كَانَتْ أَحَدَتُ . فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ . فَضَرَبَهُ ، أَوْ كَادَ بِضَرْبِهِ . ثُمَّ قَالَ : مَا لَكَ وَلِذَلِكَ .

• • •

٥٤ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ الرُّحْمَنِ ، أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ ، وَعُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ ، كَانَا يَقُولَانِ ، لِي الرُّجُلُ يَكُونُ عِنْدَهُ أَرْبَعُ نِسَوَةٍ ، فَيُطَلِّقُ إِحْدَاهُنَّ الْبَتَّةَ ؛ أَنَّهُ يَتَزَوَّجُ إِنْ شَاءَ . وَلَا يَنْتَظِرُ أَنْ تَنْقَضِيَ حِلَّتُهَا .

• • •

٥٥ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ الرُّحْمَنِ ، أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ ، وَعُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ ، أَفْتَيَا الْوَلِيدَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ حَامَ قَدِيمِ الْمَدِينَةِ بِذَلِكَ . غَيْرَ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ قَالَ : طَلَّقَهَا فِي مَجَالِسَ شَتَّى .

• • •

٥٦ - (بذروة) أي أعلى .
٥٣ - (أحدثت) أي زنت . (مالك) والمخبر (يعني أي فرض لك في إخبار الخاطب بذلك .

٢٩ - كتاب الطلاق

عَبْدُ الْعَزِيزِ قَالَ لَهُ : الْبُتَّةُ ، مَا يَقُولُ النَّاسُ فِيهَا ؟ قَالَ أَبُو بَكْرٍ : فَقُلْتُ لَهُ : كَانَ أَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ يَجْعَلُهَا وَاحِدَةً . فَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ : لَوْ كَانَ الطَّلَاقُ أَلْفًا ، مَا أَبْقَتِ الْبُتَّةُ مِنْهَا شَيْئًا . مَنْ قَالَ الْبُتَّةَ فَقَدْ رَمَى الْغَايَةَ الْقُصْوَى .

• • •

٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ كَانَ يَقْفِي فِي الْبَيْتِ يُطْلِقُ امْرَأَتَهُ الْبُتَّةَ ، أَنَّهَا ثَلَاثُ تَطْلِيقَاتٍ . قَالَ مَالِكٌ : وَهَذَا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَى فِي ذَلِكَ .

• • •

(٢) بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخَلْيَةِ وَالرِّبَةِ وَأَشْيَاءَ ذَلِكَ . - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّهُ كُتِبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مِنَ الرِّقَاقِ : أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِامْرَأَتِهِ : حَبْلُكَ عَلَى غَارِيكِ . فَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِلَى عَامِلِهِ :

٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخَلْيَةِ وَالرِّبَةِ وَأَشْيَاءَ ذَلِكَ (الخلية) قال في المصباح . وعلت المرأة من مانع النكاح خلوا فهي خلية . ونساء خليات . وثلاثة خلية مطلقا من عقابها . فهي ترضى حيث شئت . ومنه يقال في كناية الطلاق : هي خلية .

(١) بَابُ مَا جَاءَ فِي الْبُتَّةِ

١ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ : إِنِّي طَلَقْتُ امْرَأَتِي مِائَةَ تَطْلِيقَةٍ . فَمَاذَا تَرَى عَلَيَّ ؟ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ : طَلَقْتَ مِنْكَ لِثْلًا . وَسَمِعَ وَيَسْعُونَ اتَّخَذَتْ بِهَا آيَاتِ اللَّهِ هُزُؤًا .

• • •

٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَجُلًا جَاءَهُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ . فَقَالَ إِنِّي طَلَقْتُ امْرَأَتِي ثَلَاثِي تَطْلِيقَاتٍ . فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : فَمَاذَا قِيلَ لَكَ ؟ قَالَ : قِيلَ لِي إِنَّهَا قَدْ بَانَتْ مِنِّي . فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : صَدَقُوا . مَنْ طَلَّقَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ فَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ لَهُ . وَمَنْ لَبَسَ عَلَى نَفْسِهِ لَبْسًا ، جَعَلْنَا لِبَسَهُ مُلْصَقًا بِهِ . لَا تَلْبِسُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ وَتَحْتَمِلْهُ عَنْكُمْ . هُوَ كَمَا يَقُولُونَ .

• • •

٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ

٨ - وحدثنى عن مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن القاسم بن محمد ، أن رجلاً كانت تحته وليدة يقوم . فقال لأهلها : شأنكم بها . فرأى الناس أنها تطليقة واحدة .

• • •

٩ - وحدثنى عن مالك ، أنه سمع ابن شهاب يقول ، في الرجل يقول لامرأته : برقت مني وبرقت منك : إنها ثلاث تطليقات بمنزلة البتة .

قال مالك ، في الرجل يقول لامرأته : أنت خلية أو برية أو بائة : إنها ثلاث تطليقات للمرأة التي قد دخل بها . ويدل في التي لم يدخل بها . أوأجدة أراد أم ثلاثاً . فإن قال واحدة أخلف على ذلك . وكان خاطباً من الخطاب . لأنه لا يدخل المرأة التي قد دخل بها زوجها ولا يبينها ولا يبريها إلا ثلاث تطليقات . والتي لم يدخل بها ، تُطليها وتبريها وتبينها الواحدة .

قال مالك : وهذا أحسن ما سمعت في ذلك

• • •

أن مره يواليني بمكة في التومس . قبيتمَا عمر بطوف باليت . إذ لقيته الرجل فسلم عليه . فقال عمر : من أنت ؟ فقال : أنا الذي أمرت أن أجلب عليك . فقال له عمر : أسألك برب هذه البنية ، ما أردت بقولك حبلك على غاريك ؟ فقال له الرجل : لو استخلفتني في غير هذا المكان ما صدقتك . أردت ، بذلك ، الفراق . فقال عمر بن الخطاب : هو ما أردت .

٦ - وحدثنى عن مالك ، أنه بلغه أن علي بن أبي طالب كان يقول ، في الرجل يقول لامرأته : أنت علي حرام : إنها ثلاث تطليقات .

قال مالك : وذلك أحسن ما سمعت في ذلك .

• • •

٧ - وحدثنى عن مالك ، عن نافع ، أن عبد الله بن عمر كان يقول في الخلية والبرية : إنها ثلاث تطليقات . كل واحدة منهما .

• • •

٨ - (شافع بها) أي علوما .

٩ - (يدين) أي يوكل إلى دية .

٥ - (البنية) قال الجوهري : حل فيلة ، الكعبة .

(٣) باب ما بين من التعليل

١٠ - حدثني يحيى عن مالك ، أنه بلغه

أن رجلاً جاء إلى عبد الله بن عمر فقال : يا أبا عبد الرحمن ، إني جعلت أمر امرأتي في يديها ، فطلقت نفسها ، فماذا ترى ؟ فقال عبد الله بن عمر : أراه كما قالت . فقال الرجل : لا تفعل ، يا أبا عبد الرحمن . فقال ابن عمر : أنا أفعل ؟ أنت فعلته .

• • •

١١ - حدثني عن مالك ، عن نافع ،

أن عبد الله بن عمر كان يقول : إذا ملك الرجل امرأته أمرها ، فالقضاء ما قضت به . إلا أن ينكر عليها ويقول : لم أرد إلا واحدة . فيحلف على ذلك ، ويكون أملك بها . ما كانت في عديها .

• • •

(٤) باب ما يجب فيه تلبية واحدة من التعليل

١٢ - حدثني يحيى عن مالك ، عن سعيد

ابن سليمان بن زيد بن ثابت ، عن خارجة بن زيد بن ثابت ، أنه أخبره أنه كان جالساً عند زيد بن ثابت . فأتاه محمد بن أبي عتيق وعيناه تدمعان . فقال له زيد : ما شأنك ؟ فقال : ملكت امرأتي أمرها ففارقني فقال

له زيد : ما حملك على ذلك ؟ قال : القدر . فقال زيد : ارجعها إن شئت . فلما هي واحدة . وأنت أملك بها .

• • •

١٣ - وحدثني عن مالك ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، أن رجلاً من ثقيف ملك امرأته أمرها . فقالت : أنت الطلاق . فسكت . ثم قالت : أنت الطلاق . فقال : فيك الحجر . ثم قالت : أنت الطلاق . فقال : فيك الحجر . فاختصما إلى مروان بن الحكم . فاستخلفه ما ملكها إلا واحدة ، وردّها إليه .

قال مالك ، قال عبد الرحمن : فكان القاسم يُعجه هذا القضاء . ويراها أحسن ما سمع في ذلك .

قال مالك : وهذا أحسن ما سمعت في ذلك وأجبه إلى .

• • •

(٥) باب ما لا بين من التعليل

١٤ - حدثني يحيى عن مالك ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة أم المؤمنين ، أنها خطبت على عبد الرحمن بن

يُحْلِكُ امْرَأَتَهُ امْرَأَتَا ، فَزَوَّجَهُ . ثُمَّ
فِيهِ شَيْئًا ؟ فَقَالَ : لَيْسَ ذَلِكَ بِطَلَاقٍ .
وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَسِيْدٍ ،
عَنْ مَسِيْدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّهُ قَالَ : إِذَا مَلَكَ
الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ امْرَأَتَا . فَلَمْ تَفَارِقْهُ . وَقَرَّتْ عِنْدَهُ .
فَلَيْسَ ذَلِكَ بِطَلَاقٍ .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي الْمَمْلُوكَةِ إِذَا مَلَكَهَا زَوْجُهَا
امْرَأَتَا ، ثُمَّ افْتَرَقَا ، وَلَمْ تَقْبَلْ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ،
فَلَيْسَ بِبَيْعَةٍ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ . وَهِيَ لَهَا مَا دَامَا
فِي مَجْلِسِهِمَا .

• • •

(٦) باب الإيلاء

١٧ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ جَعْفَرِ
ابْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ،
أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : إِذَا آتَى الرَّجُلُ مِنْ امْرَأَتِهِ ،
لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ طَلَاقٌ . وَإِنْ مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ .
حَتَّى يُوَقِّعَ . فَلَمَّا أَنْ يُطَلِّقَ . وَإِنَّمَا أَنْ يَقْبِىَ .
قَالَ مَالِكٌ : وَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا .

• • •

١٧ - (قوت) ثبت .

• باب الإيلاء •

قال حياض : الإيلاء الخلف ، وأصله الاستئذان من الشيء .
يقال آلى يولئ يلاء . وقال ثعلب . والثل استلاء . ومعه قوله تعالى
« ولا يأتل أولوا الفضل منكم والسعة » ثم استعمل فيما إذا كان
الاستئذان من أجل البين فسموا الإيئين إليه ، فصار الإيلاء الخلف .
وهو في حرف التثنية الخلف على ترك وطء الزوجة .

أَبَى بَحْرٍ ، قُرْبَيَّةَ بِنْتِ أَبِي أُمَيَّةَ . فَزَوَّجَهُ . ثُمَّ
إِنَّهُمْ عَتَبُوا عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَقَالُوا : مَا زَوَّجْنَا
إِلَّا عَائِشَةَ . فَأَرْسَلَتْ عَائِشَةُ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ .
فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ . فَجَعَلَ أَمْرَ قُرْبَيَّةَ بِيَدِهَا .
فَاخْتَارَتْ زَوْجَهَا . فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ طَلَاقًا .

• • •

١٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ عَائِشَةَ
زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ زَوَّجَتْ حَفْصَةَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
الْمُنْذِرِ بْنِ الزُّبَيْرِ . وَعَبَدُ الرَّحْمَنِ غَالِبُ الشَّامِ .
فَلَمَّا قَدِمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ : وَيْلِي يُمْضِعُ مَذَا
يَوْمَ ؟ وَيْلِي يُفْتَتُ عَلَى ؟ فَكَلَّمَتْ عَائِشَةَ
الْمُنْذِرَ بْنَ الزُّبَيْرِ . فَقَالَ الْمُنْذِرُ : فَإِنَّ ذَلِكَ بَيْنِي
عَبْدُ الرَّحْمَنِ . فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ : مَا كُنْتُ
لَأَرُدَّ امْرَأَةً قَضَيْتِي . فَقَرَّتْ حَفْصَةُ عِنْدَ الْمُنْذِرِ .
وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ طَلَاقًا .

• • •

١٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ
عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو أَبَا هُرَيْرَةَ ، سُبُلًا عَنِ الرَّجُلِ ،

(ما زوجنا إلا عائشة) أي إنما وثقنا بفضلها وحسن خلقها ،
وأنها لا ترضى لنا بأني ، ولا إضرار في وليتنا .

١٥ - (ومثل يفتات عليه) افتات ثلاث افتيات إذا سبق
بفعل شيء واستبد به رأيك ، ولم يؤمر فيه من هو أسوأ منه
بالأمر فيه .

ثُمَّ يُرَاجِعُ امْرَأَتَهُ : أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُصِبْهَا حَتَّى
تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا ، فَلَا سَبِيلَ لَهَا إِلَيْهَا . وَلَا رَجْعَةَ
لَهُ عَلَيْهَا . إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ عَذْرٌ ، مِنْ مَرَضٍ ،
أَوْ سَجْنٍ ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْمَلَرِ . فَإِنْ
ارْتَجَاعَهُ إِيَّاهَا ثَابِتٌ عَلَيْهَا . فَإِنْ مَضَتْ عِدَّتُهَا
ثُمَّ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يُصِبْهَا حَتَّى
تَنْقَضِيَ الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ ، وَقِفَتْ أَيْضًا . فَإِنْ لَمْ
يَتِمَّ دَخْلَ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ بِالْإِبْلَاءِ الْأَوَّلِ . إِذَا
مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ . وَلَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهَا
رَجْعَةٌ . لِأَنَّهُ نَكَحَهَا ثُمَّ طَلَقَهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسُهَا .
فَلَا عِدَّةَ لَهُ عَلَيْهَا ، وَلَا رَجْعَةَ .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي الرَّجُلِ يُؤَلِي مِنْ امْرَأَتِهِ ،
فَيُوقِفُ بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ ، فَيُطَلِّقُ ، ثُمَّ
يَرْتَجِعُ وَلَا يَمْسُهَا ، فَتَنْقَضِي أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ قَبْلَ
أَنْ تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا : إِنَّهُ لَا يُوقِفُ ، وَلَا يَقَعُ
عَلَيْهِ طَلَاقٌ . وَأَنَّهُ إِنْ أَصَابَهَا قَبْلَ أَنْ تَنْقَضِيَ
عِدَّتُهَا ، كَانَ أَحَقَّ بِهَا . وَإِنْ مَضَتْ عِدَّتُهَا قَبْلَ
أَنْ يُصِيبَهَا ، فَلَا سَبِيلَ لَهَا إِلَيْهَا . وَهَذَا أَحْسَنُ
مَا سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي الرَّجُلِ يُؤَلِي مِنْ امْرَأَتِهِ ،
ثُمَّ يُطَلِّقُهَا ، فَتَنْقَضِي الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ قَبْلَ
انْقِضَاءِ عِدَّةِ الطَّلَاقِ . قَالَ : هُمَا تَطْلِيْقَتَانِ .

١٨ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ،
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : أَيْمًا رَجُلٌ
آلَى مِنْ امْرَأَتِهِ ، فَإِنَّهُ إِذَا مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ ،
وَقِفَتْ . حَتَّى يُطَلِّقَ ، أَوْ يَتِمَّ . وَلَا يَقَعُ عَلَيْهِ
طَلَاقٌ . إِذَا مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ ، حَتَّى
يُوقِفَ .

وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، أَنَّ
سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ ، وَأَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
كَانَا يَقُولَانِ ، فِي الرَّجُلِ يُؤَلِي مِنْ امْرَأَتِهِ :
إِنَّهَا إِذَا مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ ، فَهِيَ تَطْلِيْقَةٌ .
وَلِزَوْجِهَا عَلَيْهَا الرَّجْعَةُ . مَا كَانَتْ فِي الْعِدَّةِ .

• • •

١٩ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ
مُرَّوَانَ بْنَ الْحَكَمِ كَانَ يَقْضِي فِي الرَّجُلِ إِذَا
آلَى مِنْ امْرَأَتِهِ : أَنَّهَا إِذَا مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ ،
فَهِيَ تَطْلِيْقَةٌ . وَلَهُ عَلَيْهَا الرَّجْعَةُ . مَا دَامَتْ
فِي عِدَّتِهَا .

قَالَ مَالِكٌ : وَعَلَى ذَلِكَ كَانَ رَأْيُ ابْنِ
شِهَابٍ .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي الرَّجُلِ يُؤَلِي مِنْ امْرَأَتِهِ ،
فَيُوقِفُ ، فَيُطَلِّقُ عِنْدَ انْقِضَاءِ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ .

١٨ - (حَتَّى يُوقِفَ) عِنْدَ الْحَاكِمِ . (وَإِنَّا أَنْ بَنَى) يَطْلُ
وَيَكْفُرُ مِنْ يَمِينِهِ .

(٨) باب طهار الحرة

٢٠ - حدثني يحيى عن مالك عن حنبل بن عبيد بن عمرو بن سليم الزرقاني ، أنه سأل القاسم بن محمد ، عن رجل طلق امرأة ، إن هو تزوجها . فقال القاسم بن محمد : إن رجلًا جعل امرأة عليه كظهر أمي ، إن هو تزوجها . فأمره عمر بن الخطاب ، إن هو تزوجها ، أن لا يقربها ، حتى يكفر كفارة المتطاهر .

* * *

٢١ - وحدثني عن مالك ، أنه بلغه أن رجلًا سأل القاسم بن محمد وسليمان بن يسار ، عن رجل طاهر من امرأته قبل أن ينكحها ؟ فقالا : إن نكحها ، فلا يمسها حتى يكفر كفارة المتطاهر .

* * *

« طهار الحرة »

الطهار مصدور طاهر . مقابلة من الطهر . فيصح أن يراد به معان مختلفة ترجع إلى الطهر معنى ولفظا بحسب اختلاف الأغراض فيقال طاهرت فلانًا إذا قابلت ظهره بظهرك حقيقة ، وإذا قابلته أيضاً ، وإن لم تدبره حقيقة . باعتبار أن المقابلة تقتضي هذه المقابلة . وظاهره إذا نصرته . لأنه يقال قوى ظهره إذا نصره . وظاهر من أمرته إذا قال : أنت حل كظهر أمي . وظاهر بين ثوبين إذا لبس أحدهما فوق الآخر ، حل اعتباره ما يلي كل منهما الآخر ظهرا لثوب .

٢٠ - (طلق امرأته إن هو تزوجها) أي ملق طلقها حل

تزوجها أيها .

إن هو وقفت ولم يتي . وإن مضت عدة الطلاق قبل الأربعين الأشهر ، فليس بالإبلاء بطلاق . وذلك أن الأربعين الأشهر التي كانت توقفت بعدها ، مضت ولم يست له ، يومئذ ، بإمارة . قال مالك : ومن حلفت أن لا يطأ امرأته يوماً أو شهراً ، ثم مكث حتى يتقضى أكثر من الأربعين الأشهر . فلا يكون ذلك إبلاء . وإنما يوقف في الإبلاء من حلفت على أكثر من الأربعين الأشهر . فاما من حلفت أن لا يطأ امرأته أربعة أشهر ، أو أثنى من ذلك ، فلا أرى عليه إبلاء . لأنه إذا دخل الأجل الذي يوقف عنه ، خرج من يمينه ، ولم يكن عليه وقف .

قال مالك : من حلفت لامرأته أن لا يطأها حتى تقطم ولدها ، فإن ذلك لا يكون إبلاء . وقد بلغني أن علي بن أبي طالب سئل عن ذلك ، فلم يره إبلاء .

* * *

(٧) باب إبلاء العبد

حدثني يحيى عن مالك ، أنه سأل ابن شهاب عن إبلاء العبد ؟ فقال : هو نحو إبلاء الحر . وهو عليه واجب . وإبلاء العبد شهران .

* * *

٢٢ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ قَالَ ، فِي رَجُلٍ تَظَاهَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ نِسْوَةٍ لَهُ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ : إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا كُفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ .

وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي حَبِيدٍ الرَّحْمَنِ ، مِثْلَ ذَلِكَ .

قَالَ مَالِكٌ : وَعَلَى ذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كُفَّارَةِ الْمُتَظَاهِرِ - فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا - . - فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ، فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِلِطَاعُ سِتْنَيْنِ مُسَكِّنًا - .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي الرَّجُلِ يَتَظَاهَرُ مِنْ أَمْرَائِهِ فِي مَجَالِسٍ مُتَفَرِّقَةٍ . قَالَ : لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا كُفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ . فَإِنْ تَظَاهَرَ ثُمَّ كَفَّرَ ، ثُمَّ تَظَاهَرَ بَعْدَ أَنْ يَكْفُرَ ، فَهَلَاكِيَةُ الْكُفَّارَةِ أَيْضًا .

قَالَ مَالِكٌ : وَمَنْ تَظَاهَرَ مِنْ أَمْرَائِهِ ثُمَّ مَسَّهَا قَبْلَ أَنْ يَكْفُرَ ، لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا كُفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ . وَيَكْفُتُ عَنْهَا حَتَّى يَكْفُرَ . وَلَيْسَتْخَفِيرُ اللَّهِ . وَذَلِكَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ .

قَالَ مَالِكٌ : وَالظَّاهَرُ مِنْ ذَوَاتِ الْمَحَارِمِ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَالنِّسَابِ ، سَوَاءٌ .

٢٢ - (بكلمة واحدة) بَأَن قَالَ : ائْتِنِ مَلِكُظْهَرُ أُمِّي .

قَالَ مَالِكٌ : وَلَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ ظَهَرٌ .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى - وَالَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا - . قَالَ : سَمِعْتُ أَنَّ تَفْسِيرَ ذَلِكَ أَنَّ يَتَظَاهَرَ الرَّجُلُ مِنْ أَمْرَائِهِ . ثُمَّ يُجْمَعُ عَلَى إِمْسَاكِهَا وَإِصَابَتِهَا . فَإِنْ أَجْمَعَ عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ وَإِنْ طَلَّقَهَا وَلَمْ يَجْمَعْ بَعْدَ تَظَاهَرِهَا مِنْهَا ، عَلَى إِمْسَاكِهَا وَإِصَابَتِهَا فَكَأَنَّ كُفَّارَةَ عَلَيْهِ .

قَالَ مَالِكٌ : فَإِنْ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ ذَلِكَ ، لَمْ يَمَسَّهَا حَتَّى يَكْفُرَ كُفَّارَةُ الْمُتَظَاهِرِ .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي الرَّجُلِ يَتَظَاهَرُ مِنْ أَمْتِهِ : إِنَّهُ إِنْ أَرَادَ أَنْ يُصِيبَهَا ، فَعَلَيْهِ كُفَّارَةُ الظَّاهَرِ ، قَبْلَ أَنْ يَطَّاعَا .

قَالَ مَالِكٌ : لَا يَدْخُلُ عَلَى الرَّجُلِ إِيلَاسٌ فِي تَظَاهَرِهِ . إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُضَارًّا لَا يُرِيدُ أَنْ يَخْشَى مِنْ تَظَاهَرِهِ .

٢٣ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا يُسْأَلُ عُرْوَةَ ابْنَ الزُّبَيْرِ عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِأَمْرَأَتِهِ : كُلِّ امْرَأَةٍ أَنْكِحُهَا عَلَيْكَ مَا عُدْتُ ، فَهِيَ عَلَى كَظْهِرِ أُمِّي . فَقَالَ عُرْوَةُ ابْنُ الزُّبَيْرِ : يُجْزِيهِ عَنْ ذَلِكَ عِتْقُ رَقَبَةٍ .

(وليس على النساء ظهار) فإذا تظاهرت المرأة من زوجها لم يلزمها فيه . لأن الله تعالى إنما جعله الرجال . فلا يدخل فيه النساء . (يسبح) يعزم ويصمم .

(٩) باب ظهار العبد

٢٤ - حدثني يحيى عن مالك ، أنه سأل ابن شهاب عن ظهار العبد ؟ فقال : نحو ظهار الحر . قال مالك : يريد أنه يقع عليه كما يقع على الحر . قال مالك : وظهار العبد عليه واجب . وصيام العبد في الظهار شهران .

قال مالك ، في العبد يتظاهر من امرأته ، إنه لا يتدخل عليه إلا . وذلك أنه لو ذهب يصوم صيام كفارة المنظاهر . دخل عليه طلاق الأملاء . قبل أن يقرع من صيامه .

(١٠) باب ما جاء في النكاح

٢٥ - حدثني يحيى عن مالك ، عن ربيعة ابن أبي عبد الرحمن ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة أم المؤمنين ، أنها قالت : كان في بريرة ثلاث سنين . فكانت إحدى السنين الثلاث أنها أعتقت فخيرت في زوجها . وقال رسول الله ﷺ : «الولاء لمن أعتق» . ودخل رسول الله ﷺ والبرمة نفور يلحهم . ففرب

٢٥ - (ثلاث سنين) أي علم بسبعين ثلاثة أسكمان من الشريعة . (والبرمة) قال ابن الأثير هي القدر سلقاً . وجمعها برم . وهي في الأصل المتطعة من الحجر المعروف بالحجاز .

إليه خبز وأدم من أدم البيت . فقال رسول الله ﷺ : «أدم أربرمة فيها لحم ؟» فقالوا : بلى . يا رسول الله . ولكن ذلك لحم تصدق به على بريرة ، وأنت لا تأكل الصدقة . فقال رسول الله ﷺ : «هو عليها صدقة ، وهو لنا هبة» .

أخرجه البخاري في : ٦٨ - كتاب الطلاق ، ١٤ - باب لا يكون بيع الأمة خلافاً . ومسلم في : ٢٥ - كتاب المتق ، ٢ - باب إنما الولاء لمن أعتق ، حديث ١٤ .

٢٦ - وحدثني عن مالك ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أنه كان يقول ، في الأموة تكون تحت العبد فتعتق : إن الأمة لها الخيار ما لم يمسه .

قال مالك : وإن مسها زوجها فزعمت أنها جهلت ، أن لها الخيار . فإنها تنهم ولا تصدق بما ادعت من الجهالة . ولا خيار لها بعد أن يمسه .

٢٧ - وحدثني عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير ، أن مولاة لبي عبدى يقال لها زبراء . أخبرته أنها كانت تحت عبد . وهى أمة يومئذ . فعتقت . قالت :

(وأدم) جمع إدام . وهو ما يركل مع الخبز . أى فيه كان

قَالَ مَالِكٌ ، فِي الْمُخَيَّرَةِ : إِذَا خَيَّرَهَا زَوْجُهَا ، فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا ، فَقَدْ طَلَّقَتْ ثَلَاثًا . وَإِنْ قَالَ زَوْجُهَا : لَمْ أُخَيِّرْكَ إِلَّا وَاحِدَةً . فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ . وَذَلِكَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُهُ .
قَالَ مَالِكٌ : وَإِنْ خَيَّرَهَا فَقَالَتْ : قَدْ قَبِلْتُ وَاحِدَةً . وَقَالَ لَمْ أَرِدْ هَذَا وَإِنَّمَا خَيَّرْتُكَ فِي الثَّلَاثِ جَمِيعًا . أَتَاهَا إِنْ لَمْ تَقْبَلِ إِلَّا وَاحِدَةً ، أَقَامَتْ عِنْدَهُ عَلَى نِكَاحِهَا . وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِرَاقًا . إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

• • •

(١١) باب ما جاء في الخلع

٣١ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ هَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ عَنْ حَبِيبَةَ بِنْتِ سَهْلِ الْأَنْصَارِيِّ ، أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ سَمَاسٍ . وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ إِلَى الصُّبْعِ . فَوَجَدَ حَبِيبَةَ بِنْتَ سَهْلِ عِنْدَ بَابِهِ فِي الْغُلَسِ . فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « مَنْ هَذِهِ ؟ » فَقَالَتْ : أَنَا حَبِيبَةُ بِنْتُ سَهْلِ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ « مَا شَأْنُكِ ؟ »

• ما جاء في الخلع •

الخلع مأخوذ من الخلع . وهو التزويج ، سمي به لأن كلا من الزوجين لباس للآخر في الحلق . قال تميم - عن لباس لكم وأنتم لباس لمن - فكانه بجملة الآخر زوج لياحه . وعنه بجملة تفرقة بين الحلق والمنسوى .

٣١ - (الانس) بفتح النون .

فَارْسَلَتْ إِلَى حَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ . فَدَعَتْهُ . فَقَالَتْ : إِنِّي مُخَيِّرْتُكَ خَيْرًا . وَلَا أَحِبُّ أَنْ تَصْنَعَنِي شَيْئًا . إِنْ أَمَرَكِ بِبَيْتِكَ ، مَا مِمَّ يَمْسُكُكَ زَوْجُكِ . فَإِنْ مَسَكَ فَلَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ . قَالَتْ ، فَقُلْتُ : هُوَ الطَّلَاقُ . ثُمَّ الطَّلَاقُ . ثُمَّ الطَّلَاقُ . فَفَارَقَتْهُ ثَلَاثًا .

• • •

٢٨ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ : أَيْمًا رَجُلٌ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَبِهِ جُنُونٌ أَوْ ضُرٌّ ، فَإِنَّهَا تُخَيَّرُ . فَإِنْ شَاءَتْ قَرَّتْ . وَإِنْ شَاءَتْ فَارْقَتْ .

• • •

٢٩ - قَالَ مَالِكٌ ، فِي الْأَمَةِ تَكُونُ تَحْتَ الْعَبْدِ ، ثُمَّ تَعْتِقُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا ، أَوْ يَمْسَهَا : إِنَّهَا إِنْ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا فَلَا صَدَاقَ لَهَا . وَهِيَ تَطْلِيقَةٌ . وَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا .

• • •

٣٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ : إِذَا خَيَّرَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ ، فَاخْتَارَتْهُ . فَلَيْسَ ذَلِكَ بِطَّلَاقٍ .

قَالَ مَالِكٌ : وَذَلِكَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ .

٢٨ - (فان شادت قرئت) أي بقيت عنده .

(١٢) باب طلاق المختلة

٣٣ - حدثني يحيى عن مالك عن نافع ، عن ربيع بنت معوذ بن عمرو ، جاءتني وعمها إلى عبد الله بن عمر . فأخبرته أنها اختلعت من زوجها في زمان عثمان بن عفان . فبلغ ذلك عثمان بن عفان ، فلم ينكره . وقال عبد الله بن عمر : جدتها عدة المطلقة .

وحدثني عن مالك ، أنه بلغه أن سعيد بن المسيب ، وسليمان بن يسار ، وابن شهاب ، كانوا يقولون : عدة المختلة مثل عدة المطلقة . ثلاثة قروء .

قال مالك ، في المقتدبة : إنها لا ترجع إلى زوجها إلا بينكاح جديد . فإن هو نكحها ، ففارقها قبل أن يمسه ، لم يكن له عليها عدة من الطلاق الآخر . وتبني على جدتها الأولى .

قال مالك : وهذا أحسن ما سمعت في ذلك .

قال مالك : إذا افتدت المرأة من زوجها يتي ، على أن يطلقها . فطلقها طلاقاً متتابعاً

٣٣ - (ثلاثة قروء) القرء الحيق . وجمعه أقرء وقروء وأقروء . والقرء أيضاً الطهر ، وهو من الأضداد .

قالت : لا أنا ولا ثابت بن قيس . ليزوجها . فلما جاء زوجها ثابت بن قيس ، قال له رسول رسول الله ﷺ « هذه حبيبة بنت سهل . قد ذكرت ماشاء الله أن تذكر » فقالت حبيبة : يا رسول الله كل ما أعطاني جندي . فقال رسول الله ﷺ لثابت بن قيس : « خذ منها » فآخذ منها . وجعلت في بيت أهلها .

أخرجه أبو داود في : ١٣ - كتاب الطلاق ، ١٧ - باب في الخلع .
والنسائي في : ٢٧ كتاب الطلاق ، ٣٤ - باب ما جاء في الخلع .
وابن ماجه في : ١٠ - كتاب الطلاق ، ٢٢ - باب المختلة تأخذ ما أعطاهما .

٣٣ - وحدثني عن مالك ، عن نافع ، عن مولاة لصفية بنت أبي عبيد ، أنها اختلعت من زوجها بكل شيء لها . فلم ينكر ذلك عبد الله بن عمر .

قال مالك ، في المقتدبة التي تفتدي من زوجها : أنه إذا علم أن زوجها أضر بها ، وصي علىها ، وعلم أنه ظالم لها ، مضى الطلاق . ورد عليها ماله .

قال : فهذا الذي كنت أسمع . والذي عليه أمر الناس عندنا .

قال مالك : لا بأس بأن تفتدي المرأة من زوجها ، بأكثر مما أعطاهما .

اللَّهُ ؟ فَقَالَ عَاصِمٌ لِعُويَيْرٍ : لَمْ تَأْتِنِي بِخَيْرٍ . قَدْ كَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي سَأَلْتُهُ عَنْهَا . فَقَالَ عُويَيْرٌ : وَاللَّهِ لَا أَنْتَهَيْ حَتَّى أَسْأَلَهُ عَنْهَا . فَأَقْبَلَ عُويَيْرٌ حَتَّى أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَسَطَ النَّاسِ . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ . أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا ، أَيْقَنَلُهُ فَتَقْتُلُونَهُ ؟ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « قَدْ أَنْزَلَ فِيكَ وَبَى صَاحِبَتِكَ . فَادْهَبْ فَأْتِ بِهَا » . قَالَ سَهْلٌ : فَتَلَاعَنَّا وَأَتَانَا عِندَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَلَمَّا فَرَعَا مِنْ تَلَاعُنِهِمَا ، قَالَ عُويَيْرٌ : كَذَبْتُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَمْسَكْتُهَا . فَطَلَقَهَا ثَلَاثًا . قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

وَقَالَ مَالِكٌ ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : فَكَانَتْ تِلْكَ بَعْدَ سُنَّةِ الْمُتَلَاعِنِينَ .

أخرجه البخاري في : ٦٨ - كتاب الطلاق ، ٤ - باب من أجاز طلاق الثلاث .

ومسلم في : ١٩ - كتاب العنان ، حديث ١ .

٣٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ ، أَنَّ رَجُلًا لَاعَنَ امْرَأَتَهُ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَانْتَفَلَ مِنْ وَلَدِهَا .

(وقى صاحبك) أي زوجك . (فكانت تلك بعد سنة المتلاعنين) فلا يضمنان بعد المراجعة أبدًا . فصرح عليه بمجرد العنان تحريمًا مؤبدًا ، ظاهرًا وباطنًا ، سواء صدقت أو صدق . ٣ - (وانتفل) أي تيرا .

لَسَقًا ، قَدْ لِكَ ثَابِتٌ عَلَيْهِ . فَإِنْ كَانَ بَيْنَ ذَلِكَ صُمَاتٌ ، فَمَا أَتْبَعَهُ بَعْدَ الصُّمَاتِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ .

(١٣) باب ما جاء في العنان

٣٤ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، أَنَّ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُويَيْرَ الْعَجَلَانِيَّ جَاءَهُ إِلَى عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ الْأَنْصَارِيِّ . فَقَالَ لَهُ : يَا عَاصِمُ . أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا ، أَيْقَنَلُهُ فَتَقْتُلُونَهُ ؟ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ ؟ سَلْ لِي ، يَا عَاصِمُ ، عَنْ ذَلِكَ ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَسَأَلَ عَاصِمٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ . فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسْأَلَةَ وَعَابَهَا حَتَّى كَبَّرَ عَلَى عَاصِمٍ . مَسْمُوعٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَلَمَّا رَجَعَ عَاصِمٌ إِلَى أَهْلِهِ ، جَاءَهُ عُويَيْرٌ . فَقَالَ : يَا عَاصِمُ . مَاذَا قَالَ لَكَ رَسُولُ

(لسقًا) أي بلا فاصل . وهو بمعنى «متابعا» .

(صمات) مصدر صمت أي سكوت .

وما جاء في العنان

العنان مصدر لا عن . سباعي لا قياس . والقياس الملاحظة من اللين وهو الطرد والأياد . يقال لاحتته امرأته ملاحظة ولما ناء ، فتلاعتا . لمن بعض بعضاً . ولا عن الحاكم بينهما لمانا حكم . وفي الشرع كلمات معلومة جعلت حجة للبعض إلى قذف من لطم فرائشه وألفق العار به . وصيحت لمانا لاشتغالها على كلمة اللين ، تسمية لكل باسم البعض . ولأن كلا من المتلاعنين يبعد عن الآخر جهاً ، إذ يحرم التكاثر بها أبداً .

٣٤ - (أرأيت رجلاً) أي أخبرني عن حكم رجل .

(حتى كبر) أي عظم .

قَالَ : قَهَذَا الْأَمْرُ عِنْدَنَا . وَاللَّي سَمِعْتُ
مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ .

قَالَ مَالِكٌ : وَإِذَا قَلَّتِ الرَّجُلُ امْرَأَتُهُ ،
بَعْدَ أَنْ يُطْلَقَهَا ثَلَاثًا . وَهِيَ حَائِلٌ . يُغَيِّرُ حَمْلَهَا .
ثُمَّ يَزْعُمُ أَنَّهُ رَأَاهَا تَزْنِي قَبْلَ أَنْ يُفَارِقَهَا ، جُلْدَ
الْحَدِّ . وَلَمْ يَلَاغِنَهَا . وَإِنْ أَنْكَرَ حَمْلَهَا بَعْدَ أَنْ
يُطْلَقَهَا ثَلَاثًا ، لَاعْنَهَا .

قَالَ : وَهَذَا الَّذِي سَمِعْتُ .

قَالَ مَالِكٌ : وَالْعَبْدُ بِمَنْزِلَةِ الْحُرِّ فِي قَلْبِهِ
وَلِعَانِهِ . يَجْرِي مَجْرَى الْحُرِّ فِي مُلَاعَنَتِهِ . غَيْرَ
أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَةً حَدٌّ .

قَالَ مَالِكٌ : وَالْأَمَةُ الْمُسْلِمَةُ وَالْحُرَّةُ النَّصْرَانِيَّةُ
وَالْيَهُودِيَّةُ ثَلَاثِينَ الْحُرَّ الْمُسْلِمَ إِذَا تَزَوَّجَ أَحَدَاهُنَّ
فَأَصَابَهَا . وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ
فِي كِتَابِهِ - وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ - فَهُنَّ مِنْ
الْأَزْوَاجِ . وَعَلَى هَذَا ، الْأَمْرُ عِنْدَنَا .

قَالَ مَالِكٌ : وَالْعَبْدُ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّأَةَ الْحُرَّةَ
الْمُسْلِمَةَ ، أَوِ الْأَمَةَ الْمُسْلِمَةَ ، أَوِ الْحُرَّةَ
النَّصْرَانِيَّةَ ، أَوِ الْيَهُودِيَّةَ ، لَاعْنَهَا .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي الرَّجُلِ يُلَاغِنُ امْرَأَتَهُ قَبْزُغُ ،
وَيَكْذِبُ نَفْسَهُ بَعْدَ يَمِينٍ أَوْ بَيِّنَتَيْنِ ، مَا لَمْ
يَكُنْ فِي الْخَامِسَةِ : إِنَّهُ إِذَا نَزَعَ قَبْلَ أَنْ يَلْتَمِسَ
جُلْدَ الْحَدِّ . وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَهُمَا .

فَفَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا . وَالْحَقُّ الْوَكْدُ
بِالْمَرْأَةِ .

أخرجه البخاري في ١ : ٦٨ - كتاب الطلاق ، ٣٥٤ - باب
يلحق الولد بالملأحة .
ومسلم في ١ : ١٩ - كتاب النكاح ، حديث ٨ .

قَالَ مَالِكٌ : قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى - وَالَّذِينَ
يَزْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ
فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ
الصَّادِقِينَ . وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ
مِنَ الْكَاذِبِينَ . وَيَذَرُهَا الْعَذَابُ أَنْ تَشْهَدَ
أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ . وَالْخَامِسَةَ
أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ - .

قَالَ مَالِكٌ : السُّنَّةُ عِنْدَنَا أَنَّ الْمَلَائِكَيْنِ
لَا يَتَنَاسَكَمَانِ أَبَدًا . وَإِنْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ جُلْدَ الْحَدِّ
وَالْحَقُّ بِهِ الْوَكْدُ . وَلَمْ تَرْجِعْ إِلَيْهِ أَبَدًا . وَعَلَى
هَذَا ، السُّنَّةُ عِنْدَنَا ، الَّتِي لَا شَكَّ فِيهَا ،
وَلَا اخْتِلَافَ .

قَالَ مَالِكٌ : وَإِذَا فَارَقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِرَاقًا
بَيِّنًا . لَيْسَ لَهُ عَلَيْهَا فِيهِ رَجْعَةٌ . ثُمَّ أَنْكَرَ حَمْلَهَا
لَاعْنَهَا إِذْ كَانَتْ حَائِلًا . وَكَانَ حَمْلُهَا يُشْبِهُ أَنْ
يَكُونَ مِنْهُ إِذَا ادَّعَاهُ . مَا لَمْ يَأْتِ دُونَ ذَلِكَ
مِنَ الزَّمَانِ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ . فَلَا يُعْرَفُ أَنَّهُ مِنْهُ .

١ (يرمون أزواجهن) يقذفونهن بالزنا .
(ويدرا) يدفع . (الغالب) أي حد الزنا .
(ادعاه) أي ادعت أنه منه .

(١٥) باب طلاق البكر

٣٧ - حدثني يحيى عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ، عن محمد بن إيس بن بكير ، أنه قال . طلق رجل امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها . ثم بدا له أن ينكحها . فجاء يستفتي . فذهبت معه أسأل له . فسأل عبد الله بن عباس وأبا هريرة عن ذلك . فقالا : لا نرى أن تنكحها حتى تنكح زوجاً غيره . قال : فإنما طلاقها واحدة . قال ابن عباس : إنك أزلت من يدك ما كان لك من فضل .

* * *

٣٨ - وحدثني عن مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن بكير بن عبد الله بن الأشج ، عن النعمان بن أبي عياش الأنصاري ، عن عطاء بن يسار ، أنه قال : جاء رجل يسأل عبد الله بن عمرو بن العاص ، عن رجل طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يمسها . قال عطاء : فقلت إنما طلاق البكر واحدة . فقال لي عبد الله بن عمرو بن العاص : إنما أنت قاص . الواحدة تبينها ، والثلاثة تحرمها حتى تنكح زوجاً غيره .

٣٨ - (إنما أنت قاص) أي صاحب نصص ومواظف • لا تعلم غوامض الفقه . (تبينها) أي تجعلها بالنا . فلا يبعد إلا بقية جليله ، وصادق .

قال مالك ، في الرجل يطلق امرأته . فإذا مضت الثلاثة أشهر قالت المرأة : أنا حامل . قال : إن أنكرك زوجها حملها ، لاعتها . قال مالك ، في الأم المملوكة يلاعنها زوجها ثم يشترها : إنه لا يعلوها ، وإن ملكها . وذلك أن السنة مضت ، أن المتلاعنين لا يشترجان أبداً . قال مالك : إذا لاعن الرجل امرأته قبل أن يدخل بها ، فليس لها إلا نصف الصداق .

* * *

(١٤) باب ميراث ولد الملاعة

٣٩ - حدثني يحيى عن مالك ، أنه بلغه أن عروة بن الزبير كان يقول في ولد الملاعة وولد الزنا : أنه إذا مات ورثته أمه حصها في كتاب الله تعالى . وإخوته لأمو حقوقهم . ويترث البقية موالى أمه . إن كانت مولاة . وإن كانت حرية ورثت حصها . وورث إخوته لأمو حقوقهم . وكان ما بقي للمسلمين . قال مالك : وبكفي عن سليمان بن يسار مثل ذلك . وعلى ذلك أدرست أهل العلم ببلدنا .

٣٩ - (الملاعة) بفتح اللين وكسر ها . وهي التي وقع اللعان بينها وبين زوجها . (حقها) بالنصب . يدل من ضمير ورثته . (مولاة) أي متقة . (حرية) أي حرة .

(١٦) باب طلاق المريض

٤٠ - وحدثنى يحيى عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن طلحة بن عبد الله بن عوف ، قال ، وكان أعلمهم بذلك . وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، أن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته البتة وهو مريض . فورثها عثمان بن عفان منه ، بعد انقضاء عدتها .

• • •

٤١ - وحدثنى عن مالك ، عن عبد الله بن الفضل ، عن الأقرع ، أن عثمان بن عفان ورث نساء ابن مكيل منه . وكان طلقهن وهو مريض .

• • •

٤٢ - وحدثنى عن مالك ، أنه سمع ربيعة ابن أبي عبد الرحمن يقول : بلغني أن امرأة عبد الرحمن بن عوف سألته أن يطلقها . فقال : إذا حضت ثم طهرت فاذنيني . فلم تحض حتى مرض عبد الرحمن بن عوف . فلما طهرت آذنته ، فطلقها البتة . أو تطلقه . لم يكن بقي له عليها من الطلاق غيرها . وعبد الرحمن ابن عوف يومئذ مريض فورثها عثمان بن عفان منه ، بعد انقضاء عدتها .

• • •

٣٩ - وحدثنى عن مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن بكير بن عبد الله بن الأشج ، أنه أخبره عن معاوية بن أبي عياض الأنصاري ، أنه كان جالسا مع عبد الله بن الزبير ، وعاصم ابن حمز بن الخطاب . قال : فجاءهما محمد ابن لياس بن البكير . فقال : إن رجلا من أهل البادية طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها . فمادّا ترين ؟ فقال عبد الله بن الزبير : إن هذا الأمر مالنا فيه قول . فاذهب إلى عبد الله بن عباس ، وأبي هريرة . فإني تركتهما عند عائشة . فسألتهما . ثم اتينا فأنخيرنا . فذهب فسألتهما . فقال ابن عباس لأبي هريرة : أفتيو يا أبا هريرة ، فقد جاءتك مفضلة . فقال أبو هريرة : الواحدة تبينها ، والثلاثة تحرمها حتى تنكح زوجا غيره . وقال ابن عباس : مثل ذلك .

قال مالك : وعلى ذلك ، الأمر عندنا . والثيب إذا ملكها الرجل فلم يدخل بها ، إنها تحرم مجرى البكر . الواحدة تبينها ، والثلاث تحرمها حتى تنكح زوجا غيره .

• • •

وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : لِكُلِّ مُطَلَّقةٍ مُتعةٌ . إِلَّا الَّتِي تُطَلَّقُ ، وَقَدْ فُرِضَ لَهَا صَدَاقٌ وَلَمْ تُمَسَّ ، فَحَسْبُهَا نِصْفُ مَا فُرِضَ لَهَا .

• • •

٤٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، أَنَّهُ قَالَ : لِكُلِّ مُطَلَّقةٍ مُتعةٌ . قَالَ مَالِكٌ : وَيَلْعَنِي عَنِ الْأَمَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَثَلُ ذَلِكَ . قَالَ مَالِكٌ : لَيْسَ لِلْمُتعةِ عِنْدَنَا حَدٌّ مَعْرُوفٌ فِي قَلِيلِهَا وَلَا كَثِيرِهَا .

• • •

(١٨) بَابُ مَا جَاءَ فِي طَلَاقِ الْعِدَّةِ

٤٧ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي الزُّنَاد ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَسَّارٍ ، أَنَّ نَفِيعًا ، مَكَاتِبًا كَانَ لَأُمِّ سَلَمَةَ ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ عِدًّا لَهَا ، كَانَتْ تَحْتَهُ امْرَأَةً حُرَّةً . فَطَلَّقَهَا اثْنَتَيْنِ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُرَاجِعَهَا . فَأَمَرَهُ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَتَنَبَّأَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ ، فَيَسْأَلُهُ عَنْ ذَلِكَ . فَلَقِيَهُ عِنْدَ الدَّرَجِ أَخْبَدًا بِبَدْرٍ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ . فَسَأَلُهَا . فَأَبْتَدَأَهُ جَوَابًا فَقَالَ : حَرِّمَتْ عَلَيْكَ . حَرِّمَتْ عَلَيْكَ .

• • •

٤٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ حَبِيدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَانَ . قَالَ : كَانَتْ عِنْدَ جَدِّي حَبَانَ امْرَأَتَانِ هَاشِمِيَّةٌ وَأَنْصَارِيَّةٌ . فَطَلَّقَ الْأَنْصَارِيَّةَ وَهِيَ تَرْضَعُ . فَمَرَّتْ بِهَا سَنَةٌ . ثُمَّ هَلَكَ عَنْهَا وَلَمْ تَحْضَ . فَقَالَتْ : أَنَا أَرِئُهُ . لَمْ أَحْضَ . فَاخْتَصَمْنَا إِلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ . فَقَضَى لَهَا بِالْمِيرَاثِ . فَلَا مَتَّ إِلَها شِيعَةُ عُثْمَانَ . فَقَالَ : هَذَا عَمَلُ ابْنِ عَمِّكَ . هُوَ أَشَارَ عَلَيْنَا بِهِذَا . يَغْنَى عَلَى بَنِ أَبِي طَالِبٍ .

• • •

٤٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ يَقُولُ : إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا وَهُوَ مَرِيضٌ فَلِأَنَّهَا تَرْتَهُ .

قَالَ مَالِكٌ : وَإِنْ طَلَّقَهَا وَهُوَ مَرِيضٌ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا ، فَلَهَا نِصْفُ الصَّدَاقِ وَلَهَا الْمِيرَاثُ ، وَلَا عِدَّةٌ عَلَيْهَا . وَإِنْ دَخَلَ بِهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا ، فَلَهَا الْمَهْرُ كُلُّهُ ، وَالْمِيرَاثُ . الْيَكْرُ وَالثَّيْبُ فِي هَذَا عِنْدَنَا سَوَاءٌ .

• • •

(١٧) بَابُ مَا جَاءَ فِي مُتعةِ الطَّلَاقِ

٤٥ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ طَلَّقَ امْرَأَةً لَهُ . فَمَتَّعَ بِوَكِيدَةٍ .

غَيْرِهِ مِنْ طَلَاقِهِ شَيْءٌ . فَلَمَّا أَنْ بَايَعَهُ الرَّجُلُ
أُمَّهُ غُلَامِيٍّ ، أَوْ أُمَّهُ وَلِيدَتِي ، فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ .

• • •

(١٩) باب نفقة الأمة إذا طلقت وهي حامل

قَالَ مَالِكٌ : لَيْسَ عَلَى حُرٍّ وَلَا عَبْدٍ طَلَقًا
مَمْلُوكَةً ، وَلَا عَلَى عَبْدٍ طَلَقُ حُرَّةٍ طَالَمَا بَايَعَهَا ،
نَفَقَةً وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا . إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهَا
رَجْعَةٌ .

قَالَ مَالِكٌ : وَلَيْسَ عَلَى حُرٍّ أَنْ يَشْتَرِيَهُ
لِابْنَتِهِ ، وَهُوَ عَبْدٌ قَوْمَ آخَرِينَ . وَلَا عَلَى عَبْدٍ أَنْ
يُتَّقِيَ مِنْ مَالِهِ عَلَى مَا يَمْلِكُ سَيِّدُهُ ، إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ

• • •

(٢٠) باب عدة التي تفقد زوجها

٥٢ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَحْيَى
بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ سَعِيدٍ ، بَنِي الْمُسَيَّبِ ، أَنَّ عُمَرَ
ابْنَ الْخَطَّابِ قَالَ : أَيُّمَا امْرَأَةٍ فَقَدْتَ زَوْجَهَا
فَلَمْ تَدْرِ أَيْنَ هُوَ ؟ فَلَهَا أَنْ تَنْتَظِرَ أَرْبَعَ سِنِينَ .
ثُمَّ تَعْتَدُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا . ثُمَّ تَحِلُّ .
قَالَ مَالِكٌ : وَإِنْ تَزَوَّجَتْ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا
فَلَحَلَ بِهَا زَوْجُهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا . فَلَا سَبِيلَ
لِزَوَّجِهَا الْأَوَّلِ لَهَا .

قَالَ مَالِكٌ : وَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا . وَإِنْ أَدْرَكَهَا
زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ تَتَزَوَّجَ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا .

٤٨ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ
شِهَابٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّ نَفِيعًا ،
مُكَاتِبًا كَانَ لِأُمِّ سَلَمَةَ ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ،
طَلَّقَ امْرَأَةً حُرَّةً تَطْلِيْقَتَيْنِ . فَاسْتَفْتَى عُثْمَانُ بْنُ
عَفَّانَ فَقَالَ : حُرِّمَتْ عَلَيْكَ .

• • •

٤٩ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ
ابْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ
الثَّقَفِيِّ ، أَنَّ نَفِيعًا ، مَكَاتِبًا كَانَ لِأُمِّ سَلَمَةَ
زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ، اسْتَفْتَى زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ .
فَقَالَ : إِنِّي طَلَقْتُ امْرَأَةً حُرَّةً تَطْلِيْقَتَيْنِ .
فَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ : حُرِّمَتْ عَلَيْكَ .

• • •

٥٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ،
أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ : إِذَا طَلَّقَ الْعَبْدُ
امْرَأَتَهُ تَطْلِيْقَتَيْنِ ، فَقَدْ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ حَتَّى تَنْكِحَ
زَوْجًا غَيْرَهُ . حُرَّةً كَانَتْ أَوْ أَمَةً . وَعِدَّةُ
الْحُرَّةِ ثَلَاثٌ حَيْضٍ . وَعِدَّةُ الْأَمَةِ حَيْضَتَانِ .

• • •

٥١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ،
أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ : مَنْ أَذِنَ لِعَبْدِهِ
أَنْ يَنْكِحَ ، فَالطَّلَاقُ بِعِدِّ الْعَبْدِ . لَيْسَ بِعِدِّ

فَتَلَكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطْلَقَ لَهَا النِّسَاءُ ۖ
أُخْرِجَ الْبَخَارِيُّ فِي : ٦٨ - كتاب الطلاق ، ١ - باب
قول الله تعالى يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتَ الْمَرْأَةَ
وَمُسَلِّمٌ فِي : ١٨ - كتاب الطلاق ، ١ - باب تحريم طلاق
الخالص بغير رضاها ، حدثنا يحيى بن يحيى التميمي .

٥٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ
عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ،
أَنَّهَا انْتَقَلَتْ حَفْصَةَ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي
بَكْرٍ الصَّدِيقِ . حِينَ دَخَلَتْ فِي مِنَ الدَّمِ
الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ .

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : فَذَكَرَ ذَلِكَ لِعُمْرَةَ بِنْتِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ . فَقَالَتْ : صَدَقَ عُرْوَةُ . وَقَدْ
جَادَلَهَا فِي ذَلِكَ نَاسٌ فَقَالُوا : إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ
وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ - ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ - فَقَالَتْ
عَائِشَةُ : صَلَّيْتُمْ . تَذَرُونَ مَا الْأَقْرَاءُ ؟ إِنَّمَا
الْأَقْرَاءُ الْأَطْهَارُ .

٥٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ
شِهَابٍ ، أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ بْنَ

٥٤ - (جاءها) خاصتها بشدة . (إنما الأقراء الأطهار)
قال أبو حمز : لم تختلف العلماء ولا الفقهاء أن القرة ، لغة
يقع حل الطهر والحضة . (إنما اختلفوا في المراد في الآية .
فقال جمهور أهل المدينة : الأطهار . وقال المراقبون : الحيض .
وحديث ابن عمر يدل للأول ، لقوله : ثم تنحس ثم تطهر
ثم إن شاء طلق قبل أن يمسه ، تلك العدة التي أمر الله . فأخبر أن
الطلاق العدة لا يكون إلا في طهر . فهو بيان لقوله تعالى
- فطلقوهن لدينهن - .

قَالَ مَالِكٌ : وَأَذْرَعْتُ النَّاسَ يُنْكِرُونَ الَّذِي
قَالَ بَعْضُ النَّاسِ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، أَنَّهُ
قَالَ : يُخَيَّرُ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ إِذَا جَاءَ ، فِي صَدَاقِهَا
أَوْ فِي امْرَأَتِهِ .

قَالَ مَالِكٌ : وَيَلْفَى أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ
قَالَ ، فِي الْمَرْأَةِ يُطْلَقُهَا زَوْجُهَا وَهُوَ حَاطِبٌ عَنْهَا ،
ثُمَّ يُرَاجِعُهَا ، فَلَا يُلْفَى رَجْعُهُ ، وَقَدْ بَلَغَهَا
ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فَتَزَوَّجَتْ : أَنَّهُ إِذَا دَخَلَ بِهَا زَوْجُهَا
الْآخَرُ ، أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ، فَلَا سَبِيلَ لِرُزْوَاجِهَا
الْأَوَّلِ الَّذِي كَانَ طَلَّقَهَا ، إِلَيْهَا .

قَالَ مَالِكٌ : وَهَذَا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَى
فِي هَذَا ، وَفِي الْمَفْقُودِ .

(٢١) بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَقْرَاءِ وَعِدَّةُ الطَّلَاقِ
وَطَلَاقِ الْخَالِصِ

٥٣ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ،
أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ .
عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَسَأَلَ عُمَرُ بْنُ
الْخَطَّابِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ . فَقَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ : مَرَّةٌ فَلْيُرَاجِعْهَا ، ثُمَّ يُمْسِكُهَا حَتَّى
تَطْهَرُ ، ثُمَّ تَحِيضُ ، ثُمَّ تَطْهَرُ ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ
أَمْسَكَ بَعْدَ . وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يُمْسَ ،

٥٤ - (لمسك بعد) أي بعض الطهر من الحيض الثاني .

٥٩ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ أَبِي عُبَيْدِ اللَّهِ ، مَوْلَى الْمُهَرِّبِ ؛ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ ، وَسَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ، كَانَا يَقُولَانِ إِذَا طُلِّقَتِ الْمَرْأَةُ فَدَخَلَتْ فِي الدَّمِّ ، وَنَوَّ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ ، فَقَدْ بَانَتْ مِنْهُ وَحَلَّتْ .

٦٠ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَابْنِ شَهَابٍ ، وَسَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ : عِدَّةُ الْمُخْتَلِعَةِ ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ .

٦١ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ شَهَابٍ يَقُولُ : عِدَّةُ الْمُطَلَّغَةِ الْأَقْرَاءِ . وَإِنْ تَبَاعَدَتْ .

٦٢ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ؛ أَنَّ امْرَأَتَهُ سَأَلَتْهُ الطَّلَاقَ . فَقَالَ لَهَا : إِذَا حِضَّتْ فَادْنِينِي . فَلَمَّا حَاضَتْ آذَنْتُهُ . فَقَالَ : إِذَا طَهَّرْتَ فَادْنِينِي . فَلَمَّا طَهَّرْتَ آذَنْتُهُ . فَقَطَّلَهَا .

قَالَ مَالِكٌ : وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ

عِنْدَ الرَّحْمَنِ يَقُولُ : مَا أَدْرَسْتُ أَحَدًا مِنْ فُقَهَائِنَا إِلَّا وَهُوَ يَقُولُ هَذَا . يُرِيدُ قَوْلَ عَائِشَةَ .

٥٦ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، وَزَيْدِ بْنِ أَشْلَمَ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ؛ أَنَّ الْأَخْوَصَ هَلَكَ بِالشَّامِ . حِينَ دَخَلَتْ امْرَأَتُهُ فِي الدَّمِّ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ . وَقَدْ كَانَ طَلَّقَهَا . فَكَتَبَ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ إِلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ يَسْأَلُهُ عَنْ ذَلِكَ . فَكَتَبَ إِلَيْهِ زَيْدٌ : إِنَّهَا إِذَا دَخَلَتْ فِي الدَّمِّ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ ، فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُ ، وَبَرِيءٌ مِنْهَا . وَلَا تَرْتُهُ وَلَا يَرْتُهَا .

٥٧ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، وَابْنَ شَهَابٍ ، أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ : إِذَا دَخَلَتْ الْمُطَلَّغَةُ فِي الدَّمِّ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ ، فَقَدْ بَانَتْ مِنْ زَوْجِهَا . وَلَا مِيرَاثَ بَيْنَهُمَا . وَلَا رَجْعَةَ لَهُ عَلَيْهَا .

٥٨ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ ، فَدَخَلَتْ فِي الدَّمِّ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ ، فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُ وَبَرِيءٌ مِنْهَا . قَالَ مَالِكٌ : وَهُوَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا .

٥٦ - (فقد برئت منه وبريئ منها) حل سلم ، وزنا ومعنى . أي انقضت الحلاقة بينهما .

(٢٢) باب ما جاء في عدة المرأة إذا طلقت فيه
٦٣ - حدثني يحيى عن مالك ، عن يحيى
ابن سعيد ، عن القاسم بن محمد ، وسليمان بن
يسار ، أنه سمعهما يذكران ، أن يحيى بن
سعيد بن العاص طلق ابنة عبد الرحمن بن
الحكم البتة . فانتقلها عبد الرحمن بن الحكم .
فأرسلت عائشة أم المؤمنين إلى مروان بن
الحكم ، وهو يومئذ أمير المدينة . فقالت :
اتق الله وأرشد المرأة إلى بيتها . فقال مروان ،
في حديث سليمان : إن عبد الرحمن علي .
وقال مروان ، في حديث القاسم : أو ما بك
شأن فاطمة بنت قيس ؟ فقالت عائشة :
لا يصرك أن لا تذكر حديث فاطمة . فقال
مروان : إن كان بك الشر ، فحسبك ما بين
هذين من الشر .

أخرجه البخاري في : ٦٨ - كتاب الطلاق ، ٤١ - باب
قصة فاطمة بنت قيس .

...

٦٤ - حدثني عن مالك ، عن يحيى بن
سعيد ، أن سعيد بن المسيب سئل عن المرأة
يطلقها زوجها وهي في بيت بكراه ، هل من
الكراه ؟ فقال سعيد بن المسيب : على زوجها .
قال : فإن لم يكن عند زوجها ؟ قال : فعليها .
قال : فإن لم يكن عندهما ؟ قال : فعلى
الأمير .

...

(٢٣) باب ما جاء في نفقة المطلقة
٦٥ - حدثني يحيى عن مالك ، عن عبد الله
ابن يزيد مولى الأسود بن سفيان ، عن أبي

٦٣ - (فانتقلها) أي نقلها أبوها . (إن كان لك الشر)
أي إن كان عندك أي سب خروج فاطمة بنت قيس ما وقع بينها
وبين أقارب زوجها من الشر . (فحسبك) أي يكفيك .

٦٤ - (عل من الكراه) في عدة العدة .
(فان لم يكن عند زوجها) فيه الكراه .

٦٨ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ يَقُولُ : الْمُبْتَوَّةُ لَا تَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهَا حَتَّى تَحِلَّ . وَلَيْسَتْ لَهَا نَفَقَةٌ . إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَامِلًا ، فَيَنْفَقَ عَلَيْهَا ، حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا . قَالَ مَالِكٌ : وَهَذَا الْأَمْرُ عِنْدَنَا .

• • •

(٧٤) بَابُ مَا جَاءَ فِي عِدَّةِ الْأَمَةِ مِنْ طَلَاقِ زَوْجِهَا ٦٩ - قَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي طَلَاقِ الْعِدَّةِ الْأَمَةِ ، إِذَا طَلَّقَهَا وَهِيَ أَمَةٌ ، ثُمَّ عَتَقَتْ بَعْدَ ، فَعِدَّتُهَا عِدَّةُ الْأَمَةِ . لَا يُغَيِّرُ عِدَّتَهَا حَقُّهَا . كَانَتْ لَهُ عَلَيْهَا رَجْعَةٌ ، أَوْ لَمْ تَكُنْ لَهُ عَلَيْهَا رَجْعَةٌ . لَا تَنْتَقِلُ عِدَّتُهَا .

قَالَ مَالِكٌ : وَيُمِثَّلُ ذَلِكَ ، الْحَدُّ . يَقَعُ عَلَى الْعِدَّةِ . ثُمَّ يَقَعُ بَعْدَ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهِ الْحَدُّ . فَلِنِمَّا حَدَّهُ حَدَّ عَبْدٍ .

قَالَ مَالِكٌ : وَالْحُرُّ يُطَلِّقُ الْأَمَةَ ثَلَاثًا . وَتَعْتَدُ بِحَيْضَتَيْنِ . وَالْعِدَّةُ يُطَلِّقُ الْحُرَّةَ تَطْلِيقَتَيْنِ وَتَعْتَدُ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي الرَّجُلِ تَكُونُ تَحْتَهُ الْأَمَةُ ، ثُمَّ يَبْتَاعُهَا فَيَعْتَقُهَا . إِنَّهَا تَعْتَدُ عِدَّةَ الْأَمَةِ حَيْضَتَيْنِ . مَا لَمْ يُصِيبَهَا . فَإِنْ أَصَابَهَا بَعْدَ مِلْكِهِ لِبَاحًا ، قَبِلَ عِتَاقُهَا ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا إِلَّا الْأَسْتَبْرَاءُ بِحَيْضَةٍ .

• • •

٦٩ - (بَدَ) لَى يَدِ الطَّلَاقِ ، (مَا لَمْ يُصِيبَهَا) بِمِصَابِهَا .

سَلَّمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ ، أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ حَنْصَلٍ طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ . وَهُوَ غَائِبٌ بِالشَّامِ . فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكَيْلُهُ بِشَعِيرٍ فَحَصْنَتُهُ فَقَالَ وَاللَّهِ مَا لَكَ عَلَيْنَا مِنْ شَيْءٍ . فَجَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ : لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ ، وَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكِ . ثُمَّ قَالَ : تِلْكَ امْرَأَةٌ يَنْشَاهَا أَصْحَابِي . اعْتَدَى عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ . فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَغْنَى . تَضَرَّعَ لِيَابِلِكِ عِنْدَهُ ، فَإِذَا حَلَلَتْ فَادْنِينِي . قَالَتْ : فَلَمَّا حَلَلْتُ ذَكَرْتُ لَهُ ، أَنَّ مَعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ ، وَأَبَا جَهْمٍ بْنَ هِشَامٍ حُطَبَايَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ حَصَاهُ عَنْ حَاقِيقِهِ . وَأَمَّا مَعَاوِيَةُ فَصَلُّوكَ لَا مَالَ لَهُ . أَنْكِحِي أَسَامَةَ ابْنَ زَيْدٍ . قَالَتْ : فَكَّرْتُهُ . ثُمَّ قَالَ : أَنْكِحِي أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ . فَتَكَحُّهُ . فَجَعَلَ اللَّهُ فِي ذَلِكَ خَيْرًا . وَاعْتَبِلْتُ بِهِ .

أخرجه مسلم في : ١٨ - كتاب الطلاق ، ٦ - باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها ، حديث ٣٥ .
ورواه الشافعي في الرسالة فقرة ٨٥٦ ، بتحقيق أحمد محمد شاكر .

٦٧ - (البتة) يعني بها أجرة الثلاث تطلقات .
(تلك امرأة ينشأها أصحابي) أي يملكونها ، ويردون عليها ، ويوزونونها . لصلاحتها . وكانت كثيرة المعروف والنفقة في سبيل الله ، والتضيق لفرقاء من المهاجرين وغيرهم .
(فلا يضع حصاه عن حاققه) أي كثير الأسفار . أو كثير الضرب لقنصاه .
(اعتبيلت به) أي حصل لي منه ما قرئت فيه به ، وما يغبط فيه ويحسني .

(٢٥) باب جامع عدة الطلاق

٧٠ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ ، اللَّيْثِيُّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّهُ قَالَ : قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ : أَيُّمَا امْرَأَةٍ طَلَقْتَ فَحَاضَتْ حَيْضَةً أَوْ حَيْضَتَيْنِ . ثُمَّ رَفَعَهَا حَيْضَتَهَا . فَلِئِذَا تَنَظَّرْتُ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ . فَإِنْ بَانَ بِهَا حَمْلٌ فَلِلَّيْلِ . وَإِلَّا اعْتَدْتُ بَعْدَ التَّسْعَةِ الْأَشْهُرِ ، ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ، ثُمَّ حَلَّتْ .

...

وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : الطَّلَاقُ لِلرِّجَالِ ، وَالْعِدَّةُ لِلنِّسَاءِ .

...

٧١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّهُ قَالَ : عِدَّةُ الْمُسْتَحَاضَةِ سَنَةٌ .

قَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ عِنْدَنَا لِلْمَطْلُوقَةِ الَّتِي تَرَفَعُ حَيْضَتُهَا حِينَ يُطَلَّقُهَا زَوْجُهَا ، أَنَّهَا تَنْتَظِرُ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ . فَإِنْ لَمْ تَحِضْ فِيهِنَّ ، اعْتَدْتُ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ . فَإِنْ حَاضَتْ قَبْلَ أَنْ تَسْتَكْمِلَ الْأَشْهُرَ الثَّلَاثَةَ ، اسْتَقْبَلْتُ الْحَيْضَ فَإِنْ مَرَّتْ

بِهَا تِسْعَةُ أَشْهُرٍ قَبْلَ أَنْ تَحِضَ . اعْتَدْتُ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ . فَإِنْ حَاضَتْ الثَّلَاثَةَ ، اسْتَقْبَلْتُ الْحَيْضَ . فَإِنْ مَرَّتْ بِهَا تِسْعَةُ أَشْهُرٍ قَبْلَ أَنْ تَحِضَ . اعْتَدْتُ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ . فَإِنْ حَاضَتْ الثَّلَاثَةَ كَانَتْ قَدْ اسْتَكْمَلَتْ عِدَّةَ الْحَيْضِ . فَإِنْ لَمْ تَحِضْ اسْتَقْبَلْتُ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ . ثُمَّ حَلَّتْ . وَلِزَوْجِهَا عَلَيْهَا ، فِي ذَلِكَ ، الرَّجْعَةُ قَبْلَ أَنْ تَحِلَّ . إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ بَتَّ طَلَّاقَهَا .

قَالَ كَالِكُ : السُّنَّةُ عِنْدَنَا ، أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَلَهُ عَلَيْهَا رَجْعَةٌ ، فَاعْتَدْتُ بَعْضَ عِدَّتِهَا ، ثُمَّ ارْتَجَعَهَا ، ثُمَّ قَارَقَهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسَهَا : أَنَّهَا لَا تَبْقَى عَلَى مَا مَضَى مِنْ عِدَّتِهَا . وَأَنَّهَا تَسْتَأْنِفُ مِنْ يَوْمٍ طَلَّقَهَا عِدَّةً مُسْتَقْبَلَةً وَقَدْ ظَلَمَ زَوْجُهَا نَفْسَهُ وَأَخْطَأَ . إِنْ كَانَ ارْتَجَعَهَا وَلَا حَاجَةَ لَهُ بِهَا .

قَالَ مَالِكُ : وَالْأَمْرُ عِنْدَنَا ، أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَتَمَّتْ زَوْجَهَا كَافِرٌ ، ثُمَّ أَسْلَمَ . فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا مَا دَامَتْ فِي عِدَّتِهَا . فَإِنْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا ، فَلَا سَبِيلَ لَهُ عَلَيْهَا . وَإِنْ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا ، لَمْ يَمُدَّ ذَلِكَ طَلَّاقًا . وَإِنَّمَا فَسَخَا مِنْهُ الْإِسْلَامُ بِغَيْرِ طَلَّاقٍ .

...

٧٠ - (ثم رفعتها حيضتها) أي لم تأتيا .

(٢٦) باب ما جاء في الحكمين

وحدثني عن مالك ، أنه بلغه أن عبد الله بن مسعود كان يقول ، فيمن قال : كل امرأة أنكحها فهي طالق : إنه إذا لم يسم قبيلة أو امرأة يعينها فلا شيء عليه .
قال مالك : وهذا أحسن ما سمعت .

قال مالك ، في الرجل يقول لامرأته : أنت الطلاق . وكل امرأة أنكحها فهي طالق . وماله صدقة إن لم يفعل كذا وكذا ، فعنيت . قال : أما نساؤه ، فطلاق كما قال . وأما قولها : كل امرأة أنكحها فهي طالق . فإنه إذا لم يسم امرأة يعينها ، أو قبيلة أو أرضا أو نحو هذا ، فليس يلزمه ذلك . وليتزوج ما شاء . وأما ماله فليتصدق بثلاث .

* * *

(٢٨) باب أجل الذي لا يمس امرأته

٧٤ - حدثني يحيى عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، أنه كان يقول : من تزوج امرأة فلم يستطع أن يمسها فإنه يضرب له أجل ، سنة . فإن مَسَّها ، وإلا فُرِّقَ بينهما .

* * *

٧٣ - (ثم أتى) أي حدث .

٧٢ - حدثني يحيى عن مالك ، أنه بلغه أن علي بن أبي طالب قال في الحكمين ، اللذين قال الله تعالى - وإن خِفْتُم شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْتَئُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا - : إن إِلَهُهُمَا الْفُرْقَةُ بَيْنَهُمَا ، والاجتماع . قال مالك : وذلك أحسن ما سمعت من أهل العلم ، أن الحكمين يجوز قولهما بين الرجل وامرأته ، في الفُرْقَةِ والاجتماع .

* * *

(٢٧) باب بين الرجل بطلاق ما لم ينكح

٧٣ - حدثني يحيى عن مالك - أنه بلغه أن عمر بن الخطاب ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن مسعود ، وسالم بن عبد الله ، والقاسم بن محمد ، وابن شهاب ، وسليمان ابن يسار ، كانوا يقولون : إذا حلف الرجل بطلاق المرأة قبل أن ينكحها ثم أتم ، إن ذلك لازم له إذا نكحها .

٧٢ - (شقاق بينهما) أصله شقاقا بينهما . فاشتق اشتقاقا من سبيل الانساع . كقوله تعالى - بل مكر الليل والنهار - أصله بل مكر في الليل . والشفاق البدانة والخلاف . لأن كلا منهما يفعل ما يشق على صاحبه . أو يميل إلى شق ، أي ناحية ، غير شق صاحبه . والضمير الزوجين . وإن لم يمر لها ذكر ، لذكر ما يميل إليها . (حكا من أهله) رجلا يصلح الحكومة والإصلاح بينهما . (إن يريد) أي الحكمان .

(يوفق الله بينهما) أي الزوجين . أي يوفقهما على ما هو الطاعة . من إصلاح أفراف . (يجوز) أي يفيد .

ابن عتبة بن مسعود ، وسليمان بن يسار ، كلهم يقولون : سمعت أبا هريرة يقول : سمعت عمر بن الخطاب يقول : أيما امرأة طلقها زوجها طليقة أو تطلقين ثم تركها حتى تحل وتكبح زوجاً غيره ، فموت عنها أو يطلقها ، ثم ينكحها زوجها الأول ، فإنها تكون عنه على ما بقي من طلاقها .

قال مالك : وعلى ذلك ، السنة عندنا ، التي لا اختلاف فيها .

• • •

٧٨ - وحديث عن مالك ، عن ثابت بن الأحنف ، أنه تزوج أم ولد لعبد الرحمن بن زيد بن الخطاب . قال : فدعاني عبد الله بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب . فحجته فتخطت عليه . فإذا سيات . موضوعة . وإذا قيدان من حديد . وعبدان له قد أجلسهما . فقال : طلقها وإلا ، والذي يخلع به ، فعلت بك كذا وكذا . قال فقلت : هي الطلاق ألفا . قال فخرجت من عنده ، فأدرست عبد الله بن عمر ، بطريق مكة . فآخبرته بالذي كان من شأنى . فتغيظ ، عبد الله وقال : ليس ذلك بطلاق . وإنها لم تحرم عليك . فارجع إلى

٧٧ - (ثم تركها حتى تحل) بالخروج من العدة .

٧٨ - (والذي يخلع به) هو الله سبحانه وتعالى . (ليس ذلك بطلاق) للإكراه .

٧٥ - وحديث عن مالك ، أنه سأل ابن شهاب : متى يضرب له الأجل ؟ أين يوم يتي بها أم من يوم ترائفه إلى السلطان ؟ فقال : بل من يوم ترائفه إلى السلطان . قال مالك : فلما الذي قد مس امرأته ثم اغترس عنها ، فإنى لم أسمع أنه يضرب له أجل ، ولا يفرق بينهما .

• • •

(٢٩) باب جامع الطلاق

٧٦ - وحديث عن مالك ، عن ابن شهاب ، أنه قال : بلغني أن رسول الله ﷺ قال لرجل من فقهاء ، أسلم وعنده عشر نسوة ، حين أسلم الثقفي : أميك منهن أربعا . وقارق سائرهن .

قال ابن عبد البر : هكذا رواه جماعة الموطأ ، وأكثر رواية ابن شهاب .

ووصله الترمذي في ٩ - كتاب النكاح ، ٣٣ - باب ما جاء في الرجل يسلم وعنده عشر نسوة .

وابن ماجه في ٩ - كتاب النكاح ، ٤٠ - باب الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة .

• • •

٧٧ - وحديث عن مالك ، عن ابن شهاب ، أنه قال : سمعت سعيد بن المسيب ، وحسين بن عبد الرحمن بن عوف ، وعبيد الله بن عبد الله

٧٥ (ترائفه) ترضه . (إلى السلطان) الحاكم .

(اغترس عنها) منه عن جامعها مانع .

٧٦ (لرجل من فقهاء) هو غيلان بن سلمة الثقفي .

عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ قَالَ : كَانَ الرَّجُلُ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثُمَّ ارْتَجَعَهَا قَبْلَ أَنْ تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا ، كَانَ ذَلِكَ لَهُ . وَإِنْ طَلَّقَهَا أَلْفَ مَرَّةٍ . فَقَعَدَ رَجُلٌ إِلَى امْرَأَتِهِ فَطَلَّقَهَا . حَتَّى إِذَا شَارَفَتْ انْقِضَاءَ عِدَّتِهَا رَاجَعَهَا . ثُمَّ طَلَّقَهَا . ثُمَّ قَالَ : لَا وَاللَّهِ ، لَا آوِيكَ إِلَى وَلَا تَحْلِينَ أَبَدًا . فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى - الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَمَا نَسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ - . فَاستَقْبَلَ النَّاسُ الطَّلَاقَ جَدِيدًا مِنْ يُوَيْثِلٍ . مَنْ كَانَ طَلَّقَ مِنْهُمْ أَوْ لَمْ يُطَلِّقْ .

هذا مرسل .

وقد وصله الترمذى في : ١١ - كتاب الطلاق : ١٦ -

باب حدثنا قتيبة .

• • •

٨١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ثَوْبٍ بْنِ زَيْدٍ النَّبِيلِيِّ ، أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ ثُمَّ يَرْجِعُهَا وَلَا حَاجَةَ لَهُ بِهَا . وَلَا يُرِيدُ إِمْسَاكَهَا . كَيْمَا يُطَوِّلَ ، بِذَلِكَ ، عَلَيْهَا الْعِدَّةَ لِيُضَارَهَا . فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى - وَلَا تُنكِحُوهُنَّ فِرَارًا لِيَتَحَدَّوْا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ - يَعِظُهُمُ اللَّهُ بِذَلِكَ .

• • •

٨٠ - (فميد) قصد . (شارف) تاربت . (ولا تحلين) أبداً (لقيرى) . (أويك) من أوى للصبية .
٨١ - (مراولاً) مملول به .

أَهْلِكَ . قَالَ فَلَمْ تُقَرِّرْنِي نَفْعِي حَتَّى أَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ وَهُوَ يَوْمِيذٌ بِحَكَّةَ ، أَمِيرٌ عَلَيْهَا فَأَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي كَانَ مِنْ شَأْنِي . وَيَالِدِي قَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ . قَالَ فَقَالَ : لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ : لَمْ تَحْرُمَ عَلَيْكَ . فَارْجِعْ إِلَى أَهْلِكَ . وَكُتِبَ إِلَى جَابِرِ بْنِ الْأَسودِ الزُّهْرِيِّ ، وَهُوَ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ ، بِأَمْرِهِ أَنْ يُعَاقِبَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ . وَأَنْ يُحْلِيَ بَيْنِي وَبَيْنَ أَهْلِي . قَالَ : فَقَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَجَهَّزْتُ صَفِيَّةَ ، امْرَأَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، امْرَأَتِي ، حَتَّى أَذْخَلْتُهَا عَلَيَّ ، يَعْلَمُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ . ثُمَّ دَعَوْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ ، يَوْمَ عُرْوَى ، لِيُكَلِّمَنِي فَجَاءَنِي .

• • •

٧٩ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَرَأَ - يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِقَبْلِ عِدَّتِهِنَّ - . قَالَ مَالِكٌ : يَعْنِي بِذَلِكَ ، أَنْ يُطَلِّقَ فِي كُلِّ طَهْرٍ مَرَّةً .

• • •

٨٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ

(أن يعاقب) عبد الله بن عبد الرحمن (يزوره حل ما قبل)
(أهل) زوجتي

٧٩ - (لقبل مدين) أى فى استقبال مدين .

بَعْدُ . وَكَانَ أَهْلُهَا غَيْبًا . وَرَجَا ، إِذَا جَاءَ أَهْلُهَا
أَنْ يُؤْتِرُوهُ بِهَا . فَجَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ :
« قَدْ حَلَّتْ فَاذْكُرِي مَنْ شِئْتَ »

أخرجه النسائي في : ٢٧ - كتاب الطلاق : ٥٦ -
باب عدة الحامل المتوفى عنها زوجها .

٨٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ،
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ يُتَوَفَّى
عَنْهَا زَوْجُهَا وَهِيَ حَامِلٌ ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ :
إِذَا وَضَعَتْ حَمْلَهَا فَقَدْ حَلَّتْ . فَأَخْبَرَهُ رَجُلٌ
مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَ عِنْدَهُ ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ
قَالَ : لَوْ وَضَعَتْ وَزَوْجُهَا عَلَى سَرِيرِهِ لَمْ يُدْفَنْ
بَعْدُ ، لَحَلَّتْ .

٨٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ
عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ الْيَسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ ، أَنَّهُ
أَخْبَرَهُ : أَنَّ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةَ نَفِسَتْ بَعْدَ وَفَاةِ
زَوْجِهَا بِلَيَالٍ . فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « قَدْ
حَلَّتْ فَاذْكُرِي مَنْ شِئْتَ » .

أخرجه البخاري في : ٦٨ - كتاب الطلاق : ٢٩ -
باب وأولات الأهل أبلهن أن يضمن حملهن .

(غيا) جمع غائب . كخادم وخلم . (يؤتروها)
يقدمونه كل غيره .

٨٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ
سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَسَلِيمَانَ بْنَ يَسَارٍ مَثَلًا عَنْ
طَلَّاقِ السَّكْرَانِ ؟ فَقَالَ : إِذَا طَلَّقَ السَّكْرَانُ جَارَ
طَلَّاقَهُ . وَإِنْ قَتَلَ قَتِلَ بِهِ .

قَالَ مَالِكٌ : وَعَلَى ذَلِكَ ، الْأَمْرُ حِينَدَنَا .

وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ
الْمُسَيَّبِ كَانَ يَقُولُ : إِذَا لَمْ يَجِدِ الرَّجُلُ مَا يُنْفِقُ
عَلَى امْرَأَتِهِ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا .

قَالَ مَالِكٌ : وَعَلَى ذَلِكَ ، أَذْرَسْتُ أَهْلَ
الْوِلَامِ بِبَلَدِنَا .

(٣٠) باب عدة المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملا

٨٣ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ عَبْدِ رَيْوِ
ابْنِ سَعِيدٍ بْنِ قَيْسٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَنَّهُ قَالَ : سُئِلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
عَبَّاسٍ ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ ، عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَامِلِ يُتَوَفَّى
عَنْهَا زَوْجُهَا ؟ فَقَالَ بْنُ عَبَّاسٍ : آخِرَ الْأَجَلَيْنِ .
وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : إِذَا وَلَدَتْ فَقَدْ حَلَّتْ . فَدَخَلَ
أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ ، زَوْجِ
النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهَا عَنْ ذَلِكَ ؟ فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ :
وَلَدَتْ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةَ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِنِصْفِ
شَهْرٍ . فَخَطَبَهَا رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا شَابٌ وَالْآخَرُ كَهْلٌ
فَحَطَّتْ إِلَى الشَّابِّ . فَقَالَ الشَّيْخُ : لَمْ تَحِطِّي

٨٣ - (آخر الأجلين) بالنسبة . أي ثمة من آخر
الأجلين . (فعلت) أي ماتت ونزلت قبلها .

بِنتِ مَالِكِ بْنِ سِنَانٍ ، وَهِيَ أُمُّ أَبِي سَعِيدٍ
الْخُدْرِيِّ ، أَخْبَرَتْهَا : أَنَّهَا جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ تَسْأَلُهُ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهَا فِي بَنِي
خُدْرَةَ . فَلَمَّا زَوَّجَهَا خَرَجَ فِي طَلَبِ أُعْدُدٍ لَهُ
أَبَقُوا . حَتَّى إِذَا كَانُوا بِطَرْفِ الْقُدُومِ لِحِقِّهِمْ
فَقَتَلُوهُ . قَالَتْ : فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ
أَرْجِعَ إِلَى أَهْلِي فِي بَنِي خُدْرَةَ . فَلَمَّا زَوَّجَنِي لَمْ
يَتْرُكْنِي فِي مَسْكَنِ بَيْتِكُمْ وَلَا نَفَقَةٍ قَالَتْ :
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « نَعَمْ » قَالَتْ : فَانْصَرَفْتُ
حَتَّى إِذَا كُنْتُ فِي الْحَجَرَةِ نَادَانِي رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ ، أَوْ أَمَرَ بِي فَنُودِيْتُ لَهُ فَقَالَ « كَيْفَ
قُلْتَ » ؟ فَرَدَدْتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ الَّتِي ذَكَرْتُ
لَهُ مِنْ شَأْنِ زَوْجِي . فَقَالَ « امْكُثِي فِي بَيْتِكِ
حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ » . قَالَتْ : فَأَعْتَدْتُ
فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا . قَالَتْ فَلَمَّا كَانَ عَثْمَانُ
ابْنُ عَفَّانَ ، أَوْسَلَ إِلَيَّ فَسَأَلَنِي عَنْ ذَلِكَ ؟
فَأَخْبَرْتُهُ . فَأَتَيْتُهُ وَقَفَى بِهِ .

أخرجه أبو داود في : ١٣ - كتاب الطلاق ، ٤٤ - باب
في المتوفى عنها تتنزل .

والترمذي في : ١١ - كتاب الطلاق ، ٢٣ - باب
ماجد أين تمت المتوفى عنها زوجها .

والنسائي في : ٢٧ - كتاب الطلاق ، ٦٥ - باب
مقام المتوفى عنها زوجها في بيتها حتى تموت .

ورواه الشافعي في الرسالة . فقرة ١٢٤ ، بتحقيق
أحمد عبد شاكر .

٨٧ - (بالقدم) قال ابن الأثير : بالتخفيف والتشديد .
موضع حل حنة أميال من المدينة .

(الكتاب) أي المكتوب من السنة .

٨٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ
سَعِيدٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَّارٍ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ
عَبَّاسٍ وَأَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ ،
اخْتَلَفَا فِي الْمَرْأَةِ تُنْفَسُ بَعْدَ وَقَاةِ زَوْجِهَا بِلَيْالٍ .
فَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ : إِذَا وَضَعْتَ مَافِي بَطْنِهَا فَقَدْ
حَلَّتْ . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : آخِرُ الْأَجَلَيْنِ . فَجَاءَهُ
أَبُو هُرَيْرَةَ فَقَالَ : أَنَا مَعَ ابْنِ أُمِّى . يَتَعَبَى أَبَا سَلَمَةَ
فَيَقُولُ كَرِيبًا مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ إِلَى أُمِّ
سَلَمَةَ ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ يَسْأَلُهَا عَنْ ذَلِكَ .
فَجَاءَهُمْ فَأَخْبَرَهُمْ أَنَّهَا قَالَتْ : وَلَكِنَّ سُبَيْتَةَ
الْأَسْلَمِيَّةَ بَعْدَ وَقَاةِ زَوْجِهَا بِلَيْالٍ . فَذَكَرْتُ ذَلِكَ
لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ « قَدْ حَلَّتْ فَانْكُحِي
مَنْ شِئْتَ » .

أخرجه النسائي في : ٢٧ - كتاب الطلاق ، ٥٦ -
باب عدة المتوفى عنها زوجها .

وعن يحيى بن سعيد أخرجه مسلم في : ١٨ - كتاب
الطلاق ، ٨ - باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها وغيرها
بوضع الحمل ، حديث ٥٧ .
وله طرق في الصحيحين والسنن .

قَالَ مَالِكٌ : وَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ
أَهْلُ الْعِلْمِ عِنْدَنَا .

• • •

(٣١) باب مقام المتوفى عنها زوجها في بيتها حتى تموت

٨٧ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ سَعِيدِ
ابْنِ إِسْحَاقَ بْنِ كَعْبٍ بْنِ عَجْرَةَ ، عَنْ عَمَّتِهِ
زَيْنَبِ بِنْتِ كَعْبٍ بْنِ عَجْرَةَ ، أَنَّ الْفَرِيعَةَ

٨٦ - (تنفس) أي تله .

الْمُتَوَكِّي عَنْهَا زَوْجَهَا ، وَلَا الْمَبْتُوتَةُ ، إِلَّا فِي بَيْتِهَا .

(٣٢) باب عدة أم الولد إذا توفى عنها سبلها

٩١ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ ، أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ : لَإِنْ يَزِيدَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ فَرَّقَ بَيْنَ رَجُلٍ وَبَيْنَ نِسَالِهِمْ وَكُنْ أُمَّهَاتُ أَوْلَادِ رَجُلٍ هَلَكُوا . فَتَزَوَّجُوهُمْ بَعْدَ حَيْضَةٍ أَوْ حَيْضَتَيْنِ . فَفَرَّقَ بَيْنَهُمْ حَتَّى يَغْتَلُونَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا . فَقَالَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ : سُبْحَانَ اللَّهِ . يَقُولُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ - وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَتَرَوْنَ أَزْوَاجًا - مَا هُنَّ مِنَ الْأَزْوَاجِ .

٩٢ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ قَالَ : حِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ ، إِذَا تَوَفَّى عَنْهَا سَيِّدُهَا ، حَيْضَةٌ .

وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : حِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ ، إِذَا تَوَفَّى عَنْهَا سَيِّدُهَا ، حَيْضَةٌ . قَالَ مَالِكٌ : وَهُوَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا . قَالَ مَالِكٌ : وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ تَحِيضُنْ ، فَعِدَّتُهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ .

٨٨ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ

قَيْسِ الْمَكِّي ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَرُدُّ الْمُتَوَكِّي عَنْهُنَّ أَزْوَاجَهُنَّ مِنَ الْيَدَاةِ ، يَمْنَعُهُنَّ الْحَجَّ .

وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ السَّائِبَ بْنَ هَبَّابٍ تَوَفَّى . وَإِنَّ امْرَأَتَهُ جَاءَتْ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فَذَكَرَتْ لَهُ وَكَاةَ زَوْجِهَا . وَذَكَرَتْ لَهُ حَرْثًا لَهُمْ بِقِنَاةٍ . وَسَأَلَتْهُ هَلْ يَصْلُحُ لَهَا أَنْ تَبِيتَ فِيهِ ؟ فَفَنَهَا مَا عَنْ ذَلِكَ . فَكَانَتْ تَخْرُجُ مِنَ الْمَدِينَةِ سَحَرًا . فَتَضَيِّحُ فِي حَرْثِهِمْ ، فَتَنْظِلُ لِيَوْمِهَا . ثُمَّ تَذْهَلُ الْمَدِينَةَ إِذَا أَمْسَتْ . فَتَبِيتُ فِي بَيْتِهَا .

٨٩ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي الْمَرْأَةِ الْيَتِيمَةِ يَتَوَكَّى عَنْهَا زَوْجُهَا : إِنَّهَا تَنْتَوِي حَيْثُ انْتَوَى أَهْلُهَا . قَالَ مَالِكٌ : وَهَذَا الْأَمْرُ عِنْدَنَا .

٩٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : لَا تَبِيتُ

٨٥ - (الياء) طرفه في الخليفة (بلقاء) موضع بالمدينة .

٨٩ - (تنتوي حيث انتوى أهلها) أي تنزل حيث نزلوا .

ابْنِ حَبَّانَ ، عَنْ ابْنِ مُتَجِرٍ ، أَنَّهُ قَالَ : دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ ، فَرَأَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ فَمَجَلَسْتُ لَهُ ، فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْعَزْلِ ؟ فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ . فَاصْطَبْنَا سَبِيحًا مِنْ سَبْرِ الْعَرَبِ فَاشْتَهَيْنَا النِّسَاءَ . وَاشْتَدَّتْ عَلَيْنَا الْعُزْبَةُ . وَاجْتَبْنَا الْفِيَاءَ . فَأَرَدْنَا أَنْ نَعْزِلَ . فَقُلْنَا : نَعْزِلُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَظْهُرِنَا قَبْلَ أَنْ تَسْأَلَهُ ؟ فَسَأَلَنَاهُ عَنْ ذَلِكَ . فَقَالَ « مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا . مَا مِنْ نَسَمَةٍ كَأَيْنَةٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا وَهِيَ كَأَيْنَةٌ »
أخرجه البخاري في : ٤٩ - كتاب المتق : ١٣ - باب من ملك من العرب رقيقاً .
 ومسلم في : ١٦١ - كتاب النكاح ، ٢١ - باب حكم العزل ، حديث ١٢٥ .

• • •

٩٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ كَانَ يَعْزِلُ .

• • •

(ما جاء في العزل)

(العزل) هو الإفزال خارج الفرج .

٩٥ - (فاشهين النساء) أي جاهون . (الزية) أي فقد الأزواج والنكاح . (بين أظهورنا) أي بيننا . - وأظهر - زائلة . (ما عليكم أن لا تفعلوا) أي ليس عليكم الليل واجباً عليكم . أم لا - زائلة . أي لا بأس عليكم في فعله . وحكى ابن عبد البر عن الحسن البصري أن معناه النهي . أي لا تفعلوا العزل .

(نسمة) أي نفس . (كائنة) أي تدر كونها في حلم الله . (إلا وهي كائنة) أي موجودة في الخارج . سواء عزلم أم لا . فلا فائدة في العزل .

(٣٣) باب عدة الأمة إذا تولى سيدها أو زوجها ٩٣ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ ، وَشَلَيْمَانَ بْنَ يَسَّارٍ ، كَانَ يَقُولَانِ : عِدَّةُ الْأَمَةِ ، إِذَا هَلَكَ عَنْهَا زَوْجُهَا ، شَهْرَانِ وَخَمْسُ لَيَالٍ .

• • •

٩٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ وَإِسْلَ ذَلِكَ .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي التَّبْدِ يُطْلَقُ الْأَمَةُ طَلَقًا لَمْ يَبْنَهَا فِيهِ ، لَهُ عَلَيْهَا فِيهِ الرَّجْعَةُ ، ثُمَّ يَمُوتُ وَهِيَ فِي عِدَّتِهَا مِنْ طَلَاقِهِ : إِنَّهَا تَعُدُّ عِدَّةَ الْأَمَةِ الْمُتَوَقَّى عَنْهَا زَوْجُهَا . شَهْرَيْنِ وَخَمْسُ لَيَالٍ . وَإِنَّهَا إِنْ عَتَقَتْ وَلَهُ عَلَيْهَا رَجْعَةٌ ، ثُمَّ لَمْ تَخْزُ فِرَاقَهُ بَعْدَ الْوَقْفِ ، حَتَّى يَمُوتَ ، وَهِيَ فِي عِدَّتِهَا مِنْ طَلَاقِهِ ، اعْتَدَّتْ عِدَّةَ الْحُرَّةِ الْمُتَوَقَّى عَنْهَا زَوْجُهَا . أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا . وَذَلِكَ أَنَّهَا إِذَا وَقَعَتْ عَلَيْهَا عِدَّةُ الْوَقَافِ بَعْدَ مَا عَتَقَتْ . فَعِدَّتُهَا عِدَّةُ الْحُرَّةِ .

قَالَ مَالِكٌ : وَهَذَا الْأَمْرُ عِنْدَنَا .

• • •

(٣٤) باب ما جاء في العزل

٩٥ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ رَبِيعَةَ ابْنِ أَبِي عُبَيْدٍ الرَّحْمَنِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى

١٠٠ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ الْمَكِّيِّ ، عَنْ رَجُلٍ يُقَالُ لَهُ ذُفَيْفٌ ، أَنَّهُ قَالَ : سُرِّلَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّزْلِ ؟ فَدَعَا جَارِيَةً لَهُ . فَقَالَ : أَخْبِرِيهِمْ . فَكَانَهَا اسْتَحْيَتْ . فَقَالَ : هُوَ ذَلِكَ . أَمَا أَنَا فَاغْلُهُ . يَتَى أَنَّهُ يَنْزِلُ .

قَالَ مَالِكٌ : لَا يَنْزِلُ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ الْخُرَّةَ . إِلَّا يُلْذِنُهَا . وَلَا يَأْتَسُ أَنْ يَنْزِلَ عَنْ أَمَتِهِ . بَغَيْرِ لَذْنِهَا . وَمَنْ كَانَتْ تَحْتَهُ أَمَةٌ قَوْمٍ ، فَلَا يَنْزِلُ إِلَّا يُلْذِنُهِمْ .

• • •

(٣٥) باب ما جاء في الإحدا

١٠١ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عُمَرَ بْنِ حَزْمٍ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الثَّلَاثَةَ . قَالَتْ زَيْنَبُ : دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ ، زَوْجِ

١٠٠ - (لا ينزل الرجل المرأة) أي لا ينزل ماله عنها . فتنصب على التوسع .

(ما جاء في الإحدا)

(الإحدا) امتناع المرأة المتوفى عنها زوجها من الزينة كلها . من لباس وطيب وغيرها . وكل ما كان من دواهي الجساع .

وقال المازني : الإحدا الامتناع من الزينة . يقال : أحدت المرأة فهي محد . وحلت فهي حاد . إذا امتنعت من الزينة وكل ما يصاغ من - حد - كفيها تنصرف فهو بمعنى المنع .

٩٧ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُثَيْدٍ اللَّهِ ، عَنْ ابْنِ أَقْلَحَ ، مَوْلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ ، عَنْ أُمِّ وَلَدٍ لِأَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ ، أَنَّهُ كَانَ يَنْزِلُ .

• • •

٩٨ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ كَانَ لَا يَنْزِلُ . وَكَانَ يَكْرَهُ النَّزْلَ .

• • •

٩٩ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ضَمْرَةَ بِنْتِ سَعِيدٍ الْمَازِنِيِّ ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ ، أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا عِنْدَ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ . فَجَاءَهُ ابْنُ قَهْدٍ . رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ . فَقَالَ : يَا أَبَا سَعِيدٍ . إِنَّ عِنْدِي جَوَارِيَّ لِي ، لَيْسَ يَسَالِي اللَّيْلَى أَكْبَنُ بِأَعَجَبَ إِلَيَّ مِنْهُنَّ . وَكَيْفَ كُلُّهُنَّ يُعْجِبُنِي أَنْ نَحْمِلَ مِنِّي . أَفَأَنْزِلُ ؟ فَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ : أَفْتِي يَا حَجَّاجُ . قَالَ فَقُلْتُ : بَغَيْرِ اللَّهِ لَكَ . إِنَّمَا نَجَسُ عِنْدَكَ لِنَتَمَلَّكَ مِنْكَ . قَالَ : أَفْتِي . قَالَ فَقُلْتُ : هُوَ حَرْتُكَ . إِنْ شِئْتَ مَقِيَّتُهُ . وَإِنْ شِئْتَ أَخَطَشْتَهُ . قَالَ وَكُنْتُ أَسْمَعُ ذَلِكَ مِنْ زَيْدٍ . فَقَالَ زَيْدٌ : صَدَقَ .

• • •

٩٩ - (أَكْبَنُ) أي أعم إلى . (هو حركتك) أي محل زرعك الولد . (أَخَطَشْتَهُ) أي منعه السقي .

مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا. كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ «لَا» ثُمَّ قَالَ
«إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ وَعَشْرًا. وَقَدْ كَانَتْ
إِذَا كُنْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ
الْحَوْلِ».

قَالَ حُمَيْدُ بْنُ نَافِعٍ. فَقُلْتُ لِزَيْنَبَ :
وَمَا تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ ؟ فَقَالَتْ
زَيْنَبُ : كَانَتْ الْمَرْأَةُ إِذَا تَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا .
دَخَلَتْ حَفْشًا وَكَبَسَتْ ضَرْبًا بِهَا . وَلَمْ تَمَسَّ
طَبِيبًا وَلَا شَيْئًا حَتَّى تَمُرَّ بِهَا سَنَةٌ . ثُمَّ تَوَفَّى بِدَابَةِ
حِمَارٍ أَوْ شَاةٍ أَوْ طَيْرٍ . فَتَقْتَضُ بِهِ . فَقَلَمًا تَقْتَضُ
بِشَيْءٍ إِلَّا مَاتَ . ثُمَّ تَخْرُجُ . فَتُعْطَى بَعْرَةً فَتَرْمِي
بِهَا . ثُمَّ تَرَجِعُ ، بَعْدَ ، مَا شَاعَتْ مِنْ طَبِيبٍ
أَوْ غَيْرِهِ .

قَالَ مَالِكٌ : وَالْحِفْشُ الْبَيْتُ الرَّدِيُّ .
وَتَقْتَضُ تَمَسُّحٌ بِهِ جِلْدَهَا كَالنَّشْرَةِ .

أخرج هذه الأحاديث الثلاثة :

البخاري في : ٦٨ - كتاب الطلاق ، ٤٦ - باب تعدد
المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرًا .

ومسلم في : ١٨ - كتاب الطلاق ، ٩ - باب وجوب
الإحسان في عدة المرأة ، حديث ٥٨ .

١٠٣ - (حفظاً) يبتأ رديها .

(تقتض تمسح به جلدها) قال ابن وهب : معناه تمسح
بيدها عليه أو على ظهره . وقيل معناه تمسح به ثم تقتض ، أي
تقتضي بالماء الطيب . والاتصاف بالقاء بالماء الطيب للإيقاع .
حتى تصير كالقنصة .

(كالنشرة) في النهاية : النشرة : بالقسم ، ضرب من
الرقية والطلاج ، يبالغ به من كان يظن أن به ساء من الجن .
سميت نشرة لأنه ينشر به ماخاذه من الماء . أي يكشف ويؤزل

النبي ﷺ حِينَ تَوَفَّى أَبُوهُمَا أَبُو سُفْيَانَ بْنُ
حَرْبٍ . فَدَعَتْ أُمَّ حَبِيبَةَ بِطَبِيبٍ فِيهِ صَفْرَةٌ
خُلُقٌ أَوْ غَيْرُهُ . فَدَعَمَتْ بِهِ جَارِيَةً . ثُمَّ مَسَحَتْ
بِعَارِضِيهَا . ثُمَّ قَالَتْ : وَاللَّهِ ، مَا لِي بِالطَّبِيبِ
مِنْ حَاجَةٍ . غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
يَقُولُ : «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْنِمُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ أَنْ تُجِدَّ عَلَى مِيتَةٍ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ .
إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا» .

١٠٢ - قَالَتْ زَيْنَبُ : ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَى
زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ . زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ
تَوَفَّى أَخُوهَا . فَدَعَتْ بِطَبِيبٍ فَمَسَّتْ مِنْهُ . ثُمَّ
قَالَتْ : وَاللَّهِ مَا لِي بِالطَّبِيبِ حَاجَةٌ . غَيْرَ أَنِّي
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ
تُؤْنِمُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تُجِدَّ عَلَى مِيتَةٍ فَوْقَ
ثَلَاثِ لَيَالٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا» .

١٠٣ - قَالَتْ زَيْنَبُ : وَسَمِعْتُ أُمَّ
سَلَمَةَ ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ : جَاءَتْ امْرَأَةٌ
إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ .
إِنَّ ابْنَتِي تَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا . وَقَدْ اشْتَكَتْ عَيْنَيْهَا
أَفْتَكُحْلُهُمَا ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا» .

١٠١ - (خلوق) بوزن صبور . نوع من الطيب .
(يعارضها) أي يجالئ وجهها . ويجعل المراضين ماسمين
تجوزا ، والظاهر أنها جعلت الصفرة في يدها ، ومسحتها
بمعارضها . والياء للإصطاق أو الاستعانة . ومسح يمتدح بنفسه
وبالهاء .

١٠٤ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ صَفِيَّةِ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ ، عَنْ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ زَوْجَيِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُجِدَّ عَلَى مِثْبَ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ . إِلَّا عَلَى زَوْجِهَا » .

أخرجه مسلم في : ١٨ - كتاب الطلاق : ٩ - باب وجوب الإحداق في عدة الوفاة ، حديث : ٦٣ .

• • •

١٠٥ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ لَامْرَأَةٍ حَدَّ عَلَى زَوْجِهَا ، اشْتَكَّتْ عَيْنَيْهَا ، فَبَلَغَ ذَلِكَ مِنْهَا : اكْتَحِيلِي بِكُحْلِ الْجَلَاءِ بِاللَّيْلِ . وَامْسَحِيهِ بِالنَّهَارِ .

• • •

١٠٦ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَسَلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، أَنَّهُمَا كَانَا يَقُولَانِ ، فِي الْمَرْأَةِ يَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا : إِنَّهَا إِذَا خَشِيتْ عَلَى بَصَرِهَا مِنْ رَمَدٍ ، أَوْ شَكْوٍ أَصَابَهَا : لِيَنْهَا تَكْتَحِلُ وَتَقْدَأَوِي بِدَوَاهٍ أَوْ كُحْلٍ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ طَيْبٌ .

١٠٥ - (فبلغ ذلك منها) أي بلغ الزوج منها مبلغا قويا (بكحل الجلاء) كحل خاص .

• • •

١٠٧ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ اشْتَكَّتْ عَيْنَيْهَا ، وَهِيَ حَدَّ عَلَى زَوْجِهَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ . فَلَمْ تَكْتَحِلْ حَتَّى كَادَتْ عَيْنَاهَا تَرْمَصَانِ .

قَالَ مَالِكٌ : تَدْرِي الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا بِالزَّيْتِ وَالشَّيْبَرِ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ . إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ طَيْبٌ .

قَالَ مَالِكٌ : وَلَا تَلْبَسُ الْمَرْأَةُ الْحَادَّ عَلَى زَوْجِهَا شَيْئًا مِنَ الْحَلِيِّ . خَاتَمًا وَلَا خَلْخَالًا . وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْحَلِيِّ . وَلَا تَلْبَسُ شَيْئًا مِنْ الْقَصَبِ . إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَصَبًا غَلِيظًا . وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَقْبُوعًا بِشَيْءٍ مِنَ الصَّنِيِّ . إِلَّا بِالْأَسْوَدِ . وَلَا تَمْتَسِطُ إِلَّا بِالسُّنْدَرِ . وَمَا أَشْبَهُهُ مِمَّا لَا يَخْتَصِرُ فِي رَأْسِهَا .

• • •

١٠٧ - (ترمصان) أي يجهد الوسخ في موهما . والرجل أرمص والمرأة رمصه . (الشبرق) دهن السمسم . (العصب) برود يمنة يصيب فرجا ، أي يصعب ويهش . ثم يصعب وينسج ، فيأتي موشيا ، ليقاه مامصب منه أبهى ! يأخذ صيغ . يقال : برود صيب وبرود صيب ، بالتثوين والإضافة . وقيل : هي برود غلظة . والعصب القتل . والعصاب التزال .

قَالَ مَالِكٌ : تُحْدِ الْأُمَةُ إِذَا تُوفِّيَ عَنْهَا
زَوْجُهَا ، شَهْرَيْنِ وَخَمْسَ لَيَالٍ ، مِثْلَ عِدَّتِهَا .
قَالَ مَالِكٌ : لَيْسَ عَلَى أُمِّ الْوَكْدِ إِحْدَادٌ إِذَا
هَلَكَ عَنْهَا سَيِّدُهَا . وَلَا عَلَى أُمِّ يَمُوتُ عَنْهَا
سَيِّدُهَا ، إِحْدَادٌ . وَإِنَّمَا الْإِحْدَادُ عَلَى ذَوَاتِ
الْأَزْوَاجِ .

• • •

١٠٩ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ
أُمَّ سَلَمَةَ ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ ، كَانَتْ تَقُولُ :
تَجْمَعُ الْحَادُّ رَأْسَهَا بِالسُّنْدِ وَالزَّيْتِ .

• • •

١٠٨ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ :
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ وَهِيَ حَادٌّ
عَلَى أَبِي سَلَمَةَ . وَقَدْ جَعَلَتْ عَلَى عَيْنَيْهَا صَبْرًا .
فَقَالَ « مَا هَذَا يَا أُمَّ سَلَمَةَ ؟ » فَقَالَتْ : إِنَّمَا
هُوَ صَبْرِي يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ « اجْعَلِي فِي اللَّيْلِ
وَأَمْسَحِيهِ بِالنَّهَارِ » .

وصله أبو داود في : ١٣ - كتاب الطلاق ، ٤٤ - باب
لها تجتنب المدة في عدتها .
والتساوي في : ٢٧ - كتاب الطلاق ، ١٦ باب الرخصة
للمادة أن تمشط في عدتها بالسدر .

قَالَ مَالِكٌ : الْإِحْدَادُ عَلَى الصَّبَةِ الَّتِي لَمْ
تُبْلُغِ الْمَحِيضَ ، كَهَيْئَتِهِ عَلَى الَّتِي قَدْ بَلَغَتْ
الْمَحِيضَ . تَجْتَنِبُ مَا تَجْتَنِبُ الْمَرْأَةُ الْبَالِغَةُ ،
إِذَا هَلَكَ عَنْهَا زَوْجُهَا .

٣٠ - كتاب الرضاع

(١) باب رضاعة الصغير

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ . فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ . فَقَالَ : « إِنَّهُ عَمَلُكَ فَأَذْنِي لَهُ » .
قَالَتْ : فَقُلْتُ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ . إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةَ وَلَمْ يُرْضِعْنِي الرَّجُلُ . فَقَالَ : « إِنَّهُ عَمَلُكَ . فَلْيَبْلُغْ عَلَيْكَ » .

قَالَتْ عَائِشَةُ : وَذَلِكَ بَعْدَ مَا ضُرِبَ عَلَيْنَا الْحِجَابُ .

وَقَالَتْ عَائِشَةُ : يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ .

أخرجه البخاري في ٦٧ - كتاب النكاح ، ١١٧ - باب ما يمل من النشول والنظر إلى النساء في الرضاع .
ومسلم في ١٧ - كتاب الرضاع ، ٢ - باب تحريم الرضاعة من ماء الفعل ، حديث ٧ .

• • •

٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ هُرْوَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ : أَنَّ أَفْلَحَ ، أَخَا أَبِي الْقَعْمِيسِ ، جَاءَ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا . وَهُوَ عَمَهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ . بَعْدَ أَنْ أَنْزَلَ الْحِجَابُ . قَالَتْ : فَأَبَيْتُ أَنْ أَذْنَ لَهُ عَلَى . فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

١ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَنَّ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَخْبَرَتْهَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ حِينَئِذٍ . وَأَنَّهَا سَمِعَتْ صَوْتَ رَجُلٍ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِ حَفْصَةَ . قَالَتْ عَائِشَةُ : فَقُلْتُ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ . هَذَا رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِكَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَرَأَهُ فَلَانًا » . لَعَمْرُ اللَّهِ ، لَوْ كَانَ فَلَانٌ حَيًّا ، لَعَمَهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ ، دَخَلَ عَلَيَّ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « نَعَمْ . إِنَّ الرِّضَاعَةَ تُحْرِمُ مَا تُحْرِمُ الْوِلَادَةُ » .

أخرجه البخاري في ٢٠ - كتاب الشهادات ، ٧ - باب الشهادة على الألسان والرضاع المستفيض .
ومسلم في ١٧ - كتاب الرضاع ، ١ - باب يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة ، حديث ١ .

• • •

٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ هُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ، أَنَّهَا قَالَتْ : جَاءَ عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ يَسْتَأْذِنُ عَلَيَّ . فَأَبَيْتُ أَنْ أَذْنَ لَهُ عَلَى ، حَتَّى أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

٢ - (الليج) قبيح .

٣ - (به أنزل الحجاب) أي آيته لوضوئه .

١ - (لها) اللام بمعنى من . أي من منها .

٦ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ،
أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ : لَا رَضَاعَةَ
إِلَّا لِمَنْ أَرْضِعَ فِي الصَّغَرِ . وَلَا رَضَاعَةَ لِكَبِيرٍ .

• • •

٧ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ
سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُ : أَنَّ عَائِشَةَ
أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ ، أَرْسَلَتْ بِهِ وَهُوَ يَرْضَعُ ، إِلَى
أُخْتِهَا أُمِّ كُلثُومٍ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ .
فَقَالَتْ : أَرْضِعِيهِ عَشْرَ رَضَعَاتٍ حَتَّى يَدْخُلَ
حَلْيً . قَالَ سَالِمٌ : فَأَرْضَعْتَنِي أُمُّ كُلثُومٍ ثَلَاثَ
رَضَعَاتٍ ثُمَّ مَرِضْتُ فَلَمْ تُرَضِّعْنِي غَيْرَ ثَلَاثِ
رَضَعَاتٍ . فَلَمْ أَكُنْ أَدْخُلُ عَلَى عَائِشَةَ مِنْ أَجْلِ
أَنَّ أُمَّ كُلثُومٍ لَمْ تَنْمِ لِي عَشْرَ رَضَعَاتٍ .

• • •

٨ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ
صَفِيَّةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ أَخْبَرَتْهُ : أَنَّ حَفْصَةَ أُمَّ
الْمُؤْمِنِينَ أَرْسَلَتْ بِعَاصِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ
إِلَى أُخْتِهَا ، فَاطِمَةَ بِنْتِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ،
تَرْضِعُهُ عَشْرَ رَضَعَاتٍ لِيَدْخُلَ عَلَيْهَا ، وَهُوَ
صَغِيرٌ يَرْضَعُ . فَقَعَلَتْ . فَكَانَ يَدْخُلُ عَلَيْهَا .

• • •

٩ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
ابْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ : أَنَّ عَائِشَةَ

٨ - (ليدخل (عليها) إذا بلغ .

أَخْبَرَتْهُ بِأَلَدِي صَنَعْتُ . فَأَمَرَنِي أَنْ آذَنَ لَهُ
عَلَى .

أخرجه البخاري في : ٦٧ - كتاب النكاح ، ٢٢ - باب
بين الفحل .
ومسلم في : ١٧ - كتاب الرضاع ، ٢ - باب تحريم
الرضاعة من ماء الفحل ، حديث ٣ .

• • •

٤ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ
زَيْدٍ الدَّبَلِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ كَانَ
يَقُولُ : مَا كَانَ فِي الْحَوْلَيْنِ ، وَإِنْ كَانَ مَصَّةً
وَاحِدَةً ، فَهُوَ يُحَرِّمُ .

• • •

٥ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ،
عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ
سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ ، فَأَرْضَعَتْ
إِحْدَاهُمَا غُلَامًا ، وَأَرْضَعَتْ الْأُخْرَى جَارِيَةً .
فَقِيلَ لَهُ : هَلْ يَتَزَوَّجُ الْغُلَامُ الْجَارِيَةَ ؟ فَقَالَ :
لَا . اللَّفَّاحُ وَاحِدٌ .

أخرجه الترمذي في : ١٠ - كتاب الرضاع ، ٢ -
باب ما جاء في لبن الفحل .

• • •

• - (الفلاح) اسم ماء الفحل . كأنه أراد أن ماء الفحل
الذي حملت منه واحد . والبن ، التي أرضعت كل واحدة
منهما ، أصله ماء الفحل . ويعتدل أن يكون بمعنى الإلقاح .
يقال : ألقح الناقة إلقاحاً وإلقاحاً ، كما يقول : أصلى إصلاءً وصلاءً .
والأصل فيه للإبل . ثم يستعار للنساء .

(٢) باب ما جاء في الرضاعة بعد الكبر

١٢ - حدثني يحيى بن مالك ، عن ابن شهاب ، أنه سئل عن رضاعة الكبير ؟ فقال : أخبرني عروة بن الزبير ، أن أبا حذيفة بن حذيفة بن ربيعة . وكان من أصحاب رسول الله ﷺ ، وكان قد شهد بدرًا . وكان تبنى سالمًا الذي يقال له سالم مولى أبي حذيفة . كما تبنى رسول الله ﷺ زيد بن حارثة . وأنكح أبو حذيفة سالمًا . وهو يرى أنه ابنه . أنكحه بنت أخيه فاطمة بنت الوليد بن حنيفة بن ربيعة وهي يومئذ من المهاجرات الأول . وهي من أفضل أباي قريش . فلما أنزل الله تعالى في كتابه ، في زيد بن حارثة ، ما أنزل . فقال - ادعوهم لأبائهم هو أقسط . عند الله ، فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم - رد كل واحد من أولئك إلى أبيه . فإن لم تعلم أبوه رد إلى مولاة . فجاءت سهلة بنت سهيل ، وهي امرأة أبي حذيفة . وهي من بني عامر بن لؤي . إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ، كنا نرى سالمًا ولدًا ، وكان يدخل على .

زوج النبي ﷺ كان يدخل عليها من أرضعتها أخواتها ، وثلاث أخيهما . ولا يدخل عليها من أرضعه نساء إخوانها .

• • •

١٠ - وحدثني عن مالك ، عن إبراهيم ابن عتبة ، أنه سأل سعيد بن المسيب عن الرضاعة ؟ فقال سعيد : كل ما كان في الحولين وإن كانت قطرة واحدة ، فهو يحرم . وما كان بعد الحولين ، فإنما هو طعام يأكله . قال إبراهيم بن عتبة : ثم سألت عروة بن الزبير ؟ فقال : مثل ما قال سعيد بن المسيب .

• • •

١١ - وحدثني عن مالك ، عن يحيى بن سعيد ، أنه قال : سمعت سعيد بن المسيب يقول : لا رضاعة إلا ما كان في المهد . وإلا ما أنبت اللحم والدم .

وحدثني عن مالك ، عن ابن شهاب ، أنه كان يقول : الرضاعة ، قليلها وكثيرها تحرم . والرضاعة من قبل الرجال تحرم .

قال يحيى : وسمعت مالكًا يقول : الرضاعة قليلها وكثيرها إذا كان في الحولين تحرم . فأما ما كان بعد الحولين ، فإن قليله وكثيره لا يحرم شيئًا . وإنما هو بمنزلة الطعام .

• • •

١٢ - (وأنكح) أي زوج . (أبيي) جمع أم . من لأزوج لها . بكرا أو ثفيا . (أنسط) أحل (مواليك) برفعكم . (نرى سالمًا) نعتد . (ولدًا) بالفتح .

١١ - (في المهد) وهو ما يمدح الصبي لينام فيه . (من قبل الرجال) أي من جهتهم .

وقد أخرجه مسلم ، من طرق ، عن عائشة .

في : ١٧ - كتاب الرضاع ، ٧ - باب رضاعة الكبير ،
حديث ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ .

ومن طرق ، عن زينب بنت أم سلمة ، عن أمها .

في : ١٧ - كتاب الرضاع ، ٧ - باب رضاعة الكبير ،
حديث ٢٩ و ٣٠ و ٣١ .

• • •

١٣ - وحدثني عن مالك ، عن عبد الله
بن دينار ، أنه قال : جاء رجل إلى عبد الله
بن عمر . وأنا معه عند دار القضاء . يسأله عن
رضاعة الكبير ؟ فقال عبد الله بن عمر : جاء
رجل إلى عمر بن الخطاب . فقال : إنني كنت
لي وليدة . وكنت أطؤها . فعمدت امرأتي
إليها فارتضعتها . فدخلت حليها . فقالت :
دونك . فقد ، والله ، ارتضعتها . فقال عمر :
أوجعها . وأت جاريته فأنما الرضاعة رضاعة
الصغير .

• • •

١٤ - وحدثني عن مالك ، عن يحيى بن
سعيد ، أن رجلاً سأل أبا موسى الأشعري فقال :
إنني مصبغت عن امرأتي من ثلثيها لبناً ، فذهب
في بطني . فقال أبو موسى : لا أراها إلا قد

١٣ - (وليدة) أمة . (عمدت) تصدت . (أوجعها)
أى امرأتك . (وأت جاريته) أى طامها ، وهذا معنى إجماعها .

١٤ - (مصبغت) شربت شراباً رقيقاً . (أوها) أظنها .

وأنا ففصل . وكيس لنا إلا بيت واحد . فمأذا
تري في شأنه ؟ فقال لها رسول الله ﷺ :
« أرضعيه خمس رضعات فيحرم بلبتها » .
وكانت تراه ابناً من الرضاعة . فأخذت بذلك
عائشة أم المؤمنين . فمن كانت تحب أن
يتدخل عليها من الرجال . فكانت تأمر أختها
أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق . وبنات
أخيها . أن يرضعن من أحب أن يتدخل عليها
من الرجال . وأبى سائر أزواج النبي ﷺ أن
يتدخل عليهن بئلك الرضاعة أحد من الناس .
وكنن : لا . والله ، ما تری الذي أمر به رسول
الله ﷺ سهلة بنت سهيل ، إلا رخصة من
رسول الله ﷺ ، في رضاعة سليم وحنه .
لا . والله ، لا يتدخل علينا بهذه الرضاعة أحد .
فعلی هذا كان أزواج النبي ﷺ في رضاعة
الكبير .

قال ابن عبد البر : هذا حديث يدخل في المسند ، أى
الموصول . لقائه مررة عائشة رسائر أزواجه . ولقائه
سهلة بنت سهيل . وقد وصله جماعة .

(فصل) أى مكشوفة الرأس والصدر . وقيل على وجه واحد لا إزار
تحتها . وقيل متوشمة بنوبل . متقفاها عاقلت بين طرفيها . قال ابن عبد
البر : أصحها الثاني . لأن كشف الحرة الصدر ، لا يجوز عند
حرم ولا غيره . (أرضعيه خمس رضعات) قال أبو عمر : صفة
رضاع الكبير أن يحلب له اللبن ويسقاه . فلما أن تلقمه المرأة
لبنها ، فلا يلقى منه أحد من اللبن . وقال عياض : ولعل
سهلة حلبت لبنها لغيره من غير أن يمس لبنها ، ولا التقت
بشراتها . إذ لا يجوز رؤية الثدى ولا مسه ببعض الأضواء .
قال النووي . وهو حسن .

حُرِّمَتْ عَلَيْكَ . فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ : أَنْظِرْ مَاذَا تَفْتِي بِهِ الرَّجُلُ ؟ فَقَالَ أَبُو مُوسَى : فَمَاذَا تَقُولُ أَنْتَ ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ : لِأَرْضَاعِهِ إِلَّا مَا كَانَ فِي الْحَوْلَيْنِ .
فَقَالَ أَبُو مُوسَى : لَا تَسْأَلُونِي عَنْ هَذَا ،

مَا كَانَ هَذَا الْجَبْرُ بَيْنَ أَظْهَرِ كُفٍّ .
قَالَ أَبُو عَمْرٍو : مَنطِق . وَيَتَصَلَّ مِنْ وَجْهِهِ .

• • •

(٣) باب جامع ما جاء في الرضاعة

١٥ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يسَارٍ ، وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « يَحْرُمُ مِنَ الرضاعة مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ » .

أخرجه الترمذى فى ١٠ - كتاب الرضاع ، ١ - باب ما جاء يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب .

• • •

١٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ تَوْفَلٍ ، أَنَّهُ قَالَ : أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ، عَنْ جَدَامَةِ بِنْتِ وَهْبِ الْأَسَدِيَّةِ ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهَا : أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَقَدْ

(أنظر تأمل . (ما كان) أى وجه .) (الجبر) يفتح الحاء عند جهور أهل الحديث . وتقطع به ثعلب . ويكسرهما ، وقدمه الجوهري والمجد أى العالم (بين أظهركم) أى بينكم .
و - أظهر - زائفة .

١٦ - (النيلة) اسم من الثيل والثيال . والنيلة ، بالفتح ، المرة الواحدة . وقيل لا تفتح الثين إلا مع حذف الهاء . وذكر ابن السراج اللوجيين فى غيلة الرضاع . أما غيلة القتل ، فيالكسر لا غير .

• • •

أخرجه مسلم فى ١٦ - كتاب النكاح ، ٢٣ - باب جواز النيلة ، حديث ١٤٠ و١٤١ و١٤٢ .

• • •

١٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهَا قَالَتْ : كَانَ فِيما أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ - عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحْرَمُ - ثُمَّ تُسَخَّنَ بِخَمْسِ مَعْلُومَاتٍ - فَتُؤْفَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِيما يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ .

قَالَ يَحْيَى ، قَالَ مَالِكٌ : وَلَيْسَ ، عَلَى هَذَا ، الْعَمَلُ .

أخرجه مسلم فى ١٧ - كتاب الرضاع ، ٦ - باب التصريح بخمس رضعات ، حديث ٢٤ .

• • •

٣١ - كتاب البيوع

(١) باب ما جاء في بيع العربان

١ - حدثني يحيى عن مالك ، عن الثقة جندة ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع العربان .

أخرجه أبو داود في : ٢٢ كتاب البيوع ، ٦٧ - باب ابن ماجة في : ١٢ كتاب البخاري ، باب بيع العربان .

قَالَ مَالِكٌ : وَذَلِكَ ، فِيمَا نَرَى ، وَاللهُ أَعْلَمُ ، أَنْ يَشْتَرَى الرَّجُلُ الْعَبْدَ أَوْ الْوَلِيدَةَ . أَوْ يَتَكَارَى الدَّابَّةَ . ثُمَّ يَقُولُ لِلَّذِي اشْتَرَى مِنْهُ ، أَوْ تَكَارَى مِنْهُ : أَعْطَيْكَ دِينَارًا أَوْ ذَرَاهِمًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَقَلَّ . عَلَى أَنِّي إِنْ أَخَذْتُ السَّلْعَةَ ، أَوْ رَكِبْتُ مَا تَكَارَيْتُ مِنْكَ ، فَالَّذِي أَعْطَيْتَكَ هُوَ مِنْ ثَمَنِ السَّلْعَةِ . أَوْ مِنْ كِرَاهِ الدَّابَّةِ :

« كتاب البيوع »

جميع بيع . وجميع لاختلاف أنواعه ، كبيع البعير وبيع الدابة ، وبيع المنفعة ، والصحيح ، والفاسد . وغير ذلك ، وهو ، لغة المبادلة ، ويطلق أيضاً على الشراء . ومنه - وفروه بضم فس - .

(ماجة في بيع العربان)

العربان ، ويقال مَرْبُونٌ وعَرَبِيٌّ . قال ابن الأثير : قيل سمي بذلك لأن فيه إرباباً لمقد البيع أي إصلاً وإزالة فساد . لتلا ملكه غير مباشراته . وفي الشريعة : العربان ، لغة ، أول الشيء أه . وزرقاني .

وإن تَرَكْتُ ابْتِيعَ السَّلْعَةَ ، أَوْ كِرَاهِ الدَّابَّةِ ، فَمَا أَعْطَيْتَكَ ، لَكَ بَاطِلٌ بِغَيْرِ شَيْءٍ .

قَالَ مَالِكٌ : وَالْأَمْرُ جُنْدًا ، أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِأَنْ يَبْتَاعَ الْعَبْدَ التَّاجِرَ الْفَصِيحَ ، بِالْأَعْبُدِ مِنَ الْحَبَشَةِ . أَوْ مِنْ جَنْسٍ مِنَ الْأَجْنَائِسِ لَيْسُوا بِمِثْلِهِ فِي الْفَصَاحَةِ وَلَا فِي التَّجَارَةِ ، وَالنَّفَادِ وَالْمَعْرِفَةِ . لَا بَأْسَ بِهَذَا أَنْ تَشْتَرِيَ مِنْهُ الْعَبْدَ وَالْعَبْدَيْنِ . أَوْ بِالْأَعْبُدِ . إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ . إِذَا اخْتَلَفَ فَبَانَ اخْتِلَافُهُ . فَإِنْ أَشْبَهَ بَعْضُ ذَلِكَ بَعْضًا حَتَّى يَتَقَارَبَ ، فَلَا يَأْخُذُ مِنْهُ الثَّانِي بِوَاحِدٍ إِلَى أَجَلٍ . وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَجْنَأَتُهُمْ .

قَالَ مَالِكٌ : وَلَا بَأْسَ بِأَنْ تَبِيعَ مَا اشْتَرَيْتَ مِنْ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ تَسْتَوْفِيَهُ . إِذَا انْتَقَدْتَ ثَمَنَهُ مِنْ غَيْرِ صَاحِبِهِ الَّذِي اشْتَرَيْتَهُ مِنْهُ .

قَالَ مَالِكٌ : لَا يَنْبَغِي أَنْ يُسْتَنْتَى جَبِينٌ فِي بَطْنِ أُمِّهِ ، إِذَا بَاعَتْ . لِأَنَّ ذَلِكَ عَرَرٌ . لَا يُنْزَى أَذْكَرُ هُوَ أَمْ أُنْثَى أَحْسَنُ أَمْ فَبِيعَ . أَوْ نَاقِصٌ أَوْ تَمَّ . أَوْ حَيٌّ أَوْ مَيِّتٌ وَذَلِكَ يَصَحُّ مِنْ ثَمَنِهَا .

١ - (باطل بغير شيء) أي لا رجوع لي به عليك . (النفاذ) المضي في أمره . (والمعرفة) بالأصل والمطام . (فبان) ظهر . (تستوفيه) تقيضه . (يبيع) يقض .

وَأَعْطَاهُ صَاحِبُهُ ثَلَاثِينَ دِينَارًا ، إِلَى شَهْرٍ ،
يَسْتَتِنُ دِينَارًا إِلَى سَنَةٍ ، أَوْ إِلَى نِصْفِ سَنَةٍ .
فَهَذَا لَا يَنْبَغِي .

• • •

(٢) باب ما جاء في مال المملوك

٢ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ،
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ :
مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَكَهَ مَالٌ ، فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ . إِلَّا أَنْ
يَشْتَرِيَهُ الْمُتَبَاعُ .

أخرجه البخاري في : ٤٢ - كتاب الشريعة والمسئلة ؛
١٧ - باب اللجل يكون مير أو شرب في حائط أو في نخل .
ومسلم في : ٢١ - كتاب البيوع ، ١٥ - باب من باع نخلا
عليه ثمر - حديث ٨٥ .

قَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ جُنْدًا أَنْ
الْمُتَبَاعَ إِنْ اشْتَرَاهُ مَالُ الْعَبْدِ فَهُوَ لَهُ . نَقْدًا كَانَ أَوْ
دَيْنًا أَوْ عَرَضًا . يُعْلَمُ أَوْ لَا يَعْلَمُ . وَإِنْ كَانَ لِلْعَبْدِ
مِنْ الْمَالِ أَكْثَرُ مِمَّا اشْتَرَى بِهِ ، كَانَ ثَمَنُهُ نَقْدًا
أَوْ دَيْنًا أَوْ عَرَضًا . وَفَلِكَ أَنْ مَالَ الْعَبْدِ لَيْسَ عَلَى
سَيِّدِهِ فِيهِ زَكَاةٌ . وَإِنْ كَانَتْ لِلْعَبْدِ جَارِيَةٌ
اسْتَحْلَقَ فَرْجَهَا بِوَلِيِّهَا . وَإِنْ عَتَقَ الْعَبْدُ ،
أَوْ كَاتَبَ ، فَبِمَا مَالُهُ . وَإِنْ أَفْلَسَ ، أَخَذَ
الْفَرَمَاءَ مَالَهُ . وَلَمْ يُتَبَّعْ سَيِّدُهُ بِشَيْءٍ مِنْ دَيْنِهِ .

• • •

قَالَ مَالِكٌ ، فِي الرَّجُلِ يَتَّبَعُ الْعَبْدَ أَوْ
الْوَلِيدَةَ بِمِائَةِ دِينَارٍ إِلَى أَجَلٍ . ثُمَّ يَنْتَهَمُ الْبَائِعُ .
فَيَسْأَلُ الْمُتَبَاعُ أَنْ يُقِيلَهُ عَشْرَةَ دَنَانِيرَ ، يَنْقَعُهَا
لِئَلَّا نَقْدًا . أَوْ إِلَى أَجَلٍ . وَيَتِمُّوهُ عَنْهُ الْمِائَةُ
دِينَارٍ الثَّانِيَةَ .

قَالَ مَالِكٌ : لَا بَأْسَ بِمَالِكَ . وَإِنْ نَدِمَ
الْمُتَبَاعُ ، فَسَأَلَ الْبَائِعَ أَنْ يُقِيلَهُ فِي الْجَارِيَةِ
أَوْ الْعَبْدِ ، وَيَزِيدَهُ عَشْرَةَ دَنَانِيرَ نَقْدًا أَوْ إِلَى
أَجَلٍ . أَبْعَدَ مِنَ الْأَجَلِ الَّذِي اشْتَرَى لِيَأْتِيَ الْعَبْدَ
أَوْ الْوَلِيدَةَ . فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَنْبَغِي . وَإِنَّمَا كَرِهَ
ذَلِكَ لِأَنَّ الْبَائِعَ كَتَلَهُ بِأَعْيُنِهِ مِائَةَ دِينَارٍ لَهُ ،
إِلَى سَنَةٍ قَبْلَ أَنْ تَحِلَّ . بِجَارِيَةٍ وَيَعَشْرَةَ دَنَانِيرَ
نَقْدًا . أَوْ إِلَى أَجَلٍ أَبْعَدَ مِنَ السَّنَةِ . فَدَخَلَ
فِي ذَلِكَ بَيْعُ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ إِلَى أَجَلٍ .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي الرَّجُلِ يَبِيعُ مِنَ الرَّجُلِ
الْجَارِيَةَ بِمِائَةِ دِينَارٍ إِلَى أَجَلٍ . ثُمَّ يَشْتَرِيهَا
بِأَكْثَرٍ مِنْ ذَلِكَ الثَّمَنِ الَّذِي بَاعَهَا بِهِ إِلَى أَبْعَدَ
مِنْ ذَلِكَ الْأَجَلِ . الَّذِي بَاعَهَا إِلَيْهِ : إِنْ ذَلِكَ
لَا يَصْلُحُ . وَتَفْسِيرُ مَا كَرِهَ مِنْ ذَلِكَ ، أَنْ يَبِيعَ
الرَّجُلُ الْجَارِيَةَ إِلَى أَجَلٍ . ثُمَّ يَتَّبَعُهَا إِلَى أَجَلٍ
أَبْعَدَ مِنْهُ . يَبِيعُهَا بِثَلَاثِينَ دِينَارًا إِلَى شَهْرٍ . ثُمَّ
يَتَّبَعُهَا بِسِتِينَ دِينَارًا إِلَى سَنَةٍ . أَوْ إِلَى نِصْفِ
سَنَةٍ . فَصَارَ ، إِنْ رَجَعَتْ إِلَيْهِ سِلَاحَتُهُ يَتَّبِعُهَا ،

(٣) باب ما جاء في العهدة

(٤) باب العيب في الرقيق

٣ - حدثني يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ أَنَّ أَبَانَ بْنَ عُثْمَانَ ، وَهَشَامَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ ، كَانَا يَذْكُرَانِ فِي حُطْبَتَيْهِمَا عَهْدَةَ الرَّقِيقِ . فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ مِنْ حِينَ يُشْتَرَى الْعَبْدُ أَوْ الْوَلِيدَةُ وَعَهْدَةُ السَّنَةِ .

قَالَ مَالِكٌ : مَا أَصَابَ الْعَبْدُ أَوْ الْوَلِيدَةُ فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ ، مِنْ حِينَ يُشْتَرَى حَتَّى تَنْقَضِيَ الْأَيَّامُ الثَّلَاثَةُ . فَهُوَ مِنَ الْبَائِعِ . وَإِنْ عَهْدَةُ السَّنَةِ مِنَ الْجُنُونِ وَالْجَدَامِ وَالْبَرَصِ . فَلِذَا مَقَضَتِ السَّنَةُ . فَقَدْ بَرِيَ الْبَائِعُ مِنَ الْعَهْدَةِ كُلِّهَا .

قَالَ مَالِكٌ : وَمَنْ بَاعَ عَبْدًا أَوْ وَلِيدَةً مِنْ أَهْلِ الْمِيرَاثِ ، أَوْ غَيْرِهِمْ بِالْبَرَاءَةِ ، فَقَدْ بَرِيَ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ . وَلَا عَهْدَةٌ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عِلْمٌ عَيْبًا فَكْتَمَهُ . فَلَوْ كَانَ عِلْمٌ عَيْبًا فَكْتَمَهُ ، لَمْ تَنْفَعْهُ الْبَرَاءَةُ . وَكَانَ ذَلِكَ الْبَيْعُ مَرْدُودًا . وَلَا عَهْدَةُ عِنْدَنَا إِلَّا فِي الرَّقِيقِ .

• • •

٤ - حدثني يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بَاعَ غُلَامًا لَهُ بِثَمَانِيَةِ دِرْهَمٍ . وَبَاعَهُ بِالْبَرَاءَةِ . فَقَالَ الَّذِي ابْتَاعَهُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بِالْعَلَامِ ذَاكَ لَمْ تُسَمَّ لِي . فَأَخْصَصَا إِلَى عُثْمَانَ ابْنِ عَفَّانَ . فَقَالَ الرَّجُلُ : بَاعْتَنِي عَبْدًا وَبِهِ ذَاكَ لَمْ يُسَمَّ . وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : بَعْتُهُ بِالْبَرَاءَةِ . فَقَضَى عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنْ يَحْلِفَ لَهُ ، لَقَدْ بَاعَهُ الْعَبْدَ وَمَا بِهِ ذَاكَ يَتَلَمَّهُ . فَأَبَى عَبْدُ اللَّهِ أَنْ يَحْلِفَ . وَارْتَمَعَ الْعَبْدُ . فَصَحَّ عَنْهُ . فَبَاعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بِعَدِّ ذَلِكَ بِأَلْفٍ وَخَمْسِينَ دِرْهَمٍ . قَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا . أَنَّ كُلَّ مَنْ ابْتَاعَ وَلِيدَةً فَحَلَّتْ ، أَوْ عَبْدًا فَأَعْتَقَهُ . وَكُلَّ أَمْرٍ دَخَلَهُ الْقَوْتُ حَتَّى لَا يُسْتَطَاعَ رَدُّهُ . فَقَامَتِ الْبَيِّنَةُ ، إِنَّهُ قَدْ كَانَ بِهِ عَيْبٌ عِنْدَ الَّذِي بَاعَهُ . أَوْ عِلْمٌ ذَلِكَ بِاعْتِرَافٍ مِنَ الْبَائِعِ أَوْ غَيْرِهِ . فَلِذَا الْعَبْدُ أَوْ الْوَلِيدَةُ يَقُومُ وَبِهِ الْعَيْبُ الَّذِي كَانَ بِهِ يَوْمَ اشْتَرَاهُ . فَيَرُدُّ مِنَ الثَّمَنِ قَدْرَ مَا بَيَّنَّ قِيمَتِيهِ صَحِيحًا وَقِيمَتِيهِ وَبِهِ ذَلِكَ الْعَيْبُ . قَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي الرَّجُلِ يُشْتَرَى الْعَبْدَ ، ثُمَّ يَظْهَرُ مِنْهُ عِلَى

٣ - (فهو من البائع) أي عباه عليه . فلم يشترى وده . (مردوداً) أي له وده .

مِنْ أَهْلِ الْمِيراثِ أَوْ غَيْرِهِمْ . فَقَدْ بَرِيَ مِنْ
كُلِّ حَتِيبٍ فِيمَا بَاعَ . إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ ذَلِكَ
حَتِيبًا فَكْتَمَهُ . فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ حَتِيبًا فَكْتَمَهُ . لَمْ
تَنْفَعَهُ تَبَرُّتُهُ . وَكَانَ مَا بَاعَ مَرُودًا عَلَيْهِ .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي الْجَارِيَةِ تَبَاعُ بِالْجَارِيَتَيْنِ ،
ثُمَّ يُوجَدُ بِالْخِدَى الْجَارِيَتَيْنِ حَتِيبٌ تُرَدُّ مِنْهُ .
قَالَ : تَقَامُ الْجَارِيَةُ الَّتِي كَانَتْ قِيَمَةُ الْجَارِيَتَيْنِ
فَيَنْظُرُ كَمْ لَمْثُهَا ؟ ثُمَّ تَقَامُ الْجَارِيَتَانِ بِغَيْرِ
الْعَتِيبِ الَّذِي وَجَدَ بِإِخْدَاهُمَا . تَقَامَانِ صَحِيحَتَيْنِ
سَالِمَتَيْنِ . ثُمَّ يُقَسَّمُ ثَمَنُ الْجَارِيَةِ الَّتِي بَعِثَ
بِالْجَارِيَتَيْنِ عَلَيْهِمَا ، بِقَدْرِ لَمْثِهِمَا . حَتَّى يَقَعَ
عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا حِصَّتُهَا مِنْ ذَلِكَ . عَلَى
الْمُرْتَفِعَةِ بِقَدْرِ ارْتِفَاعِهَا . وَعَلَى الْأُخْرَى بِقَدْرِهَا .
ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى الَّتِي بِهَا الْعَتِيبُ . فَيُرَدُّ بِقَدْرِ
الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهَا مِنْ ذَلِكَ الْحِصَّةِ . إِنْ كَانَتْ
كَثِيرَةً أَوْ قَلِيلَةً . وَإِنَّمَا تَكُونُ قِيَمَةُ الْجَارِيَتَيْنِ
عَلَيْهِ يَوْمَ قَبْضِهِمَا .

قَالَ مَالِكٌ ، فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْعَبْدَ فَيُؤَاجِرُهُ
بِالْإِجَارَةِ الْعَظِيمَةِ ، أَوْ الْقَلِيلَةِ . ثُمَّ يَجِدُ بِهِ
حَتِيبًا يَرُدُّ مِنْهُ : إِنَّهُ يَرُدُّهُ بِذَلِكَ الْعَتِيبِ . وَتَكُونُ
لَهُ إِجَارَتُهُ وَعَلَتُهُ . وَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي كَانَتْ عَلَيْهِ

حَتِيبٌ يَرُدُّهُ مِنْهُ ، وَقَدْ حَدَّثَ بِهِ عِنْدَ الْمُشْتَرَى
حَتِيبٌ آخَرُ : إِنَّهُ ، إِذَا كَانَ الْعَتِيبُ الَّذِي حَدَّثَ
بِهِ مُفْسِدًا ، يَثُلُ الْقَطْعُ أَوْ الْعَوَرُ أَوْ مَا أَشْبَهَ
ذَلِكَ مِنَ الْعُيُوبِ الْمُفْسِدَةِ . فَإِنَّ الَّذِي اشْتَرَى
الْعَبْدَ بِغَيْرِ النُّظَرَيْنِ . إِنْ أَحَبَّ أَنْ يُوَضَّعَ عَنْهُ
مِنْ ثَمَنِ الْعَبْدِ ، بِقَدْرِ الْعَتِيبِ الَّذِي كَانَ بِالْعَبْدِ
يَوْمَ اشْتَرَاهُ ، وَضَعَ عَنْهُ . وَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْزِمَ
قَدْرًا مَا أَصَابَ الْعَبْدَ مِنَ الْعَتِيبِ عِنْدَهُ ، ثُمَّ يَرُدُّ
الْعَبْدَ ، فَلِذَلِكَ لَهُ . وَإِنْ مَاتَ الْعَبْدُ عِنْدَ الَّذِي
اشْتَرَاهُ ، أَقِيمَ الْعَبْدُ وَبِهِ الْعَتِيبُ الَّذِي كَانَ بِهِ
يَوْمَ اشْتَرَاهُ . فَيَنْظُرُ كَمْ لَمْثُهُ ؟ فَإِنْ كَانَتْ
قِيَمَةُ الْعَبْدِ يَوْمَ اشْتَرَاهُ بِغَيْرِ حَتِيبٍ ، مِائَةً دِينَارًا .
وَبِغِيَمَتِهِ يَوْمَ اشْتَرَاهُ وَبِهِ الْعَتِيبُ ، ثَمَانُونَ دِينَارًا .
وَيُضَعُ حَرُّ الْمُشْتَرَى مَا بَيْنَ الْقِيَمَتَيْنِ . وَإِنَّمَا تَكُونُ
الْقِيَمَةُ يَوْمَ اشْتَرَى الْعَبْدَ .

قَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا .
أَنْ مَنْ رَدَّ وَلَبَدَةً مِنْ حَتِيبٍ وَجَدَهُ بِهَا . وَكَانَ قد
أَصَابَهَا : أَنَّهَا إِنْ كَانَتْ بِكَرًا فَعَلَيْهِ مَا نَقَصَ
مِنْ ثَمَنِهَا . وَإِنْ كَانَتْ نَيْبًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ فِى
إِصَابَتِهِ لِيَاهَا شَيْءٌ . لِأَنَّهُ كَانَ ضَامِنًا لَهَا .

قَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا .
فِي مَنْ بَاعَ عَبْدًا أَوْ وَلَبَدَةً أَوْ حَيَوَانًا بِالْبَرَاةِ .

(يردده منه) أى يوجب له رده . (النور) قتله بغير ثمن
عليه . (بغير النظرين) أحبها إليه .
(يفرغ) يخلص . (لثم) نوم .

(تقام) تقوم . (المرتفعة) التى لا حيا بها . (الأخرى) للمية .
(يردده) أى من أجله .

(٥) باب ما يفعل في الوليدة إذا بيعت والشرط فيها

• - حدثني يحيى بن مالك ، عن ابن شهاب ، أن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، أخبره : أن عبد الله بن مسعود ابتاع جارية من امرأته زينب الثقفية . واشترطت عليه أنك إن بعته فبى لى بالثمن الذى تبيعها به . فسأل عبد الله بن مسعود عن ذلك ، عمر بن الخطاب . فقال عمر بن الخطاب : لا تقربها وفيها شرط لأحد .

• • •

٦ - وحدثني عن مالك ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أنه كان يقول : لا يطل الرجل وكليدة ، إلا وكليدة ، إن شاء باعها . وإن شاء وهبها . وإن شاء أمسكها . وإن شاء صنع بها ما شاء .

قال مالك ، فبممن اشترى جارية على شرطه أن لا يبيعها أو لا يهبها أو ما أشبه ذلك من الشروط ، فإنه لا يثبت للمشتري أن يطلها . وذلك ، أنه لا يجوز له أن يبيعها ولا أن يهبها . فإذا كان لا يملك ذلك منها ، فلم يملكها ملكاً تاماً . لأنه قد استثنى عليه فيها مملكته ببدل غيره . فإذا دخل هذا الشرط ، لم يخلع . وكان بيعاً مكروهاً .

الجماعة يملكون . وذلك لو أن رجلاً ابتاع عبداً ، فبى له داراً قيمة يثاها ثمن العبد أضعافاً . ثم وجد به عبداً يرد منه ، رده . ولا يحسب للعبد عليه إجارة فيما عمل له . فكذلك تكون له إجارته ، إذا آجره من غيره . لأنه ضامن له . وهذا الأمر عندنا .

قال مالك : الأمر عندنا ، فبممن ابتاع رقيقاً فى صفة واحدة . فوجد فى ذلك الرقيق عبداً مسروقاً . أو وجد بعبد منهم عبداً . إنه ينظر فيما وجد مسروقاً . أو وجد به عبداً فإن كان هو وجه ذلك الرقيق . أو أكثره ثمتا . أو من أجله اشترى وهو الذى فيه الفضل فيما يرى الناس . كان ذلك البيع مردوداً كله . وإن كان الذى وجد مسروقاً . أو وجد به العيب من ذلك الرقيق فى الشيء اليسير منه . ليس هو وجه ذلك الرقيق . ولا من أجله اشترى . ولا فيه الفضل فيما يرى الناس . رد ذلك الذى وجد به العيب . أو وجد مسروقاً بعينه ، بقدر قيمته من الثمن الذى اشترى به أولئك الرقيق .

• • •

(٨) باب النبي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها

١٠ - حدثني يحيى عن مالك ، عن نافع عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها . نهى البائع والمشتري .

أخرجه البخاري في ٣٤ - كتاب البيوع ، ٨٥ - باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها .
ومسلم في ٢١ - كتاب البيوع ، ١٢ - باب النبي عن بيع الثمار قبل بصلاحها ، حديث ٤٩ .

• • •

١١ - وحدثني عن مالك ، عن حميد الطويل ، عن أنس بن مالك ، أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى تزهى . فقيل له : يا رسول الله ، وما تزهى ؟ فقال : حين تحمر ، وقال رسول الله ﷺ : « أَرَأَيْتَ إِذَا مَتَعَ اللَّهُ الشَّعْرَةَ ، فِيمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ ؟ »

أخرجه البخاري في ٢٤ - كتاب الزكاة ، ٥٨ - باب من باع ثماره أو نخله أو أرضه أو زوجه .
وفي ٣٤ - كتاب البيوع ، ٨٧ - باب إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها .
ومسلم في ٢٢ - كتاب المساقاة ، ٣ - باب وضع الجوائح ، حديث ١٥ .

• • •

١٠ - (بيع الثمار) منفرداً عن النخل . نهى تحريم .
١١ - (تزهى) قال الخليل : أزهى النخل ، بدأ صلاحه . قال ابن الأثير : أزهى يزهى ، إذا أحمر واصفر . (إذا منع الله الثمرة) بأن تلتفت .
فلمن لا يأتي أن يأخذ أحدكم مال أخيه باطلاً . لأنه إذا تلتفت الثمرة لا يبقى للمشتري ، في مقابلة ماله ، هي .

(٦) باب النبي عن أن يطا الرجل وليلة ولها زوج

٧ - حدثني يحيى عن مالك ، عن ابن شهاب ، أن عبد الله بن عامر الهذلي لعثمان بن عفان جارية . ولها زوج . ابتاعها بالبصرة . فقال عثمان : لا أقربها حتى يفارقها زوجها . فأرضى بن عامر زوجها ، ففارقها .

• • •

٨ - وحدثني عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، أن عبد الرحمن بن عوف ابتاع وليدة . فوجلتها ذات زوج . ففارقها .

• • •

(٧) باب ما جاء في ثمر المال يباع أصله

٩ - حدثني يحيى عن مالك ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : « مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرِتْ . فَشَرَّهَا لِلْبَائِعِ . إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ الْمُتَبَاعُ . »

أخرجه البخاري في ٣٤ - كتاب البيوع ، ٩٠ - باب من باع نخلاً له أبرت .
ومسلم في ٢١ - كتاب البيوع ، ١٥ - باب من باع نخلاً له أبرت ، حديث ٧٧ .

• • •

٧ - (ففارقها) أي طلقها . فعلت لثمان بعد العدة .
٩ - (أبرت) أنثى : تطلق . وهو أن يشق طلع الإناث ، ويؤخذ من طلع الذكر فيأخذ فيه ، ليكون ذلك ، باذن الله ، أبود ما لم يؤبر . وهو خاص بالنخل . وألق به ما تنقد من ثمر وغيره .

(٩) باب ما جاء في بيع العرية

١٤ - حدثني يحيى عن مالك ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر ، عن زيد بن ثابت ، أن رسول الله ﷺ أرخص لصاحب العرية أن يبيعها بخرصها أخرجه البخاري في : ٣٤ - كتاب البيوع ، ٨٢ - باب بيع المزاينة .

ومسلم في : ٢١ - كتاب البيوع ، ١٤ - باب محرم بيع الرطب بالتمر إلا في الغرايا ، حديث ٦٠ .
ورواه الشافعي في الرسالة ، رقم ٩٠٨ ، بتحقيق أحمد محمد شاكر .

* * *

١٤ - حدثني عن مالك ، عن داود بن الحصين ، عن أبي سفيان ، مولى ابن أبي أحمد ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ أرخص في بيع الغرايا بخرصها . فيما دون خمسة أوسق . أو في خمسة أوسق أخرجه البخاري في : ٣٤ - كتاب البيوع ، ٨٣ - باب التمر على رؤوس النخل .

ومسلم في : ٢١ - كتاب البيوع ، ١٤ - باب محرم بيع الرطب بالتمر إلا في الغرايا ، حديث ٧١ .

* * *

(ما جاء في العرية)

بزئة فيلة . قال الجوهري : بمعنى فاطة . لأنها هزيت بأمره مالكا ، أي إفراده لها من باقي النخل ، فهي هازية . وقيل بمعنى مملوكة ، من عراه يورده ، إذا أتاه . لأن مالكا يوردها أي يأتيها . فهي معروضة للبيع عرايا . وهي ، لغة ، النخلة ، وفسرها مالك فقال : العرية أن يهرى الرجل الرسل نخله ، ثم ، يتأذى بفعله عليه ، فرخص له أن يشرها منه .

١٤ - (العرية) الرطب ، أو التنب هل الشجر . (بخرصها) قال ابن الأثير : خرص النخلة والكرمة ، بخرصا خرصا ، إذا حزر ما عليها من الرطب تمرا ، ومن التنب زيبا . فهو من الخرص ، لأن الخرص إنما هو تقدير بطن . والاسم الخرص ، بالكسر .

١٢ - وحدثني عن مالك ، عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن بن حازم ، عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن ، أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع التمار حتى تنجو من العاهة .

هذا مرسل . وقد وصله ابن عبد البر .

قال مالك : ويبيع التمار قبل أن يبدؤ صلاحها من بيع العرة .

* * *

١٣ - وحدثني عن مالك ، عن أبي الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت ، عن زيد بن ثابت ، أنه كان لا يبيع تمارة حتى تطلع الثريا . قال مالك : والأمر عندنا في بيع البطيخ والقثاء والخربز والجوز ، إن بيعته إذا بدا صلاحه خللا جائزا . ثم يكون للمشتري ما يثبت حتى ينقطع ثمره ، ويهلك . وكيس في ذلك وقت يؤقت . وذلك أن وقته معروف عند الناس .

وربما دخلته العاهة . ففطعت ثمرته ، قبل أن يأتى ذلك الوقت . فإذا دخلته العاهة ، بجائحة تبلى الثلث فصاعدا . كان ذلك موضوعا عن الذي ابتاعه .

١٣ - (القثاء) اسم لما يقول له الناس الخيار والمجور والفقوس ، وبهميم يطلقه على نوع يشبه الخيار . (الخربز) صنف من البطيخ معروف . شبه بالخلل . أملى معور الرأس ، دقيق الجلد .

رَبِّ الْحَائِطِ . قَاتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هُوَ لَهُ .

هذا الحديث مرسل . وقد وصله الشيخان .

في شرحه البخاري في : ٥٣ - كتاب الصلح ، ١٥ -
باب هل يشتر الإمام بالصلح .
ومسلم في : ٢٢ - كتاب المساقاة ، ٤ - باب استحباب
الوضع من الدين ، حديث ١٩ .

• • •

١٦ - وحديثي عن مالك : أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ
عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَضَى بِوَضْعِ الْجَائِحَةِ .
قَالَ مَالِكٌ : وَعَلَى ذَلِكَ ، الْأَمْرُ عِنْدَنَا .

قَالَ مَالِكٌ : وَالْجَائِحَةُ الَّتِي تُوضَعُ عَنْ
الْمُشْتَرَى ، الثَّلَثُ فَصَاعِدًا . وَلَا يَكُونُ مَا دُونَ
ذَلِكَ جَائِحَةً .

• • •

(١١) باب ما يجوز في استثناء الثمر

١٧ - حديثي يحيى عن مالك ، عن ربيعة
بن عبد الرحمن ، أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ كَانَ
يَبِيعُ ثَمَرَ حَائِطِهِ ، وَيَسْتَنْثِي مِنْهُ .

• • •

١٨ - وحديثي عن مالك ، عن عبد الله بن
أبي بكر ، أَنَّ جَدَّهُ مُحَمَّدَ بْنَ عُمَرَ بْنَ حَزَمٍ بَاعَ
ثَمَرَ حَائِطٍ لَهُ يُقَالُ لَهُ الْأَفْرُقُ . بِأَرْبَعَةِ أَلْفِ
دِرْهَمٍ . وَاسْتَنْثَى مِنْهُ بِشَمَانِيَةِ دِرْهَمٍ ، ثَمَرًا .

• • •

١٧ - (الأفراق) موضع بالهبة .

يَشْكُ دَاوُدُ قَالَ : حَمَسَتْهُ أَوْسَى أَوْ دُونَ
حَمَسَتْهُ أَوْسَى .

قَالَ مَالِكٌ : وَإِنَّمَا تَبَاعُ الثَّرَايَا بِحَرَمِهَا
مِنَ الثَّمَرِ . يُتَحَرَّى ذَلِكَ وَيُحْرَضُ فِي دُورِ
النَّحْلِ . وَإِنَّمَا أُرْخِصُ فِيهِ لِأَنَّهُ أَنْزَلَ بِمَنْزِلَةِ
التَّوَلِيَةِ وَالْإِقَالَةِ وَالشَّرْكِ . وَلَوْ كَانَ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِهِ
مِنَ الْيُوعِ ، مَا أَشْرَكَ أَحَدٌ أَحَدًا فِي طَعَامِهِ حَتَّى
يَسْتَوْفِيَهُ . وَلَا أَقَالَهُ مِنْهُ . وَلَا وَلَاهُ أَحَدًا حَتَّى
يَقْبِضَهُ الْمُتَبَاعُ .

• • •

(١٢) باب في الحامصة في بيع الثمار والزروع

١٥ - حديثي يحيى عن مالك ، عن أبي
الرجال ، مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أُمِّ
عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَنَّهُ سَمِعَهَا تَقُولُ :
اِئْتِنَا وَجَلْ ثَمَرَ حَائِطٍ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
فَعَالَجَهُ وَقَامَ فِيهِ حَتَّى تَبَيَّنَ لَهُ النُّقْصَانُ . فَمَالَ
رَبُّ الْحَائِطِ أَنْ يَقْبَعَ لَهُ أَوْ أَنْ يُقْبِلَهُ . فَخَلَفَ
أَنْ لَا يَفْعَلَ . فَلَذَهَبَتْ أُمُّ الْمُشْتَرَى إِلَى رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ : تَأْتِي أَنْ لَا يَفْعَلَ خَيْرًا ، فَسَمِعَ بِذَلِكَ

(والشرك) أي تشريك غيره فيما اشتراه بما اشتراه .

(الحامصة في بيع الثمار والزروع)

الحامصة : لغة : المصيبة المتأصلة ، جسمها جوائح .
وصرفا ، ما أثلف من مسجوز عن دفعه ، قدرا ، من ثمر
أوليات .

١٥ - (يفسح) يفسط . (تأكل) حلف . وهو من
اللفظة الجاهلية . يقال : أكيدول ليلاه . وتأتي يتأكل تأكله . والإس
اللفظة .

لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَتَأْخُذُ الصَّاعَ بِالصَّاعَتَيْنِ »
 فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا يَبِيعُونَنِي الْجَنِيبَ بِالْجَمْعِ
 صَاعًا بِصَاعٍ . فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :
 « بَيْعُ الْجَمْعِ بِالرَّاهِمِ ثُمَّ ابْتِيعَ بِالرَّاهِمِ جَنِيبًا » .
 مرسـل . قال ابن عبد البر : وصله داود بن قيس ، من
 زيد بن طاه ، من أبي سعيد الخدري .

* * *

٢١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ
 ابْنِ سُهَيْلٍ ، بَنِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَوْفٍ ، عَنْ
 سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ،
 وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ
 رَجُلًا عَلَى خَيْبَرَ . فَجَاءَهُ بِثَمَرٍ جَنِيبٍ . فَقَالَ لَهُ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَكُلْ ثَمَرِ خَيْبَرَ هَكَذَا ؟ »
 فَقَالَ : لَا . وَاللَّهِ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ . إِنَّا لَنَأْخُذُ
 الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَتَيْنِ . وَالصَّاعَتَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ .
 فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَفْعَلْ . بَيْعُ الْجَمْعِ
 بِالرَّاهِمِ . ثُمَّ ابْتِيعَ بِالرَّاهِمِ جَنِيبًا » .

أخرجه البخاري في : ٣٤ - كتاب البيوع ، ٨٩ -
 باب إذا لُودَ بَيْعٌ ثَمَرٌ بِثَمَرٍ غَيْرِ مِثْلِهِ .

ومسلم في : ٢٢ - كتاب المساقاة : ١٨ - باب بيع
 العُلماء مثلاً بمثل ، للأديث ٩٥ .

٢٠ - (الجنيب) نوع جيد من التمر . (بالجمع)
 ثمره مجموع من أنواع مختلفة .

٢١ - (عبد الحميد) رواه يحيى وابن نافع وابن يوسف .
 وقال جهمور رواه الموطأ : عبد الحميد . وهو المعروف .
 وكذا ذكره البخاري والقبيل وهو المصواب . والأول غلط .
 قاله أبو هر . (جنيب) نوع من أهل التمر . قيل الكيس .
 وقيل الطيب . وقيل الصلب . وقيل الذي خرج منه حشفه
 وورديته . وقيل الذي لا يخلط بغيره .

(البيع) التمر الذي المجموع من أنواع مختلفة . (ابنتع) اشتر

١٩ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي
 الرَّجَالِ ، مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَارِثَةَ ،
 أَنَّ أُمَّهُ عَمْرَةَ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ كَانَتْ تَبِيعُ
 يَمَارَهَا وَتَسْتَفْتِي مِنْهَا .

قَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا أَنَّ
 الرَّجُلَ إِذَا بَاعَ ثَمَرًا حَائِطُهُ أَنَّ لَهُ أَنْ يَسْتَفْتِيَ مِنْ
 ثَمَرِ حَائِطِهِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ ثُلُثِ الثَّمَرِ . لَا يُجَاوِزُ
 ذَلِكَ . وَمَا كَانَ دُونَ الثُّلُثِ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ .

قَالَ مَالِكٌ : فَأَمَّا الرَّجُلُ يَبِيعُ ثَمَرَ حَائِطِهِ ،
 وَيَسْتَفْتِي مِنْ ثَمَرِ حَائِطِهِ ، ثَمَرُ نَخْلَةٍ أَوْ نَخْلَاتٍ
 يَخْتَارُهَا ، وَيُسَمِّي عِدَّةَهَا . فَلَا أَرَى بِذَلِكَ
 بَأْسًا . لِأَنَّ رَبَّ الْحَائِطِ إِنَّمَا اسْتَفْتَى شَيْئًا مِنْ
 ثَمَرِ حَائِطِهِ نَفْسِهِ . وَإِنَّمَا ذَلِكَ شَيْءٌ أَحْبَبَهُ مِنْ
 حَائِطِهِ . وَأَمْسَكَهُ لَمْ يَبِعْهُ . وَبَاعَ مِنْ حَائِطِهِ
 مَا يَبُورُ ذَلِكَ .

* * *

(١٢) باب ما يكره من بيع التمر

٢٠ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ
 أَسْلَمَ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، أَنَّهُ : قَالَ : قَالَ رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ : « ائْتَمِرُوا بِالثَّمَرِ مِثْلًا بِمِثْلٍ » فَقِيلَ لَهُ :
 « إِنَّ عَامِلَكُمْ عَلَى خَيْبَرَ يَأْخُذُ الصَّاعَ بِالصَّاعَتَيْنِ » .
 فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « ادْعُوهُ لِي » فَدُعِيَ لَهُ . فَقَالَ

١٩ - (احبسه) ائمه .

عَنِ الْمَرْابَةِ . وَالْمَرْابَةُ بَيْعُ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا .
وَبَيْعُ الْكَرَمِ بِالزَّرْبِيبِ كَيْلًا .

أخرجه البخارى في : ٣٤ - كتاب البيوع : ٨٢ - باب
بيع المزابنة .

ومسلم في : ٢١ - كتاب البيوع : ١٤ - باب تحريم
بيع الرطب بالتمر إلا في العراق ، حديث ٧٢ .

ورواه الشافعى في الرسالة ، فقرة ٩٠٦ ، بتحقيق أحمد
محمد شاكر .

٢٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ

الْحَصْبِيِّ ، عَنْ أَبِي سُمْيَانَ ، مَوْلَى ابْنِ أَبِي
أَحْمَدَ ، عَنْ أَبِي مَعْيِدٍ الْخُدْرِيِّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ نَهَى عَنِ الْمَرْابَةِ وَالْمَحَاقَلَةِ . وَالْمَرْابَةُ
اشْتِرَاءُ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ فِي زُورِيسِ النَّخْلِ . وَالْمَحَاقَلَةُ
كِرَاءُ الْأَرْضِ بِالْحِنْطَةِ .

أخرجه البخارى في : ٣٤ - كتاب البيوع : ٨٢ -
باب بيع المزابنة .

ومسلم في : ٢١ - كتاب البيوع : ١٧ - باب كراء
الأرض ، حديث ١٠٥ .

٢٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ بَنِّ شُهَابٍ ،

عَنْ مَعْيِدِ بْنِ الْمُسَيْبِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى

سَبِينَ ، أَيْ يَبْعُ الْآخَرَ مِنْ حَقِّهِ ، يَمَّا يَزِدُّهُ فِيهِ . فَذَا وَقَفَ
أَحَدُهُمَا عَلَى مَا يَكْرَهُ تَدَانَا . فَيَحْرُسُ أَحَدُهُمَا عَلَى فسخ البيع ،
وَالْآخَرُ عَلَى إِفْسَاكَهُ .

وَالْمَحَاقَلَةُ مَفَاعَلَةٌ مِنَ الْحَقْلِ ، وَهِيَ الْحَرْثُ . وَقَالَ بَعْضُ
الْقَوِيْمِ : أَسْمُ الْقَرْعِ فِي الْأَرْضِ وَالْأَرْضِ الَّتِي يَزْرَعُ فِيهَا .
وَمِنْ قَوْلِهِ ﷺ : « مَا تَصْنَعُونَ بِمَحَاقِلِكُمْ ؟ » أَيْ بِمَزَارِعِكُمْ .

٢٣ - (الْمَرْابَةُ) قَالَ الْقَزَاز : أَسْأَلُهُ أَنْ يَلْعُونَ بِرِيْدِ
فَسَخِ الْبَيْعِ ، وَالْعَاقِبَانِ لَا يَرِيدُ فَسْخَهُ . فَيُزَابِتَانِ عَلَيْهِ ، أَيْ
يَتَدَانِفَانِ . (الْكَرَمُ) شَجَرُ النَّبْتِ . وَالْمُرَادُ النَّبْتُ نَفْسَهُ .

٢٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ زَيْدٍ ، أَنَّ زَيْدًا أَبَا عِيَّاشٍ ، أَخْبَرَهُ ، أَنَّهُ
سَأَلَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ عَنِ الْبَيْضَاءِ بِالسَّلْتِ
فَقَالَ لَهُ سَعْدٌ : أَيُّهُمَا أَفْضَلُ ؟ قَالَ : الْبَيْضَاءُ .
فَتَنَاهَا عَنْ ذَلِكَ . وَقَالَ سَعْدٌ : سَمِعْتُ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ يُسْأَلُ عَنْ اشْتِرَاءِ الثَّمَرِ بِالرُّطْبِ ،
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَيْنَقُصُ الرُّطْبُ إِذَا
يَبَسَ ؟ » فَقَالُوا : نَعَمْ . فَنَهَى عَنْ ذَلِكَ .

أخرجه أبو داود في : ٢٢ - كتاب البيوع : ١٨ -
باب في التمر بالتمر .

والترمذى في : ١٢ - كتاب البيوع : ١٤ - باب ما جاء
في النهي عن المحاقلة والمزابنة .

واللساني في : ٤٤ - كتاب البيوع : ٣٦ - باب اشتراء
التمر بالرطب .

وابن ماجه في : ١٢ - كتاب التجارات : ٥٣ - باب
بيع الرطب بالتمر .

ورواه الشافعى في الرسالة ، فقرة ٩٠٧ ، بتحقيق أحمد
محمد شاكر .

(١٣) باب ما جاء في المزابنة والمحاقلة

٢٣ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ،
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى

٢٢ - (الْبَيْضَاءُ) الثَّمِيرُ . (بِالسَّلْتِ) حَبُّ بَيْنِ الْحَنْطَةِ
وَالثَّمِيرِ ، وَلَا تَقْرَأُ لَهُ كَثْرَةُ الثَّمِيرِ . فَهُوَ كَالْحَنْطَةِ فِي
مِلَاتِهِ ، وَكَالثَّمِيرِ فِي طَبْعِهِ وَبَرْدِهِ . قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : وَيَكُونُ
فِي الْعُودِ وَالْجَلِيزِ . (أَيُّهَا أَفْضَلُ) أَيْ أَكْثَرُ فِي الْكَيْلِ .

(مَاجِلَةٌ فِي الْمَرْابَةِ وَالْمَحَاقَلَةِ)

مِفَاعَلَةٌ مِنَ الزَّيْنِ . وَهُوَ التَّبَعُ الشَّعِيدُ . وَمِنْهُمُ الْإِزْبَالِيَّةُ ،
مَلَائِكَةُ النَّارِ ، لِأَنَّهُمْ يَزْبُونُ الْكَفْرَةَ فِيهَا ، أَيْ يَذْهَبُونَهَا . وَيُقَالُ
لِلْحَرْبِ : زَبُونٌ لِأَنَّهُا تَذْهَبُ أَبْنَاءَهَا إِلَى الْمَوْتِ . وَنَفَاقَةُ زَيْوْنٍ
إِذَا كَانَتْ تَذْهَبُ حَالِيَهَا مِنَ الْغَلَبِ .

سَمِيَ بِهِ هَذَا الْبَيْعُ الْخُصُوصُ ، لِأَنَّهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَبَايِعِينَ -

كُلِّ سِلْعَتِكَ هَذِهِ . أَوْ مَرُّ مَنْ يَكِيلُهَا . أَوْ زَيْنٌ مِنْ ذَلِكَ مَا يُوزَنُ . أَوْ عَدٌّ مِنْ ذَلِكَ مَا كَانَ يُعَدُّ . فَمَا نَقَصَ عَنْ كَيْلٍ كَذَا وَكَذَا صَاعًا ، لِتُسَمِّيَهُ يُسَمِّيَهَا . أَوْ زَيْنٍ كَذَا وَكَذَا رِطْلًا . أَوْ عَدِّ كَذَا وَكَذَا ، فَمَا نَقَصَ مِنْ ذَلِكَ فَعَلَى غَرْمِهِ لَكَ . حَتَّى أَوْفَيْكَ ذَلِكَ التَّسْمِيَةَ . فَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ التَّسْمِيَةَ فَهُوَ لِي . أَضْمَنْ مَا نَقَصَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى أَنْ يَكُونَ لِي ، مَا زَادَ . فَلَيْسَ ذَلِكَ بَيْنًا ، وَلَكِنَّهُ الْمُخَاطَرَةُ وَالْقَرَرُ . وَالْقِيَارُ . يَدْخُلُ هَذَا . لِأَنَّهُ لَمْ يَشْتَرِ مِنْهُ شَيْئًا بِشَيْءٍ أَخْرَجَهُ . وَلَكِنَّهُ ضَمِنَ لَهُ مَا سَمَى مِنْ ذَلِكَ الْكَيْلَ أَوْ الْوَزْنَ أَوْ الْعَدَّ . عَلَى أَنْ يَكُونَ لَهُ مَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ . فَإِنْ نَقَصَتْ تِلْكَ السَّلْعَةُ عَنْ تِلْكَ التَّسْمِيَةِ ، أَخَذَ مِنْ مَالِ صَاحِبِهِ مَا نَقَصَ بِغَيْرِ تَمَنٍّ وَلَا هَيْبَةٍ ، طَبِيعُهَا نَفْسُهُ . فَهَذَا يُشْبِهُ الْقِيَارَ . وَمَا كَانَ مِثْلَ هَذَا مِنْ الْأَشْيَاءِ فَلِلَّيْكَ يَدْخُلُهُ .

قَالَ مَالِكٌ : وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ ، لَهُ الثُّوبُ : أَضْمَنْ لَكَ مِنْ ثَوْبِكَ هَذَا كَذَا وَكَذَا ظَهْرًا فَلَنْتَسُوهُ . قَدَرْتُ كُلَّ ظَهْرَةٍ كَذَا وَكَذَا . لِشَيْءٍ يُسَمَّى . فَمَا نَقَصَ مِنْ ذَلِكَ فَعَلَى غَرْمِهِ حَتَّى أَوْفَيْكَ وَمَا زَادَ فَلِي . أَوْ أَنْ

عَنِ الزُّبَيْنَةِ وَالْمَحَاقِلَةِ . وَالزُّبَيْنَةُ اشْتَرَتْهُ الثَّمَرُ بِالثَّمَرِ . وَالْمَحَاقِلَةُ اشْتَرَتْهُ الزَّرْعُ بِالْحِنْطَةِ . وَاشْتَرَتْهُ الْأَرْضُ بِالْحِنْطَةِ .

قَالَ ابْنُ عَبْدِ البرِّ : هَذَا الْحَدِيثُ مَرْسَلٌ فِي الْمَوْطَأِ عَنْ جَمِيعِ الرُّوَاةِ . وَكَذَا رَوَاهُ أَصْحَابُ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْهُ .

قَالَ بَنُ شِهَابٍ : فَسَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ عَنْ اشْتِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ ؟ فَقَالَ : لَا يَأْسُ بِذَلِكَ .

قَالَ مَالِكٌ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الزُّبَيْنَةِ وَتَفْسِيرِ الزُّبَيْنَةِ : أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مِنَ الْجِزَافِ الَّذِي لَا يُعْلَمُ كَيْلُهُ وَلَا وَزْنُهُ وَلَا عَدُّهُ ، ابْتِيعَ بِشَيْءٍ مُسَمًى مِنَ الْكَيْلِ أَوْ الْوَزْنِ أَوْ الْعَدِّ . وَذَلِكَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الْعُلَامُ الْمَصْبَرُ الَّذِي لَا يُعْلَمُ كَيْلُهُ مِنَ الْحِنْطَةِ أَوِ الثَّمَرِ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأَطْعَمَةِ . أَوْ يَكُونَ لِلرَّجُلِ السَّلْعَةُ مِنَ الْحِنْطَةِ أَوْ النَّوَى أَوْ الْقَضْبِ أَوْ الْمُصْفَرِّ أَوْ الْكُرْسَفِ أَوْ الْكَثَانِ أَوْ الْقَرِّ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ السَّلْعِ . لَا يُعْلَمُ كَيْلُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَلَا وَزْنُهُ وَلَا عَدُّهُ . فَيَقُولُ الرَّجُلُ لِرَبِّ تِلْكَ السَّلْعَةِ :

٢٥ - (الورق) الفضة . (المصبر) المجموع بعضه فوق بعض . (الحبط) ما يقطع من ورق الشجر . (النوى) البطح . (الكورسف) القطن . (الكثان) قال ابن دريد : الكثان حرب . سمى بذلك لأنه يكنى ، أى يسود إذا أتى بعضه فوق بعض . (القر) صرب . قال الليث : هو ما يميل منه الإبريسم . ولذا قال بعضهم : القر والإبريسم ، مثل الحنطة والذيق .

(غرمه) دفعه . (الفرور) بيع الثمر هو ما كان له ظاهر يفر للشرى ويأمن مجهول . وقال الأزهري: بيع الثمر ما كان على غير عهدة ولا ثقة ، وتدخل فيه ما يبيع الرق لا يحيط بكنهها المتبايعان من كل جهول . (ظاهرة) ما يظهر العين . وهو خلاف بطانة .

(١٤) باب جامع بيع الثمر

٢٦ - قَالَ مَالِكٌ : مَنْ اشْتَرَى ثَمَرًا مِنْ ثَجَلٍ مُسَمَّاءَ ، أَوْ حَلِيطٍ مُسَمَّى ، أَوْ لَبَنًا مِنْ حَمِّ مُسَمَّاءَ : إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ . إِذَا كَانَ يُؤْخَذُ عَاجِلًا . يَشْرَعُ الْمُشْتَرَى فِي أَخْذِهِ حِينَ دَفَعَهُ الثَّمَنَ . وَإِنَّمَا مَثَلُ ذَلِكَ ، بِمَنْزِلَةِ رَاوِيَةِ زَيْتٍ . يَتَّبَعُ مِنْهَا رَجُلٌ بِدِينَارٍ أَوْ دِينَارَيْنِ . وَيُعْطِيهِ ذَهَبَهُ . وَيَشْتَرِي عَلَيْهِ أَنْ يَكِيلَ لَهُ مِنْهَا . فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ . فَإِنْ انْتَقَمَتِ الرَّاوِيَةُ . فَلَمَّيَةِ زَيْتِهَا ، فَلَيْسَ لِلْمُبْتَاعِ إِلَّا ذَهَبُهُ . وَلَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا بَيْعٌ . وَأَمَّا كُلُّ شَيْءٍ كَانَ حَاضِرًا ، يُشْتَرَى عَلَى وَجْهِهِ ، مِثْلُ اللَّبَنِ إِذَا حَلِيبَ ، وَالرُّطْبَ يُسْتَجْنَى ، فَيَأْخُذُ الْمُبْتَاعُ يَوْمًا يَتَوَقَّعُ فَلَا بَأْسَ بِهِ . فَإِنْ فَنِيَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفِيَ الْمُشْتَرَى مَا اشْتَرَى ، رَدَّ عَلَيْهِ الْبَائِعُ مِنْ ذَهَبِهِ ، بِحَسَابِ مَا بَقِيَ لَهُ . أَوْ يَأْخُذُ مِنْهُ الْمُشْتَرَى سَلْعَةً بِمَا بَقِيَ لَهُ . يَتَرَاضِيَانِ عَلَيْهِمَا . وَلَا يُقَارِفُهُ حَتَّى يَأْخُذَهَا . فَإِنْ قَارَفَهُ ، فَإِنْ ذَلِكَ مَكْرُوهٌ . لِأَنَّهُ يَنْخُلُهُ اللَّبَنُ بِاللَّبَنِ . وَقَدْ نَهَى عَنِ الْكَالِيَةِ بِالْكَالِيَةِ . فَإِنْ وَقَعَ فِي بَيْتِهِمَا أَجَلٌ ، فَلَمَّيَةِ مَكْرُوهٌ . وَلَا يَجِلُّ فِيهِ تَأْخِيرٌ وَلَا نَظَرَةٌ . وَلَا يَصْلُحُ إِلَّا بِصِفَةِ

يَقُولُ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ : أَضْمَنْ لَكَ مِنْ ثِيَابِكَ هَلِي كَذَا وَكَذَا قَمِيصًا . ذَرَعْ كُلَّ قَمِيصٍ كَذَا وَكَذَا . فَمَا نَقَصَ مِنْ ذَلِكَ فَعَلَى غَرْمِهِ . وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَلِي . أَوْ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ : لَهْ الْجُلُودُ مِنْ جُلُودِ الْبَقَرِ أَوْ الْإِبِلِ : أَقْطَعْ جُلُودَكَ هَلِي نِيعَالًا عَلَى إِمَامٍ يُرِيهِ لِيَاهُ . فَمَا نَقَصَ مِنْ مِائَةِ ذَوْجٍ فَعَلَى غَرْمِهِ . وَمَا زَادَ فَهُوَ لِي بِمَا ضَمِنْتُ لَكَ . وَمِمَّا يُشْبِهُ ذَلِكَ ، أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ عِنْدَهُ حَبُّ الْبَابِ : اغْصُرْ حَبَّكَ هَذَا . فَمَا نَقَصَ مِنْ كَذَا وَكَذَا رِطْلًا . فَعَلَى أَنْ أُعْطِيَكَهُ . وَمَا زَادَ فَهُوَ لِي . فَهَذَا كُلُّهُ وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الْأَشْيَاءِ ، أَوْ ضَارَعَهُ ، مِنَ الْمَرْابِئَةِ . الَّتِي لَا تَصْلُحُ وَلَا تَجُوزُ . وَكَذَلِكَ أَيْضًا إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ : لَهْ الْخَبْطُ أَوْ النَّوَى أَوْ الْكُرْشُفُ أَوْ الْكَتَّانُ أَوْ الْقَصْبُ أَوْ الْمُضْفَرُ : ابْتَاعَ مِنْكَ هَذَا الْخَبْطَ ، بِكَذَا وَكَذَا صَاعًا . مِنْ خَبْطٍ يُخَبَطُ وَمِثْلُ خَبْطِهِ . أَوْ هَذَا النَّوَى بِكَذَا وَكَذَا صَاعًا مِنْ نَوَى مِثْلِهِ . وَفِي الْمُضْفَرِ وَالْكَرْشُفِ وَالْكَتَّانِ وَالْقَصْبِ مِثْلُ ذَلِكَ . فَهَذَا كُلُّهُ يَرْجِعُ إِلَى مَا وَصَفْنَا مِنَ الْمَرْابِئَةِ .

• • •

صَاعًا . فَأَعْطَى صَاحِبَ التَّمْرِ دِينَارًا عَلَى أَنَّهُ
يَخْتَارُ . فَيَأْخُذُ أَيُّ تِلْكَ الصُّبْرِ شَاءَ .
قَالَ مَالِكٌ : فَهَذَا لَا يَصْلُحُ .

وَسُئِلَ مَالِكٌ ، عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الرُّطْبَ مِنْ
صَاحِبِ الْحَاطِيطِ . فَيُسْلِفُهُ الدِّينَارَ . مَاذَا لَهُ إِذَا
ذَهَبَ رُطْبُ ذَلِكَ الْحَاطِيطِ ؟ قَالَ مَالِكٌ : يُعَايِسُ
صَاحِبَ الْحَاطِيطِ . ثُمَّ يَأْخُذُ مَا بَقِيَ لَهُ مِنْ دِينَارِهِ .
إِنْ كَانَ أَخَذَ بِغُلَّتَيْ دِينَارٍ رُطْبًا ، أَخَذَ ثُلُثَ
الدِّينَارِ . اللَّيْ بَقِيَ لَهُ . وَإِنْ كَانَ أَخَذَ ثَلَاثَةَ
أَرْبَاعِ دِينَارِهِ رُطْبًا . أَخَذَ الرَّبْعَ الَّذِي بَقِيَ لَهُ .
أَوْ يَتَرَاضِيَانِ بَيْنَهُمَا . فَيَأْخُذُ بِمَا بَقِيَ لَهُ مِنْ
دِينَارِهِ عِنْدَ صَاحِبِ الْحَاطِيطِ . مَا بَدَا لَهُ . إِنْ أَحَبَّ
أَنْ يَأْخُذَ تَمْرًا ، أَوْ يَنْلَعَهُ سِوَى التَّمْرِ ، أَخَذَ مَا
بِمَا فَضَّلَ لَهُ . فَإِنْ أَخَذَ تَمْرًا أَوْ يَنْلَعَهُ أُخْرَى
فَلَا يَفَارِقُهُ حَتَّى يَسْتَوْفَى ذَلِكَ مِنْهُ .

قَالَ مَالِكٌ : وَإِنَّمَا هَذَا بِمَنْزِلَةِ أَنْ يُكْرَى
الرَّجُلُ الرَّجُلَ وَاحِدَةً بِعَيْنَيْهَا . أَوْ يُؤَاجِرَ غُلَامَهُ ،
الْحَيَاطَ . أَوْ التَّجَارَ أَوْ الْعَمَالَ ، لِغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ
الْأَعْمَالِ . أَوْ يُكْرَى مَسْكَنَهُ . وَيَسْتَلِفَ إِجَارَةَ
ذَلِكَ الْغُلَامِ . أَوْ كِرَاهِ ذَلِكَ التَّسْكَنِ . أَوْ تِلْكَ
الرَّاحِلَةِ . ثُمَّ يَخْدُثُ فِي ذَلِكَ حَدَثٌ يَمُوتُ أَوْ
غَيْرَ ذَلِكَ . فَيَرُدُّ رَبَّ الرَّاحِلَةِ أَوْ الْعَبْدَ أَوْ التَّسْكَنَ
إِلَى الَّذِي سَلَفَهُ مَا بَقِيَ مِنْ كِرَاهِ الرَّاحِلَةِ أَوْ إِجَارَةِ

مَمْلُوكِهِ ، إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى . فَيَضْمَنُ ذَلِكَ الْبَالِغُ
لِلْمُبْتَاعِ . وَلَا يُسَمَّى ذَلِكَ فِي حَاطِيطٍ . يَعْنِيهِ .
وَلَا فِي غَنَمٍ . بِأَعْيَانِهَا .

وَسُئِلَ مَالِكٌ ، عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي مِنَ الرَّجُلِ
الْحَاطِيطَ . فِيهِ الْوَأْنُ مِنَ النَّخْلِ ، مِنَ الْعَجْوَةِ
وَالْكَبِيبِ وَالْعَلَقِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْوَأْنِ التَّمْرِ .
فَيَسْتَنْتِي مِنْهَا تَمْرَ النَّخْلَةِ أَوْ النَّخْلَاتِ . يَخْتَارُهَا
مِنْ نَخْلِهِ ؟ فَقَالَ مَالِكٌ : ذَلِكَ لَا يَصْلُحُ . لِأَنَّهُ
إِذَا صَنَعَ ذَلِكَ ، تَرَكَ تَمْرَ النَّخْلَةِ مِنَ الْعَجْوَةِ .
وَمَكِيلَةَ تَمْرِهَا خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا . وَأَخَذَ مَكَانَهَا
تَمْرَ نَخْلَةٍ مِنَ الْكَبِيبِ . وَمَكِيلَةَ تَمْرِهَا عَشْرَةَ
أَصْوَاعَ . فَإِنْ أَخَذَ الْعَجْوَةَ الَّتِي فِيهَا خَمْسَةَ
عَشَرَ صَاعًا . وَتَرَكَ الَّتِي فِيهَا عَشْرَةَ أَصْوَاعَ
مِنَ الْكَبِيبِ . فَكَانَتْ اشْتَرَى الْعَجْوَةَ بِالْكَبِيبِ
مُتَّفَاعِضًا . وَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ ،
بَيْنَ يَدَيْهِ صُبْرٌ مِنَ التَّمْرِ : قَدْ صَبَّرَ الْعَجْوَةَ
فَجَعَلْتُهَا خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا . وَجَعَلَ صُبْرَةَ الْكَبِيبِ
عَشْرَةَ أَصْوَاعَ . وَجَعَلَ صُبْرَةَ الْعَلَقِ اثْنَيْ عَشَرَ

(أنواع) (السجرة) نوع من أجود تمر المدينة .
(الكيس) نوع من التمر ، ويقال من أجوده .
(والعلق) أنواع من التمر . ومنه خلق ابن الحقيق ، وخلق
ابن طاب ، وخلق ابن زيد . (أصوح) جمع قلة لصاح .
ويجمع كثرة على صيمان . (بين يديه) أي صنته . (صبرة)
عن ابن دويد : اشتريت الشيء صبرة ، أي بلا كيل ولا وزن .
وجمعها صبر مثل غرفة وغرف . (صبر السجوة) أي جسمها .

قَالَ مَالِكُ : وَإِنَّمَا قَرَقَ ، بَيْنَ ذَلِكَ ، الْقَبْضُ . مَنْ قَبَضَ مَا اسْتَأْجَرَ أَوْ اسْتَكْرَى فَقَدْ خَرَجَ مِنَ الْقَرْيَةِ ، وَالسَّلَفُ الَّذِي يُكْرَهُ . وَأَخَذَ أَمْرًا مَعْلُومًا . وَإِنَّمَا مَثَلُ ذَلِكَ ، أَنْ يَفْشُرَ الرَّجُلُ الْعَبْدَ أَوِ الْوَلِيدَةَ فَيَقْبِضَهُمَا وَيَنْقُذَ أَمَانَهُمَا فَلِنْ حَلَّتْ بِهِمَا حَلَّتْ مِنْ عَهْدَةِ السَّنَةِ ، أَخَذَ ذَهَبَهُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي ابْتِاعَ مِنْهُ . فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ . وَبِهَذَا مَقَسَتِ السَّنَةُ فِي بَيْعِ الرِّقِيِّ .

قَالَ مَالِكُ : وَمَنْ اسْتَأْجَرَ عَبْدًا بِعَمَلِهِ أَوْ تَكَارَى رَاحِلَةً بِعَمَلِهَا إِلَى أَجَلٍ . يَقْبِضُ الْعَبْدَ أَوِ الرَّاحِلَةَ إِلَى ذَلِكَ الْأَجَلِ . فَقَدْ عَمِلَ بِمَا لَا يَصْلُحُ . لَا هُوَ قَبَضَ مَا اسْتَكْرَى أَوْ اسْتَأْجَرَ ، وَلَا هُوَ سَلَفَ فِي ذَنْبٍ يَكُونُ ضَامِنًا عَلَى صَاحِبِهِ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ .

• • •

(١٥) بَابُ بَيْعِ الْفَاكِهَةِ

٢٧ - قَالَ مَالِكُ . الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ جَنْدَلًا . أَنْ مَنْ ابْتِاعَ شَيْئًا مِنَ الْفَاكِهَةِ مِنْ رَطْبِهَا أَوْ يَابِسِهَا . فَإِنَّهُ لَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ . وَلَا يَبَاعُ شَيْءٌ مِنْهَا بِعَقْبِهِ وَيَبْعَثُ ، إِلَّا بَدَأَ بِبَيْدِ ،

الْعَبْدِ أَوْ كِرَاهِ الْمُسْكَنِ . يُحَاسِبُ صَاحِبَهُ بِمَا اسْتَوْفَى مِنْ ذَلِكَ . إِنْ كَانَ اسْتَوْفَى نِصْفَ حَقِّهِ ، رَدَّ عَلَيْهِ النِّصْفَ الْبَاقِيَ الَّذِي لَهُ عَنْدهُ . وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ ، أَوْ أَكْثَرَ فَيَحْسَابِ ذَلِكَ يَرُدُّ إِلَيْهِ مَا بَقِيَ لَهُ .

قَالَ مَالِكُ : وَلَا يَصْلُحُ التَّسْلِيْفُ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا يُسَلَفُ فِيهِ بِعَمَلِهِ . إِلَّا أَنْ يَقْبِضَ الْمُسَلَفُ مَا سَلَفَ فِيهِ عِنْدَ ذَمِّهِ اللَّذَابَ إِلَى صَاحِبِهِ . يَقْبِضُ الْعَبْدَ أَوِ الرَّاحِلَةَ أَوِ الْمُسْكَنَ . أَوْ يَبْدَأَ فِيمَا اشْتَرَى مِنَ الرُّطْبِ فَيَأْخُذُ مِنْهُ جَنْدَ ذَمِّهِ اللَّذَابَ إِلَى صَاحِبِهِ . لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ تَأْخِيرٌ وَلَا أَجَلٌ .

قَالَ مَالِكُ : وَتَفْسِيرُ مَا كُرِيَ مِنْ ذَلِكَ ، أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ : أَسَلَفْتُكَ فِي رَاحِلَتِكَ فَلَانَّةٌ أَوْ كِبَاهُ فِي الْحَجِّ . وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَجِّ أَجَلٌ مِنَ الزَّمَانِ . أَوْ يَقُولُ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْعَبْدِ أَوِ الْمُسْكَنِ . فَإِنَّهُ إِذَا صَنَعَ ذَلِكَ ، كَانَ إِنَّمَا يُسَلَفُهُ ذَهَبًا ، عَلَى أَنَّهُ إِنْ وَجَدَ تِلْكَ الرَّاحِلَةَ صَحِيحَةً لِذَلِكَ الْأَجَلِ الَّذِي سَمَّى لَهُ ، فَهِيَ لَهُ بِذَلِكَ رَدَّ الْكِرَاهِ . وَإِنْ حَلَّتْ بِهَا حَلَّتْ مِنْ مَوْتٍ أَوْ غَيْرِهِ ، رَدَّ عَلَيْهِ ذَهَبَهُ . وَكَانَتْ عَلَيْهِ عَلَى وَجْهِ السَّلَفِ عَنْدهُ .

(الفرق) الخطر . ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع القرد . وهو مثل بيع السكك في الماء ، والطير في الهواء . ٢٧ - (بدأ ببد) أي مناجزة .

(فلانة) أي المنيعة . وإطلاقها على غير الإسم الكره بعضهم . ورد بأن في الحديث « ماتت فلانة » لثاء .

أَوْ فِضَّةً . فَبَاعَا كُلُّهُمَا بِأَرْبَعَةِ عَيْنًا ، أَوْ كُلَّ
أَرْبَعَةٍ بِثَلَاثَةِ عَيْنًا . فَقَالَ لَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .
« أَرْبَعَتُمَا قَرْدًا » .

مرسل . ورواه ابن وهب عن الثبث بن سعد . وحمرو بن
الحارث ، عن يحيى بن سعيد ، أنه حدثنا أن عبد الله بن أبي
سليمة حدثه أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ... الخ

• • •

٢٩ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ثَوْبَانَ بْنِ
أَبِي تَيْمٍ ، عَنْ أَبِي الْحَبَابِ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ ،
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ :
« النَّيَّارُ بِالنَّيَّارِ ، وَاللُّزْمُ بِاللُّزْمِ ، لَا أَفْضَلَ
بَيْنَهُمَا » .

أخرجه مسلم في : ٢٢ - كتابه المساقاة ، ١٥ - باب
الصرف وبيع الذهب بالورق نقدًا ، حديث ٨٥ .
ورواه الشافعي في الرسالة ، فقرة ٧٥٩ ، بتحقيق
أحمد محمد شاكر .

• • •

٣٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ،
عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ
« لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ . إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ .
وَلَا تَشْفُوا بِغَضِّهَا عَلَى بَقْضٍ . وَلَا تَبِيعُوا الْوَرَقَ
بِالْوَرَقِ . إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ . وَلَا تَشْفُوا بِغَضِّهَا

(أدبيات) أدب الرجل ، دخل في الرها .

٢٩ - (لأفضل بينهما) أي زيادة .

٣٠ - (إلا مثلاً بمثل) أي إلا حال كونها متماثلين .
أي متساويين . (تشفوا) من الإشفاف ، أي لا تقبلوا
والشف ، بالكسر ، الزهادة .

وَمَا كَانَ مِنْهَا مِمَّا يَبْتَسُ ، فَيَصِيرُ فَكَيْهَةً بَابَةً
تُدْخَرُ وَتَوْكَلُ . فَلَا يَبَاعُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ . إِلَّا
بَدَا بِبَدٍ . وَمِثْلًا بِمِثْلٍ . إِذَا كَانَ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ
فَإِنْ كَانَ مِنْ صِنْفَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ ، فَلَا يَبَاسُ بِأَنْ
يُبَاعَ مِنْهُ اثْنَانِ بِوَاحِدٍ . بَدَا بِبَدٍ . وَلَا يَصْلُحُ
إِلَى أَجَلٍ . وَمَا كَانَ مِنْهُمَا مِمَّا لَا يَبْتَسُ
وَلَا يُدْخَرُ وَإِنَّمَا يُوَكَّلُ رَطْبًا كَهَيْئَةِ الْبَطِيخِ وَالْفَنَاءِ
وَالْخَرْبِ وَالْجَزْرِ وَالْأَنْجُرِ وَالْمَوْزِ وَالرَّامَانَ وَمَا كَانَ
مِثْلَهُ . وَإِنْ بَاسَ لَمْ يَكُنْ فَكَيْهَةً بَعْدَ ذَلِكَ .
وَلَيْسَ هُوَ مِمَّا يُدْخَرُ وَيَكُونُ فَكَيْهَةً . قَالَ :
فَأَرَاهُ حَقِيقًا أَنْ يُؤَخَّلَ مِنْهُ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ ،
إِثْنَانِ بِوَاحِدٍ . بَدَا بِبَدٍ . فَإِذَا لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ قِيَمَةٌ
مِنْ الْأَجَلِ ، فَإِنَّهُ لَا يَبَاسُ بِهِ .

• • •

(١٦) باب بيع الذهب بالفضة تبرأ وعينا

٢٨ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ
يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، أَنَّهُ قَالَ : أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
الْمُتْعَتِينَ أَنْ يَبِيعَا آتِيَةً مِنَ الْمَغَانِمِ مِنْ ذَهَبٍ

(ومثلاً بمثل) أي متساوياً . (الخزب) نوع من البطيخ .
(الأترج) فاكهة معروفة . الواحدة أترجة . (الرمان)
فعل . وفنونه أصلية . ولذا ينصرف . الواحدة ومناة
(بيع الذهب بالورق عيناً وتبرأ)

حالان من الذهب . فالنبر ما كان من الذهب غير مفروجه .
فإن ضرب ذنائب فهو عين .

٢٨ - (المتعينين) سعد بن أبي وقاص وسعد بن عباد .
(المغانم) أي مغنم غير .

فَالْ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَبِعُوا
الدَّيْنَارَ بِالدَّيْنَارَيْنِ . وَلَا الدَّرْهَمَ بِالدَّرْهَمَيْنِ » .

وصلة مسلم بن طريق ابن وهب ، عن حمزة بن بكير ،
عن سليمان بن يسار .
في : ٢٢ - كتاب المساقاة ، ١٤ - باب الربا ، حديث ٧٨

• • •

٣٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ
أَسْلَمَ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي
سُفْيَانَ بَاعَ سِقَايَةً مِنْ ذَهَبٍ أَوْ وَرَقٍ بِأَكْثَرِ مِنْ
وَزْنِهَا . فَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
يَنْهَى عَنْ مِثْلِ هَذَا إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ . فَقَالَ لَهُ
مُعَاوِيَةُ : مَا أَرَى بِمِثْلِي هَذَا بَأْسًا . فَقَالَ
أَبُو الدَّرْدَاءِ : مَنْ يَغْلِبُنِي مِنْ مُعَاوِيَةَ ؟ أَنَا أَخْبَرُهُ
عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَيُخْبِرُنِي عَنْ رَأْيِهِ .
لَا أَسَاكِنُكَ بِأَرْضٍ أَنْتَ بِهَا . ثُمَّ قَدِمَ أَبُو الدَّرْدَاءِ
عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ . فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ . فَكَتَبَ
عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِلَى مُعَاوِيَةَ : أَنْ لَا تَبِيعَ ذَلِكَ .
إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ . وَوَأَن يَوْزَنَ .

قال أبو هريرة : فلا أعلم أن هذه القصة هرفت
لمعاوية مع أبي الدرداء ، إلا من هذا الوجه .
ورواه الشافعي في الرسالة ، فقرة ١٢٢٨ ، بتحقيق
أحمد محمد شاكر .

• • •

٣٣ - (سقاية) هي البرادة يبرد فيها الماء ، تعلق .
(إلا مثلا بمثل) أي سواء في القدر . (من يغلبي) أي من
يلومه حل فله ولا يلومني عليه . أو من يقوم بغزوه إذا جازيته
بسته ، ولا يلومني حل ما أفعله به . أو من يتصرفني . يقال :
أغلزته ، إذا نصرته .

عَلَى تَبْعُصٍ . وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا شَيْئًا غَالِيًا
بِنَاجِزَةٍ .

أخرجه البخاري في : ٣٤ - كتاب البيوع ، ٧٨ -
باب بيع الغنّة بالفضة . ومسلم في : ٢٢ كتاب المساقاة
١٤ - باب الربا ، حديث ٧٥ .
ورواه الشافعي في الرسالة ، فقرة ٧٥٨ ، بتحقيق أحمد
محمد شاكر .

• • •

٣١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ
قَيْسِ الْمَكِّيِّ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، أَنَّهُ قَالَ : كُنْتُ
مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فَجَاءَهُ صَافِغٌ فَقَالَ لَهُ :
يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، إِلَى أَسْوَعِ الدَّهَبِ . ثُمَّ
أَرْبِعَ الشَّيْءَ مِنْ ذَلِكَ بِأَكْثَرِ مِنْ وَزْنِهِ فَأَمْتَفِصِلْ
مِنْ ذَلِكَ قَدْرَ عَمَلٍ يَدِي . فَتَهَاكَ عَبْدُ اللَّهِ عَنْ ذَلِكَ
فَجَعَلَ الصَّافِغُ يَرُدُّ عَلَيْهِ الْمَسْئَلَةَ . وَعَبَدُ اللَّهِ
يَنْهَاهُ . حَتَّى أَتَيْنَاهُ إِلَى بَابِ الْمَسْجِدِ . أَوْ إِلَى
قَابَةِ يُرِيدُ أَنْ يَرَكِبَهَا . ثُمَّ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو
الدَّيْنَارُ بِالدَّيْنَارِ . وَالدَّرْهَمُ بِالدَّرْهَمِ . لَا فَضْلَ
بَيْنَهُمَا . هَذَا عَهْدُ نَبِيِّنَا . وَعَهْدُنَا لَكُمْ .

رواه الشافعي في الرسالة ، فقرة ٧٦٥ ، بتحقيق أحمد
محمد شاكر .

• • •

٣٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ
جَدِّهِ مَالِكِ بْنِ أَبِي عَامِرٍ ، أَنَّ عَثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ

(غاليا) مؤجلا . (بناجز) أي بخاصر .
٣١ - (أسوع الذهب) أي أسبله حليا . (الشئ) .
المصرغ . (فامتفصل) أي فاستق . (لا فضل) زيادة .
(عهد) أي وصية .

٣٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ قَالَ : قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ : الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ . وَالذَّرْهَمُ بِالذَّرْهَمِ . وَالصَّاعُ بِالصَّاعِ . وَلَا يُبَاعُ كَالْيَوْمِ بِنَاجِرٍ .

• • •

٣٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ : لَا رَبًّا إِلَّا لِي ذَهَبٌ أَوْ لِي فِضَّةٌ . أَوْ مَا يَكُنْ أَوْ يُوزَنُ . بِمَا يُوَكَّلُ أَوْ يُشْرَبُ .

• • •

٣٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ : قَطَعَ اللَّحَبُ وَالْوَرِقُ مِنَ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ . قَالَ مَالِكٌ : وَلَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِيَ الرَّجُلُ اللَّحَبَ بِالْفِضَّةِ . وَالْفِضَّةَ بِاللَّحَبِ . جِرَافًا . إِذَا كَانَ تَبَرًا أَوْ حَلِيًّا قَدْ صَبَحَ . فَأَمَّا الذَّرَاهِمُ الْمَعْنُودَةُ . وَاللِّتَائِيرُ الْمَعْنُودَةُ . فَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَشْتَرِيَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ جِرَافًا . حَتَّى يُعْلَمَ وَيُعَدَّ . فَإِنْ اشْتَرَى ذَلِكَ جِرَافًا ، فَإِنَّمَا يُرَادُ بِهِ الْغَرَرُ ، حِينَ يُتْرَكُ عَدُّهُ وَيُشْتَرَى جِرَافًا . وَلَيْسَ هَذَا مِنْ بَيُوعِ الْمُسْلِمِينَ . فَأَمَّا مَا كَانَ يُوزَنُ مِنَ التَّمِيرِ وَالْحَلِيِّ . فَلَا بَأْسَ أَنْ يُبَاعَ

٣٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ : لَا تَبِيعُوا اللَّحَبَ بِاللَّحَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ . وَلَا تَشْفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ . وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ . وَلَا تَشْفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ . وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِاللَّحَبِ ، لَحْدَهُمَا غَائِبٌ ، وَالْآخَرُ فَاجِرٌ . وَإِنْ اسْتَنْظَرَكَ إِلَى أَنْ يَلِجَ بَيْتُهُ فَلَا تَنْظُرْهُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ الرِّمَاءَ . وَالرِّمَاءُ هُوَ الرُّبَا .

تقدم هذا مرفوعاً عن أبي سفيان . وذكر هذا الموقف إشارة لاستمرار العمل به ، ولذا ذكر الزيادة .

• • •

٣٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ : لَا تَبِيعُوا اللَّحَبَ بِاللَّحَبِ . إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ . وَلَا تَشْفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ . وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ . إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ . وَلَا تَشْفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ . وَلَا تَبِيعُوا شَيْئًا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِرٍ . وَإِنْ اسْتَنْظَرَكَ إِلَى أَنْ يَلِجَ بَيْتُهُ . فَلَا تَنْظُرْهُ . إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ الرِّمَاءَ . وَالرِّمَاءُ هُوَ الرُّبَا .

• • •

٣٤ - (وَلَا تَشْفُوا) أَي تَفْضُلُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ . وَيَطْلُقُ الشَّفُّ ، لَفٌّ ، أَيْضًا ، عَلَى التَّنْقِصِ . وَهُوَ مِنَ الْإِعْدَادِ .

٣٥ - (اسْتَنْظَرَكَ) مَطْلَبٌ تَأْخِيرُكَ .

٣٦ - (كَالْيَوْمِ) أَي مُوْجِلٌ .

٣٧ - (حَلِيًّا) بِمَدٍّ .

فَدَعَانِي طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ . فَتَرَاوَضْنَا حَتَّى اضْطَرَفَ بَيْنِي . وَأَخَذَ الذَّهَبَ يَقْلِبُهَا فِي يَدِهِ . ثُمَّ قَالَ : حَتَّى يَأْتِيَنِي خَازِنِي مِنَ الْغَابَةِ . وَعُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ يَسْمَعُ . فَقَالَ عُمَرُ : وَاللَّهِ لَا تُفَارِقُهُ حَتَّى تَأْخُذَ مِنْهُ . ثُمَّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الذَّهَبُ بِالْوَرَقِ رِبَا إِلَّا هَا وَهَاءَ . وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رِبَا إِلَّا هَا وَهَاءَ . وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رِبَا إِلَّا هَا وَهَاءَ . وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رِبَا إِلَّا هَا وَهَاءَ » .

أخرجه البخاري في ٢٤ - كتاب البيوع ، ٧٦ - باب بيع الشعير بالشعير .
ومسلم في ٢٢ - كتاب المساقاة ، ١٥ - باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً ، حديث ٧٩ .

قَالَ مَالِكٌ : إِذَا اضْطَرَفَ الرَّجُلُ دَرَاهِمَ بَدَنَانِيرَ . ثُمَّ وَجَدَ فِيهَا دِرْهَمًا زَائِفًا فَأَرَادَ رَدَّهُ . انْتَقَضَ صَرَفُ الدِّينَارِ . وَرَدَّ إِلَيْهِ وَرَقُهُ . وَأَخَذَ إِلَيْهِ دِينَارَهُ . وَتَفْسِيرُ مَا كَرِهَ مِنْ ذَلِكَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « الذَّهَبُ بِالْوَرَقِ رِبَا إِلَّا هَا وَهَاءَ » . وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ : وَإِنْ

ذَلِكَ جَرَا . وَإِنَّمَا ابْتِيعَ ذَلِكَ جَرَا ، كَهَيْئَةِ الْحِنْطَةِ وَالتَّمْرِ وَنَحْوِهِمَا مِنَ الْأَطْعِمَةِ الَّتِي تَبَاعُ جَرَا ، وَيُقْلَبُ بِكُلِّ ، فَلَيْسَ بِابْتِيعَ ذَلِكَ جَرَا ، بَأْس .

قَالَ مَالِكٌ : مَنْ اشْتَرَى مُضَضًّا أَوْ سَيْفًا أَوْ آتَمًا . وَفِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ذَهَبٌ أَوْ فِصَّةٌ . بَدَنَانِيرَ أَوْ دَرَاهِمَ . فَإِنْ مَا اشْتَرَى مِنْ ذَلِكَ وَفِيهِ الذَّهَبُ بَدَنَانِيرَ ، فَإِنَّهُ يُنْظَرُ إِلَى قِيمَتِهِ . فَإِنْ كَانَتْ قِيمَةُ ذَلِكَ الثَّلْثِينَ ، وَقِيمَةُ مَا فِيهِ مِنْ الذَّهَبِ الثَّلْثُ ، فَلَذَلِكَ جَائِزٌ لَا بَأْسَ بِهِ . إِذَا كَانَ ذَلِكَ يَدًا وَبِيدَ . وَلَا يَكُونُ فِيهِ تَأْخِيرٌ . وَمَا اشْتَرَى مِنْ ذَلِكَ بِالْوَرَقِ ، مِمَّا فِيهِ الْوَرَقُ ، يُنْظَرُ إِلَى قِيمَتِهِ . فَإِنْ كَانَ قِيمَةُ ذَلِكَ الثَّلْثِينَ ، وَقِيمَةُ مَا فِيهِ مِنَ الْوَرَقِ الثَّلْثُ . فَلَذَلِكَ جَائِزٌ لَا بَأْسَ بِهِ . إِذَا كَانَ ذَلِكَ يَدًا وَبِيدَ . وَلَمْ يَزَلْ ذَلِكَ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ عِنْدَنَا .

٣

• • •

(١٧) باب ما جاء في الصرف

٣٨ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ بَنِي شِهَابٍ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْحَكْتَانِ النَّضْرِيِّ ، أَنَّهُ التَّمَسَّ صَرَفًا بِجَائِزٍ دِينَارٍ . قَالَ

٣٨ - (تَرَاوَضْنَا) أي تَمَارَضْنَا في البيع والشراء . وهو ما يجري بين المتبايعين من الزيادة والنقصان . كأن كل واحد منهما يروض صاحبه ، من رياضة الدابة . وقيل هي المواصفة بالسلمة بأن يصف كل منهما سلمته للآخر .
(فَأَخَذَ الذَّهَبَ يَقْلِبُهَا فِي يَدِهِ) (الغاية) موضع قرعته المهيئة به أموال لأهلها . وكان نظمة بها مال نخل وغيره .
(إِلَّا هَا هَاءَ) اسم فعل بمعنى خذ يقال : خذ درهمًا . أي خذ درهمًا . فنصب درهمًا باسم الفعل ، كما ينصب بالفعل . يقول أحدهما : خذ . ويقول الآخر : خذ . (والبر) الحنطة . (زائفاً) أي رديئاً .

بذلك . أَنْ يَأْخُذَ أَحَدُهُمَا هَيْئًا بِعَشْرَةِ دَنَانِيرَ
يَدًا بِيَدٍ . إِذَا كَانَ وَزَنَ الذَّهَبَيْنِ سَوَاءً . هَيْئًا
يَعِينُ . وَإِنْ تَفَاضَلَ الْمَدَدُ . وَالذَّهَابُ أَيْضًا
فِي ذَلِكَ ، يَحْتَزِلُ الدَّنَانِيرُ .

قَالَ مَالِكٌ : مَنْ رَاطَلَ ذَهَبًا بِذَهَبٍ .
أَوْ وَرَقًا بِوَرَقٍ . فَكَانَ بَيْنَ الذَّهَبَيْنِ . فَضْلٌ
مِثْقَالٍ . فَأَعْطَى صَاحِبَهُ قِيَمَتَهُ مِنَ الْوَرَقِ ، أَوْ مِنْ
غَيْرِهِمَا . فَلَا يَأْخُذُهُ . فَإِنْ ذَلِكَ قَبِيحٌ . وَذَرِيعَةٌ
لِلرَّيَا . لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ الْمِثْقَالَ
بِقِيَمَتِهِ . حَتَّى كَانَهُ اشْتَرَاهُ عَلَى جَنْبِهِ . جَازَ لَهُ
أَنْ يَأْخُذَ الْمِثْقَالَ بِقِيَمَتِهِ مَرًّا . لِأَنَّهُ يُجِيرُ ذَلِكَ
الْبَيْعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صَاحِبِهِ .

قَالَ مَالِكٌ : وَلَوْ أَنَّهُ بَاعَهُ ذَلِكَ الْمِثْقَالَ
مُقَرَّدًا لَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُ ، لَمْ يَأْخُذْهُ بِعَشْرِ النِّعَنِ
الَّذِي أَخَذَهُ بِهِ . لِأَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ الْبَيْعُ . فَلِذَلِكَ
الْزَّيْمَةُ إِلَى إِخْلَالِ الْحَرَامِ . وَالْأَمْرُ الْمَنْصُوعُ عَنْهُ .
قَالَ مَالِكٌ ، فِي الرَّجُلِ يُرَاطِلُ الرَّجُلَ ،
وَيُعْطِيهِ الذَّهَبَ الْعَتَقَ الْحَيَّادَ ، وَيَجْعَلُ مَعَهَا ثَبِيرًا
ذَهَبًا غَيْرَ جِلْتَمَةٍ . وَيَأْخُذُ مِنْ صَاحِبِهِ ذَهَبًا كُوفِيَّةً
مُقَطَّعَةً . وَتِلْكَ الْكُوفِيَّةُ مَكْرُوهَةٌ حِنْدُ النَّاسِ .
فَيَتَبَايَعَانِ ذَلِكَ مِثْلًا بِمِثْلٍ : إِنْ ذَلِكَ لَا يَضْلُحُ .

(يَدَا يَدٍ) أَي مَتَاجِزَةً . (ذَرِيعَةٌ) رَسِيلَةٌ .

(لَنْ) لِأَنَّ . (الْمَتَى) جَمْعُ حَقِيقٍ . كَقَوْلِهِ وَبَرِيدِهِ .

اسْتَنْظَرَهُ إِلَى أَنْ يَلِجَ بَيْتُهُ فَلَا تُنْظَرُهُ . وَهُوَ
إِذَا رَدَّ عَلَيْهِ دِرْهَمًا مِنْ صَرَفٍ ، بَعْدَ أَنْ يُفَارِقَهُ ،
كَانَ يَحْتَزِلُ الدَّنَانِيرَ أَوْ الشَّيْءَ الْمُشْتَاخِرَ . فَلِذَلِكَ
كَرِهَ ذَلِكَ . وَانْتَقَصَ الصَّرَفَ . وَلَئِنَّمَا أَرَادَ عُمَرُ
ابْنَ الْخَطَّابِ ، أَنْ لَا يُبَاعَ الذَّهَبُ وَالْوَرَقُ
وَالطَّعَامُ كُلُّهُ عَاجِلًا بِأَجَلٍ . فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ
يَكُونَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ تَأْخِيرٌ وَلَا نِظَرَةٌ . وَإِنْ
كَانَ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ . أَوْ كَانَ مُخْتَلِفَةً
أَصْنَافُهُ .

• • •

(١٨) بَابُ الْمِرَاطَلَةِ

٣٩ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ زَيْدِ
ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَسِيْدٍ ، أَنَّهُ رَأَى سَعِيدَ بْنَ
الْمُسَيَّبِ يُرَاطِلُ الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ . فَيُفَرِّغُ ذَهَبَهُ
فِي كِفْءِ الْمِيزَانِ . وَيُفَرِّغُ صَاحِبُهُ الَّذِي يُرَاطِلُهُ
ذَهَبَهُ فِي كِفْءِ الْمِيزَانِ الْأُخْرَى . فَإِذَا اخْتَدَلَ
لِسَانُ الْمِيزَانِ ، أَخَذَ وَأَعْطَى .

قَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ جَنْدَتًا فِي بَيْعِ الذَّهَبِ
بِالذَّهَبِ ، وَالْوَرَقِ بِالْوَرَقِ ، مُرَاطَلَةٌ : أَنَّهُ لَا يَبَاسُ
(وَلَا نِظَرَةٌ) أَي تَأْخِيرٌ .

(بَابُ الْمِرَاطَلَةِ)

مِرَاطَلَةٌ مِنَ الرِّطَالِ . قَالَ الزُّرْقَانِيُّ : وَلَمْ أَجِدْ لَهَا ذِكْرًا .
وَإِنَّمَا يَذْكُرُونَ الرِّطَالَ ، وَهِيَ ، مِرَاقٌ ، يَبِيعُ الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ
وَالْفِصَّةُ بِالْفِصَّةِ ، وَزَنَا . (مِرَاطَلَةٌ) أَي وَزَنَا .

لَوْ كَانَ ذَلِكَ الصَّاعُ مُفْرَدًا . وَإِنَّمَا أُعْطَاهُ لِإِيَّاهُ
لِقَبْضِ الشَّامِيَّةِ عَلَى الْبَيْضَاءِ . فَهَذَا لَا يَصْلُحُ .
وَهُوَ يَمْلِكُ مَا وَصَفْنَا مِنَ التَّجَرِّ .

قَالَ مَالِكٌ : فَكُلُّ شَيْءٍ مِنَ اللَّذَائِبِ وَالْوَرَقِ
وَالطَّعَامِ كُلِّهِ . الَّذِي لَا يَنْبَغِي أَنْ يُبَاعَ إِلَّا بِمِثْلٍ
يَجْزِي . فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُجْعَلَ مَعَ الصَّنْفِ الْجَيِّدِ
مِنَ الْمَرْغُوبِ فِيهِ ، الشَّيْءُ الرَّدِيءُ الْمَسْخُوطُ ،
لِيُجَارَ الْبَيْعُ . وَلَيْسَتْ تَحْتَاطُ بِذَلِكَ مَانُوهُ عَنْهُ مِنْ
الْأَمْرِ الَّذِي لَا يَصْلُحُ ، إِذَا جُعِلَ ذَلِكَ مَعَ الصَّنْفِ
الْمَرْغُوبِ فِيهِ . وَإِنَّمَا يُرِيدُ صَاحِبُ ذَلِكَ أَنْ
يُتْرِكَ بِذَلِكَ ، فَضَلَّ جُودَةً مَا يَبِيعُ . فَيُعْطَى
الشَّيْءُ الَّذِي لَوْ أُعْطَاهُ وَحْدَهُ ، لَمْ يَقْبَلْهُ صَاحِبُهُ .
وَكَمْ يَهْمُ بِذَلِكَ . وَإِنَّمَا يَقْبَلُهُ مِنْ أَجْلِ الَّذِي
يَأْخُذُ مَعَهُ ، لِقَبْضِ سِلْعَتِهِ صَاحِبِهِ عَلَى سِلْعَتِهِ .
فَلَا يَنْبَغِي لِشَيْءٍ مِنَ اللَّذَائِبِ وَالْوَرَقِ وَالطَّعَامِ
إِنْ يَنْخَلَعُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الصَّنَفِ . فَإِنْ أَرَادَ
صَاحِبُ الطَّعَامِ الرَّدِيءِ ، أَنْ يَبِيعَهُ بِتَجَرِّهِ ،
فَلْيَبِيعْهُ عَلَى حِدَرِهِ . وَلَا يَجْعَلَ مَعَ ذَلِكَ شَيْئًا .
فَلَا يَأْسِرُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ .

قَالَ مَالِكٌ : وَتَفْسِيرُ مَا كَرِهَ مِنْ ذَلِكَ ، أَنَّ
صَاحِبَ اللَّذَائِبِ الْجَيِّدِ أَخَذَ فَضْلَ حَيَوْنِ ذَهَبِهِ
لِشَيْءٍ التَّجَرِّ الَّذِي طَرَحَ مَعَ ذَهَبِهِ . وَلَوْ لَا فَضْلُ ذَهَبِهِ
عَلَى ذَهَبِ صَاحِبِهِ ، لَمْ يُرَاطِلْهُ صَاحِبُهُ بِتَجَرِّهِ
ذَلِكَ ، إِلَى ذَهَبِهِ الْكَرُوفِيِّ . فَانْتَفَعَ . وَإِنَّمَا مِثْلُ
ذَلِكَ كَمِثْلِ رَجُلٍ أَرَادَ أَنْ يَبْتَاعَ ثَلَاثَةَ أَصْوُعَ
مِنْ تَمْرِ حَجْرَةٍ . بِصَاعَتَيْنِ وَمُدٍّ مِنْ تَمْرِ كَبِيرٍ .
فَقِيلَ لَهُ : هَذَا لَا يَصْلُحُ . فَجَعَلَ صَاعَتَيْنِ مِنْ
كَبِيرٍ ، وَصَاعًا مِنْ حَشَفٍ . يُرِيدُ أَنْ يُجِيزَ ،
بِذَلِكَ ، بَيْعَهُ . فَلِذَلِكَ لَا يَصْلُحُ . لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ
صَاحِبُ الْحَجْرَةِ ، لِيُعْطِيَهُ صَاعًا مِنَ الْحَجْرَةِ بِصَاعٍ
مِنْ حَشَفٍ . وَلَكِنَّهُ إِنَّمَا أُعْطَاهُ ذَلِكَ ، لِفَضْلِ
الْكَبِيرِ . أَوْ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ : يَخِي
ثَلَاثَةَ أَصْوُعَ مِنَ الْبَيْضَاءِ . بِصَاعَتَيْنِ وَنِصْفٍ مِنْ
حِنْطَةٍ شَامِيَّةٍ . فَيَقُولُ : هَذَا لَا يَصْلُحُ إِلَّا بِمِثْلٍ
يَجْزِي . فَيَجْعَلُ صَاعَتَيْنِ مِنْ حِنْطَةٍ شَامِيَّةٍ . وَصَاعًا
مِنْ شَعِيرٍ . يُرِيدُ أَنْ يُجِيزَ ، بِذَلِكَ ، الْبَيْعَ فِيمَا
بَيْنَهُمَا . فَهَذَا لَا يَصْلُحُ . لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِيُعْطِيَهُ
بِصَاعٍ مِنْ شَعِيرٍ ، صَاعًا مِنْ حِنْطَةٍ بَيْضَاءٍ ،

باب العينة وما يشبهها

مَنْ يَأْمُرُنَا بِانْتِقَالِهِ . مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي ابْتِغَاهُ فِيهِ . إِلَى مَكَانٍ آخَرَ ، قَبْلَ أَنْ نَبِيعَهُ .

أخرجه مسلم في : ٢١ - كتاب البيوع ، ٨ - باب بطلان بيع المبيع قبل القبض ، حديث ٣٢ .

• • •

٤٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ،

أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ ابْتِاعَ طَعَامًا ، أَمْرِيهِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لِلنَّاسِ . فَبَاعَ حَكِيمُ الطَّعَامَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفِيَهُ . فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، فَرَدَّهُ عَلَيْهِ . وَقَالَ : لَا تَبِعْ طَعَامًا ابْتِغَاهُ حَتَّى تَسْتَوْفِيَهُ .

• • •

٤٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ

صُكُوكًا خَرَجَتْ لِلنَّاسِ فِي زَمَانِ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ . مِنْ طَعَامِ الْجَارِ . فَتَبَايَعَ النَّاسُ تِلْكَ الصُّكُوكَ بَيْنَهُمْ ، قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفَوْهَا . فَلَدَخَلَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَرَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، عَلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ . فَقَالَ : أَتَنْجِلُ بَيْعَ الرَّبَا يَمْرُؤَانِ فَقَالَ : أَعُوذُ بِاللَّهِ . وَمَا ذَاكَ ؟ فَقَالَ : هَذِهِ الصُّكُوكُ . تَبَايَعَهَا النَّاسُ ثُمَّ يَأْكُلُوهَا

٤٥ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ،

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ ابْتِاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ » .

أخرجه البيهقي في : ٣٤ - كتاب البيوع ، ٥١ - باب الكيل على البائع والمعلم .

ومسلم في : ٢١ - كتاب البيوع ، ٨ - باب بطلان بيع المبيع قبل القبض ، حديث ٣٢ .

• • •

٤٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

دِينَارٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ ابْتِاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ » .

أخرجه مسلم في : ٢١ - كتاب البيوع ، ٨ - باب بطلان بيع المبيع قبل القبض ، حديث ٣٦ .

• • •

٤٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ،

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ قَالَ : كُنَّا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَبْتَاعُ الطَّعَامَ . فَيَبِيعُ عَلَيْنَا

(العينة وما يشبهها)

(العينة) قال في المصباح : فسرهما الفقهاء بأن يبيع الرجل متاعه إلى أجل . ثم يشتريه في المجلس بشئ حال ليس به من الربا . وقيل لهذا البيع عينة . لأن مشتري السلامة إلى أجل يأخذ بدلها عينة . أي نقداً حاضراً . وذلك حرام إذا اشترط المشتري على البائع أن يشتريها منه بشئ معلوم .

٤٨ - (حتى يستوفيه) أي يقبضه .

٤٩ - (صكوكاً) جمع صك . ويصح أيضاً حل صكك . وهو الورقة التي يكتب فيها ولي الأمر بربو من الطعام لمسته . (زمان مروان بن الحكم) أي إمارته . (الجار) موضع يساحل البحر يجمع فيه الطعام ثم يفرق حل الناس بصكك . (أهل) أي أتبيز ؟ . (أعوذ بالله) أي أعتصم به من أن أحل الربا .

مِنْ تِلْكَ الْأَزَاقِ الَّتِي ابْتِغَتْ فَقَالَ : نَعَمْ .
فَنَهَا عَنْ ذَلِكَ .

قَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ جُنْدًا ،
الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ ، أَنَّهُ مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا ،
بُرًّا أَوْ شَعِيرًا أَوْ سُلْطًا أَوْ ذُرَّةً أَوْ دُخْنًا . أَوْ شَيْئًا
مِنَ الْحَبِيبِ الْقِطْنِيَّةِ . أَوْ شَيْئًا مِمَّا يُشَبِّهُ الْقِطْنِيَّةَ .
مِمَّا تَحِبُّ فِيهِ الرِّكَامَةُ . أَوْ شَيْئًا مِنَ الْأُدْمِ كُلِّهَا ،
الزَّيْتِ وَالسَّمْنِ وَالْعَسَلِ وَالْخَلِّ وَالْجَبْنِ وَالشَّيْرِ
(الشَّيْرِ) وَاللَّبَنِ . وَمَا أَشَبَّ ذَلِكَ مِنَ الْأُدْمِ .
لِأَنَّ الْمُبْتَاعَ ، لَا يَبِيعُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ ، حَتَّى
يَقْبِضَهُ وَيَسْتَوْفِيَهُ .

(٢٠) باب ما يكره من بيع الطعام إلى أجل

٤٧ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي
الزُّنَادِ ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَسُلَيْمَانَ
ابْنَ يَسَارٍ يَنْتَهِيَانِ أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ حِنْطَةً بِذَهَبٍ
إِلَى أَجَلٍ . ثُمَّ يَشْتَرِي بِالدَّهَبِ تَمْرًا ، قَبْلَ
أَنْ يَقْبِضَ الدَّهَبَ .

(أوسلت) السلت شعير من الشعير ، أبيض ، لا ثمر له . وقيل هو نوع
من الحنطة . والأول أصح ، لأن البيضاء الحنطة . (القطنية)
واحدة القطن . كالنفس والجسم والوليا ، ولحومها . (الأدم)
جمع إدام . يزة كتاب وكتب . والإدام ما يؤكل مع الخبز ،
أي في مكان . (الشيرق أو الشيرق) دهن السم . قال البرقي وهو
السرج أيضا (بالجم) .

قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفِيَهَا . فَبَيَّعَ مَرْوَانَ الْحَرَسَ
يَهْبِعُونَهَا . يَتَّخِزُونَهَا مِنْ أَيْدِي النَّاسِ وَيُرْوُونَهَا
إِلَى أَهْلِهَا .

وصله مسلم بمعناه من طريق الفضلك بن شيان ، عن
يكنز بن عبد الله بن الأفع ، عن سليمان بن يسار ، عن أبي
هريرة في : ٢١ - كتاب البيوع ٨ - باب بطلان بيع
المبيع قبل القبض ، حديث ٤٠ .

٤٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ
رَجُلًا أَرَادَ أَنْ يَبْتَاعَ طَعَامًا مِنْ رَجُلٍ إِلَى أَجَلٍ .
فَذَهَبَ بِهِ الرَّجُلُ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَبِيعَهُ الطَّعَامَ
إِلَى السُّوقِ . فَجَعَلَ يُرِيدُ الصَّبْرَ وَيَقُولُ لَهُ :
مِنْ أَيِّهَا تُحِبُّ أَنْ أَتَبَاعَ لَكَ ؟ فَقَالَ الْمُبْتَاعُ ،
أَتَبِيعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ ؟ فَأَتَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ
فَذَكَرَا ذَلِكَ لَهُ . فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ لِلْمُبْتَاعِ
لَا تَبْتَاعْ مِنْهُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ . وَقَالَ لِلْبَائِعِ :
لَا تَبِيعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ .

٤٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ
سَعِيدٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ حَمِيلَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُؤَدِّيَّ ،
يَقُولُ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ : لَأَنْي رَجُلٌ أَتَبَاعُ
مِنَ الْأَزَاقِ الَّتِي تُعْطَى النَّاسَ بِالْجَارِ . مَا شَاءَ
اللَّهُ . ثُمَّ أَرِيدُ أَنْ أَبِيعَ الطَّعَامَ الْمَضْمُونَةَ عَلَى
إِلَى أَجَلٍ . فَقَالَ لَهُ سَعِيدٌ : أَتُرِيدُ أَنْ تُوفِّيَهُمْ

٤٥ - (الصبر) جمع صبرة ، وهو الطعام المجمع
كالكموة .

٤٦ - (بالجار) محل مطوم بالسائل .

(٧١) باب السلفة في الطعام

٤٩ - حدثني يحيى عن مالك ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أنه قال : لا بأس بأن يسلف الرجل الرجل في الطعام الموصوف يسفر معلوم إلى أجل مسمى . ما لم يكن في ذرع لم يبد صلاحه ، أو تمر لم يبد صلاحه .

قال مالك : الأمر عندنا فيما سلف في طعام يسفر معلوم . إلى أجل مسمى . فعل الأجل . فلم يجد المبتاع عند البائع وقاء وما ابتاع منه . فأقاله . فإنه لا ينبغي له أن يأخذ منه إلا ورقه أو ذهبه . أو الثمن الذي دفع إليه بعينه . وإنه لا يشتري منه بذلك الثمن شيئا . حتى يقبضه منه . وذلك أنه إذا أخذ غير الثمن الذي دفع إليه . أو صرقه في سلعة غير الطعام الذي ابتاع منه . فهو بيع الطعام قبل أن يستوفى .

قال مالك : وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام قبل أن يستوفى .

قال مالك : فإن نيم المشتري فقال للبائع : اقلمي وأنظرك بالثمن الذي دفعت إليك . فإن ذلك لا يفسد . وأهل العلم ينهون عنه . وذلك أنه لما خلع الطعام للمشتري على البائع ، آخر

٤٨ - وحدثني عن مالك ، عن كثير بن فرقة ، أنه سأل أبا بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم : عن الرجل يبيع الطعام من الرجل بذهب إلى أجل ، ثم يشتري بالذهب تمرا قبل أن يقبض الذهب ؟ فكره ذلك ، ونهى عنه وحدثني عن مالك ، عن ابن شهاب ، بمثل ذلك .

قال مالك : وإنما نهى سعيد بن المسيب ، وسليمان بن يسار ، وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، وابن شهاب ، عن أن لا يبيع الرجل حنطة بذهب . ثم يشتري بالذهب تمرا . قبل أن يقبض الذهب من يبيعه الذي اشتري منه الحنطة . فأما أن يشتري بالذهب التي باع بها الحنطة ، إلى أجل ، تمرا من غير بائعي الذي باع منه الحنطة قبل أن يقبض الذهب ويحيل الذي اشتري منه التمرا على غريمه الذي باع منه الحنطة . بالذهب التي له عليه . في تمر التمر . فلا بأس بذلك .

قال مالك : وقد سألت عن ذلك غير واحد من أهل العلم ، فلم يروا به بأسا .

• • •

٤٨ - (يبيع الطعام من الرجل) أي إليه . (عن أن لا) لا ، زائدة للتأكيد . نحو ما مذكور أن لا تسجد .

عَجْوَةً ، فَلَا يَأْسَ أَنْ يَأْخُذَ صَنِيعَانِيَا أَوْ جَمْعًا .
وَإِنْ سَلَفَتْ فِي رَيْبٍ أَحْمَرٍ ، فَلَا يَأْسَ أَنْ يَأْخُذَ
أَسْوَدٌ . إِذَا كَانَ ذَلِكَ كُلُّهُ بَعْدَ مَحَلِّ الْأَجَلِ .
إِذَا كَانَتْ مَكِيلَةُ ذَلِكَ سَوَاءً ، بِمِثْلِ كَيْلٍ مَا سَلَفَتْ
فِيهِ .

• • •

(٢٢) باب بيع الطعام بالطعام لا فضل بينهما
٥٠ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ :
أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ قَالَ : فَنِيَ عَلَفَ جِمَارٍ
مَعْدٍ بِنِ أَبِي وَقَّاصٍ . فَقَالَ لِفُلَاوِيهِ : خُذْ مِنْ
حِنْطَةٍ أَهْلِكَ . فَأَبْتَعَ بِهَا شَعِيرًا . وَلَا تَأْخُذْ
إِلَّا مِثْلَهُ .

• • •

٥١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ،
عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ : أَنَّ عَبْدَ
الرَّحْمَنِ بْنَ الْأَسْوَدِ بْنَ عَبْدِ يَغُوثٍ . فَنِيَ عَلَفَ
دَابَّتِيهِ . فَقَالَ لِفُلَاوِيهِ : خُذْ مِنْ حِنْطَةٍ أَهْلِكَ
طَعَامًا . فَأَبْتَعَ بِهَا شَعِيرًا . وَلَا تَأْخُذْ إِلَّا مِثْلَهُ .

• • •

٥٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ
الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ بَنِي مُعَيْقِبٍ الدَّوْسِيِّ ،
مِثْلَ ذَلِكَ .

قَالَ مَالِكٌ : وَهُوَ الْأَمْرُ حِثْدًا :

عَنْهُ حَتَّى ، عَلَى أَنْ يُقِيلَهُ . فَكَانَ ذَلِكَ بَيْعَ الطَّعَامِ
إِلَى أَجَلٍ ، قَبْلَ أَنْ يُسْتَوْفَى .

قَالَ مَالِكٌ : وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ . أَنَّ الْمُشْتَرِيَ حِينَ
حَلَّ الْأَجَلِ . وَكَرِهَ الطَّعَامَ . أَخَذَ بِهِ دِينَارًا إِلَى
أَجَلٍ . وَكَيْسَ ذَلِكَ بِالْإِقَالَةِ . وَإِنَّمَا الْإِقَالَةُ .
مَا لَمْ يَزِدْ فِيهِ الْبَائِعُ وَلَا الْمُشْتَرَى . فَلِذَا
وَقَعَتْ فِيهِ الزِّيَادَةُ بِنَسِيقَةِ إِلَى أَجَلٍ . أَوْ بِشَيْءٍ
يَزِيدُهُ أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ أَوْ بِشَيْءٍ يَنْتَفِعُ بِهِ
أَحَدُهُمَا ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِالْإِقَالَةِ . وَإِنَّمَا
تَصِيرُ الْإِقَالَةُ ، إِذَا فَعَلَا ذَلِكَ بَيْعًا . وَإِنَّمَا أَرْحِصُ
فِي الْإِقَالَةِ ، وَالشَّرْكَ ، وَالتَّوَلِّيَةِ ، مَا لَمْ يَدْخُلْ شَيْئًا
مِنْ ذَلِكَ زِيَادَةً ، أَوْ نَقْصَانًا ، أَوْ نَظَرَةً . فَإِنْ دَخَلَ
ذَلِكَ ، زِيَادَةً أَوْ نَقْصَانًا ، أَوْ نَظَرَةً صَارَ بَيْعًا . يُحِلُّهُ
مَا يُحِلُّ الْبَيْعَ . وَيُحَرِّمُهُ مَا يُحَرِّمُ الْبَيْعَ .

قَالَ مَالِكٌ : مَنْ سَلَفَتْ فِي حِنْطَةٍ شَامِيَةٌ ، فَلَا
يَأْسَ أَنْ يَأْخُذَ مَحْمُولَةً ، بَعْدَ مَحَلِّ الْأَجَلِ .

قَالَ مَالِكٌ : وَكَذَلِكَ مَنْ سَلَفَ فِي صِنْفٍ
مِنَ الْأَصْنَافِ . فَلَا يَأْسَ أَنْ يَأْخُذَ خَيْرًا مِمَّا سَلَفَتْ
فِيهِ . أَوْ أَذْنَى بَعْدَ مَحَلِّ الْأَجَلِ . وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ :
أَنْ يُسَلِّفَ الرَّجُلُ فِي حِنْطَةٍ مَحْمُولَةٍ . فَلَا يَأْسَ
أَنْ يَأْخُذَ شَعِيرًا أَوْ شَامِيَةً . وَإِنْ سَلَفَتْ فِي تَعْمُرٍ

(بنسبة) بتأخير . (نظرة) تأخير . (به حل) أي حلول
(أوجما) أي تمراً ودياً .

إذا كان « الكتاب » مسجل في « مجلد واحد فتتبع هذه الورقة

مكتبة دار الشعب
٩٢ شارع قصر العيني - ت ٢٩٩٩١

رقم الإيداع ٤٦٤٨ / ١٩٦٩

دار الشعب

أولى الدور المتخصصة في العالم العربي
في نشر أمهات كتب التراث الإسلامي

٣٦ كتاباً
تخزينها مطابعها سنوياً للقارئ العربي في جميع أنحاء العالم

بعض أمهات الكتب التي صدرت حتى الآن :

المصحف المفسر محمد زكريا وجدي	AL-MOSHAF AL-MOFASSAR (M.F. WAGDI)
الأغاني لأبي نؤاس	AL-AGHANY (AL-ASBAHANY)
الأمم لإمام الشافعي	AL-OMM (AL-SHAFFE)
صحيح البخاري	SAHEEH AL-BOKHARY
تهج البلاغة لبيدنا على	NAHG AL-BALAGHA (AL-IMAM ALY)
المعجم المفهرس شيخ محمد زكريا وجدي	AL-MOAGAM AL-MOFAHRASS (M.F. ABD AL BARY)
الفقه على المذاهب الأربعة	AL-FIKH ALA AL-MAZAHIB 4
إحياء علوم الدين لإمام الغزالي	IHYAA OLOOM AL-DEEN (AL-IMAM AL-GHAZALI)
تفسير القرطبي لأبي عبد الله القرطبي	TAFSSEER AL-KORTOBY (AL-KORTOBY)
الموقل لإمام مالك	AL-MOWATTAA (AL-IMAM MALIK)
ألف ليلة وليلة إعداد : رشدي صالح	ALF LELAH WA LELAH
إسلاميات بقلم : عباس محمود العقاد	ISSLAMITYAT (AL-AKKAD)

الإدارة : ٩٢ شارع فلسطين بالقاهرة - ب ٢١٨٠٠
رئيس مجلس الإدارة : السيد البزاهيم

تطلب من مكتبة دار الشعب ٢١٨١٠

AL SHAAB BOOK SHOP 97 Kasar Al-Aini St. Tel. 29991, 31816

الوكلاء :

الخرطوم : مكتبة مصر - الخرطوم
بيروت : الأردن ، سوريا ، العراق ، ليبيا : شركة خياط للتوزيع والنشر بتأجيل مطبعات بيروت - لبنان
الكويت والقطر العربي : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بتأجيل مطبعات بيروت - لبنان
عمان : مكتبة الأندلس شارع محمد علي عمان
تونس : الشركة التونسية للتوزيع ٥ شارع فرحات - تونس
الجزائر : الشركة الوطنية للتراث والنشر والتوزيع ٩٢ شارع ديزوش مراد - الجزائر
الغرب : مكتبة دار العلم ٤ شارع الملك - حي الأحياس - الدار البيضاء

Bibliotheca Alexandrina

0413467

التمن ١٠ قروش

رقم الإيداع ١٩٦٦/٤٩٤٨

الانثين ٢٥ ذو القعدة ١٣٨٩
٢ فبراير ١٩٧٠